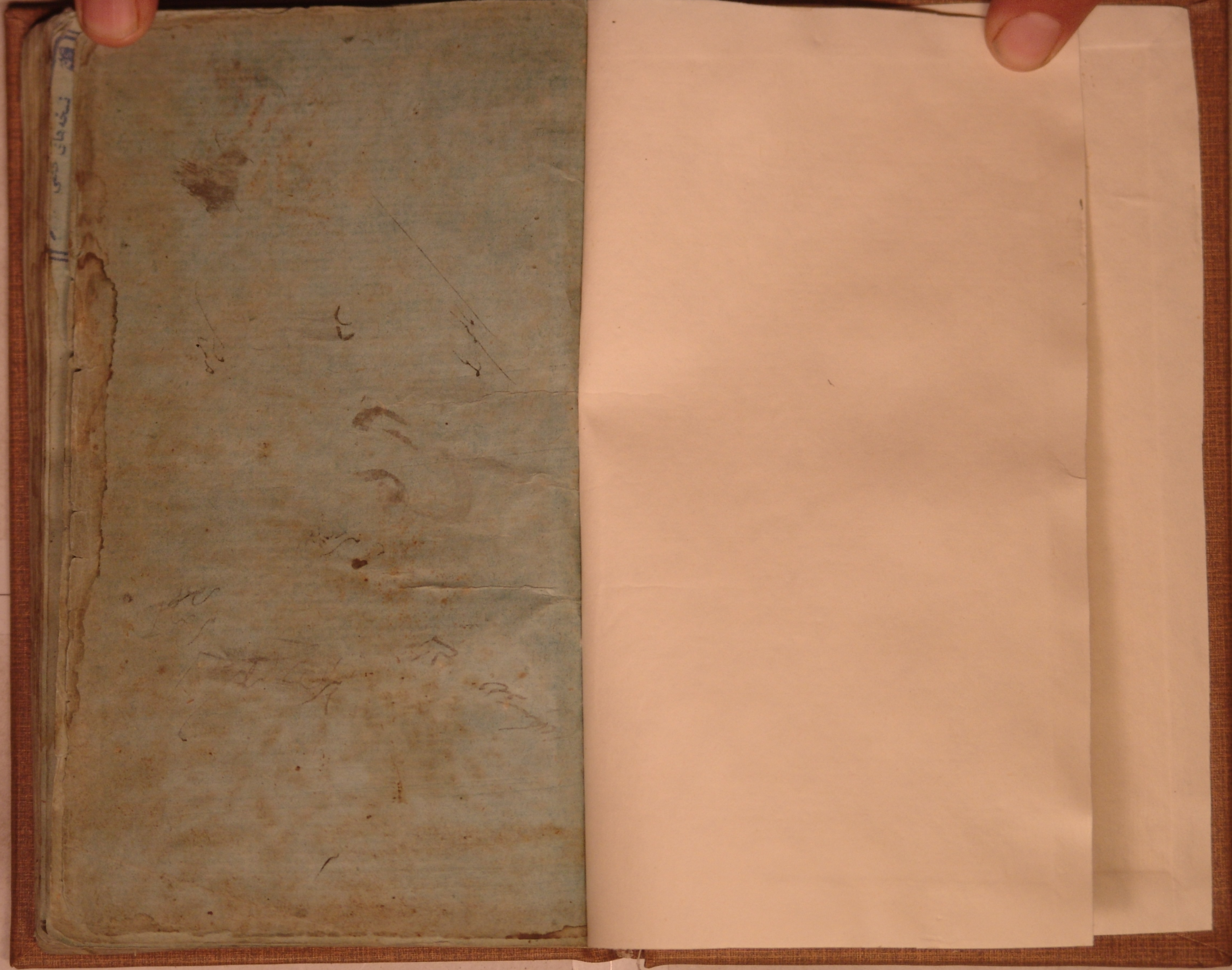
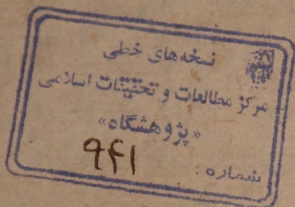



نسخه های خطی
مرکز مطالعات و تحقیقات اسلامی
«پژوهشگاه»
شماره: ۹۴۱

رب ويسر بسم الله الرحمن الرحيم نستعين تمم بالخير

قوله اى التى فى اصطلاح النحاة هذا التفسير يشعر بان اللام فى الكلمة للعهد فينافى قوله واللام فيها لتعين الماهية الا ان يقال اية بيان لمدلول الكلمة دون مدلول اللام فيكون بيانا للماهية المعينة باللام تامل قوله واللام فيها لتعين الماهية اى فى نفس المخاطب من غير اعتبار لما صدقت الكلمة عليه من الافراد يعنى ليست للاستغراق لما ان مقام التعريف يأباه لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد ولا للعهد الذهنى لايجابه جهالة المحدود ولا للعهد الخارجى وذلك ظاهر قوله والفعل وحده ذلك فى اصطلاح المنطق فانهم لا يطلقون الكلمة على الاسم والحرف بل خصوها بالفعل قوله كما ياتى بيانه الكاف بمعنى المثل وقع صفة لمفعول مطلق محذوف اى كونا مثل الكون الذى او مثل كونه ياتى بيانه على موصولة وموصوفة والضمير المجرور يعود الى ما بمعنى الكون الدال عليه يكون او حرف فى الجملة وقعت صفة كذلك قوله على الخارج اى على جنس الخارج فان الجمع قد يطلق ويراد به الجنس قوله لحصوله اى الصوت المذكور قوله تسمية اى الصوت المذكور قوله باسم السبب السبب هو الرمى واسم السبب اللفظ قوله وكون حق اللفظة الخ فيه اشعار بان اللفظة قد تقع على اكثر من حرف مجازا قوله وهو مصدر الخ ليس دليلا ثانيا على الاول للايراد المذكور كما توهم لما يأباه

عبارة

عبارة الشارح قوله عند اطلاق الاول والمراد به الاطلاق الصحيح واطلاق الحرف من غير ضم الضميمة غير الصحيح فلا لحرج قوله فلا لحيته تفريع على كون اللفظ جنسا فيحتر بكل الخ الضمير المنصوب فى يتنا وله عائد الى ما والى الجار والمجرور من غيره عائد الى كل ومن غيره بيان لما قوله فيحترز باللفظ الخ فيه ان الاحتراز انما يكون بعد الدخول ووضع بعد اجراءه على اللفظ واصطلاحا لا يتناول الاشارة واخواتها حتى يحترز باللفظ عنها والجواب ان وضع من حيث هو متناول للاشارة واخواتها ~~فالاهمل~~ فالاحتراز من هذه الحيثية قوله عن المهملات ان اراد بالمهمل ما لا يدل على معنى اصلا فهو ليس بموجود فلا احتراز عنه وان اراد به ما لا يدل على معنى وضعا يكون قوله وعما دل بالطبع الخ زائدا ويمكن ان يقال ان المراد الثانى قوله عما دل بالطبع الخ عطف الخاص على العام قوله اذ كل موضوع الخ فيه ان حروف التهجى موضوعة لتركيب الكلمات وليست دالة عليه قوله لايضاح الكلام يعنى ليس للاحتراز قوله وعلم اى من قوله وضع لان الوضع لا يكون الا بمعنى شئ قوله ما لا يراد الخ انما قال ما لا يراد دون ان يقول ما لا يدل اللفظ على جزءه كما قال غيره ليدخل فيه مثل الحيوان الناطق علما من غير تامل قوله حالة الجزئية ليس له معنى صحيح اذ لا فائدة فيه لا ادخالا ولا اخراجا لو قدر لقوله دلالة معمول خاص اى على جزئيه والا ففائدته الاحتراز عما خرج مثل زيد فان الزاء من زيد مثلا لا يراد

يدل دلالة على معنى لكن لا حالة الجزئية وما يقال من ان فائدته دخول مثل عبد الله

علما فيها لا وجه له بعد التامل الصادق قوله اى هى منقسمة الخ اشارة الى رد

ما يكاد يورد ههنا وهو ان يقال ان جملة الاسمية والفعلية والحرف على

الكلمة غير مستقيم لان الكلمة من حيث هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف وان سلم

فالعطف بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فكانه قال هى مجموع هذه الثلثة فيلزم

ان لا يصدق على كل واحد منها وليس كذلك قوله فيصح تفريع على كون القسمة

على جزئيات قوله بخلاف متعلق بقوله فيصح قوله من غير ذكره اى من غير شرط

ذكره على حذف المضاف قوله وضعا ظرف للمضاف المقدر فى الاستعمال

متعلق بذكره قوله كذلك اى فى نفسها قوله وضعا صفة مصدر محذوف اى

قيدا وضعيا قيده بذلك ليدخل فيه مثل نعم وبئس ويخرج نعت الفاعل واسم

المفعول قوله منفصلة حقيقية الظاهر ان مجموع قوله لانها اما ان تدل

الخ انما هو مانعة خلو كيف والحقيقة لا يصدق عن صادقين على ان الغرض

حصر الكلمة فى الاقسام المذكورة فكيف يمنع الجمع بينهما وقد وجب صدق

الموجبة على جميع الاقسام معا واما مجرد قوله واما ان تدل ليس بقضية اصلا

فضلا عن ان يكون حقيقية قوله وكذا قوله وان لا دلالة الخ اى كذا منفصلة

حقيقية وفيه ما قدمناه اعلم ان وجه الحصر هو ان هذه القسمة دائرة بين

النفى والايجاب فيوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما

اذ لا يبقى للزائد الا شمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما

اذ لا يبقى للزائد الا شمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين او شمول

الوجود

الوجود فيلزم اجتماعهما قوله الى اقسامها الصحيحة هى المباينة

فى الصدق وغير الصحيحة لم يتباين بحسب الصدق وتخالفه فى المفهوم

قوله بما يتميز متعلق بقوله الانقسام بحذف المضاف والباء للا

ستعانة اى بواسطة ذكر ما يتميز به كل قسم قوله اذ الكلام الخ تعليل

لمقدر اى انما بين المراد من الكلام او احتاج الى بيان المراد من الكلام

اذ الكلام الخ قوله اذ ما تاتى الخ تعليل لمحذوف اى ما يحتمل كليهما اذ ما

تاتى الخ قوله والمراد من التضمين الخ فيكون من باب اطلاق الملزوم

وارادة اللازم قوله او شمولهما من اضافة المصدر الى المفعول قوله شمول

الافراد مفعول مطلق لشمولهما يعنى ان المراد من تضمن الكلمتين تضمن كل واحد

منهما على الانفراد دون تضمنهما معا قوله من التقييدى اى من المركب

التقييدى على حذف الموصوف قوله والمضاف اى مع المضاف اليه

قوله يخرج عنه غير الجملة الاولى ان يقول غير الكلام او غير الجملة التامة

لكون الجملة اعم من الكلام وخروج ما يغاير العام لا يستلزم خروج ما

يغاير الخاص قوله يصح السكوت عليها اى سكوت المتكلم لا سكوت المخاطب

لانه سامع والسكوت قطع المتكلم او عدم من يصل ده قوله زيد قائم وزيد

قام الخ اذ لا يقال لا يصح التمثيل بالامثلة المذكورة اذ كل منها لا يخلو

عن ثلثة اشياء لانا نقول مراد المصنف من الاسمين اسمان فصاعدا

دون الحصر قوله زيد قام قام فيه [illegible] انه ليس بكلام صحيح جواب انه

مثال للمركب من فعل واسم بدون ملاحظة كونه كلاما او لا

الى قوله او هما فى الكلمة او من اقسامها اى منقسم بما يتميز

نعم الرجل زيد التمثيل به ههنا على مذهب من جعل المخصوص خبر مبتدء محذوف
او فى نعم الرجل بدون المخصوص والتمثيل للمركب من فعل واسم وان لم يكن
كلاما او ما قيل مبتدء وقوله ممنوع المقدم خبره قوله فنصبا تقديره الخ تفريع
على قوله اما ان يعود الى ما او هو قياس استثنائي على صورة الشكل الاول
وقوله فكانه قيل اشارة الى النتيجة قوله ولا فائدة فيه جملة حالية
فانتفاء الفائدة لكونه غير مانع من دخول غير المعرف قوله كذلك
اى فلا فائدة فيه وذلك لانه محال والمحال لا فائدة فيه ممنوع المقدم
لجواز نفى المقدمة الجر على الاضافة فيكون فى ممنوع ضمير المبتدء والرفع
على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول وعلى تقدير الرفع يكون
العائد محذوفا واللام فيها عوض عنه قوله وهو ان حصوله فيه
هو عائد الى المقدمة والتذكير باعتبار الجزء قوله اذ المراد تعليل لقوله
ممنوع المقدمة قوله كما فى الحروف اى كما فى الحروف فخبر مبتدء محذوف اى الحصول فيه
لقياسه الى شئ آخر مثل الحصول فى الحروف فانها تدل على معان حصول
تلك المعانى لها ليس الا بالقياس الى قيام زيد فى قولنا ما زيد قائما قوله من حيث
استغنائه متعلق بنسبة الاضافة فى سموه او متعلق بمحذوف صفة لسبب اى بسبب
استغنائه قوله ومنه سمى اسما اى ولاجل سموه وعلوه سمى اسما قوله اذ هو اى الكلام
تعليل لقوله ومنه سمى اسما قوله سميت الخ اذ لو كان من الوسم كما ذهب اليه الكوفيون
لقيل وسميت ووسيم واوسام فلما لم يقل كذلك علم انه مشتق من السمو كما ذهب
اليه البصريون واصله عندهم سمو فحذف الواو ونقل سكون الميم الى السين فجئ

بهمزة

بهمزة فوزنه افع قوله باعتبار اقترانه اى مثلا اذا كان بمعنى الماضى ايضا
كذلك وهو حال من نعت الفاعل او المفعول ومتعلق بقوله فلا يفرد
واما اذا لم يعتبر اقترانه بان يراد به الثبوت والدوام بحاله كما يكون مثلا وورد له
قوله اذا اقترانه به عارض اى باعتبار المعنى قوله باعتبار تجردها الخ لتشبيه
به الى انها لو اعتبرت على اصل وضعها فلا يرد النقض بها قوله وكذا ابتداء
وكذا الايراد على طرده بعسى لا يقال لا انشائيات تدل على زمان الحال
بقرينة الانشاء فان الانشاء عبارة عن ايقاع معنى بلفظ يقارنه
فى الوجود لانا نقول الانشاء لا يدل على الزمان وضعا والا لكانه
هل زيد قائم دالا على الزمان والمراد هنا الوضعية قوله اى ما كان مطردا
ما كان يلزم من وجود ذلك الشئ المخصوص به قوله سواء كان منعكسا
او غيره اى سواء كان بحيث يلزم من وجود ذلك الشئ وجوده ولا
وذكر جمع منصوب عطفا على افرادها قوله اذ يحتمل كل تعليل ليتوهم
المذكور دون نفسه قوله واما اذا دخلت على الصفة كالضارب
والحي اى لفظ الحي سهو ومع ذلك فليس على اطلاقه اذ اللام فى
الصفة انما يكون اسم موصول اذا كانت دالة على الحدوث واما
اذا كانت دالة على الثبوت كالمؤمن والحي فلا قوله وهذه اى
التى تدخل على الصفة قوله وتلك اى التى تدخل على اسم
غير صفة بدليل صحة الاستثناء قوله عينيا اى خارجيا والمعرف العهد
الخارجى هو المشار بها الى المقدم ذكرها نحو جاءني رجل فقال

وجود ح

ويمكن الجواب عنه بان التمييز [illegible] والصفة لان اللام [illegible] بالحسن للمجرد [illegible] اسم موصول له [illegible]

ذلك الاسم او الى الحاضر نحو يا ايها الرجل او الى المعين بمفهوم
الاسم نحو خرج الامير قوله لتعيين المحكوم عليه اى ما يصح ان يكون
محكوما عليه والاصل هو اللفظى ذلك لان الرفع الاصلى للفاعل
وهو بعامل لفظى وهو بعامل معنوى اى الرفع الذى هو فرع
حاصل بعامل المعنوى قوله الا نوعا واحدا اى بعامل لفظى قوله على
امكنية الاسم اى فى الاسمية وهذا المعنى لا يوجد الا فى الاسم
لان المراد من معنى امكنية الاسم فى الاسمية ان الاسم لم يشبه الفعل
والمراد من الامكنية ان يكون الاسم قابلا للحركات الثلث مع التنوين
قوله لاستغناء الفعل الخ حاصله ان تنوين التنكير انما يدخل الكلمة فرقا بين
المعرفة والنكرة لخصوصه وهو لم يقع الفعل معرفة لم يحتج الى دخوله قوله لاختصاص
الاضافة الخ اى اختصت هذه التنوين بالاسم لاختصاص الخ واعلم
ان الظهر لم يذكر التنوين التى عوضت عن حرف العلة فى نحو جوار مع انها
مختصة بالاسماء قوله والمراد اى من الاسناد قوله ما اسندها اما مصدرية
او موصوفة او موصولة عائدها المستتر فى اسند والمجرور فى اليه عائد الى
الاسم وعلى الاخيرين لابد من تقدير مضاف اى ليخرج عن اسناد ما اسند
الخ قوله فانه عام عمومه باعتبار الطبيعة النوعية لا الصنفية المستفادة
من البيه الحاصلة به عقلا قوله الى نفسه متعلق فى قوله والمراد الاسناد بما
الخ قوله او نظيره بما يستغنى عنه مع ما فيه من التكلف البعيد لان خاصة
الشيء على ما فسرت لا يلزم شموله لجميع افراده على انه فى كون الوقت مرادف

بالمنادى

لاذ واذا نظر اذهما للاستقبال وللمضى والوقت اعم قوله كاذ واذا
فيه انهما ليسا لازمى الظرفية فانهما قد يقعان مخبرا بهما ومفعولا
بهما وبدليين كما صرح به الشارح فى بحث الظرف المبنية قوله فان معنى
الخ الفاء للتفسير قوله تقول آتيك الخ استدل لكون معنى اذ الوقت ووضع
الفعل على التنكير اى فلا يكون مسندا اليه والواو فيه للحال ان قرئ بكسر الضاد
على الفعل المجهول والعطف وان قرئ بسكونه على المصدر فتنصح معطوفا على
اسم ان قوله والظاهر ان المراد الخ ذلك لان الاضافة نسبتها الى
المضاف والمضاف اليه على السواء فحملها على احد المنتسبين دون الآخر
ترجيح بلا مرجح قوله كهذا اشارة الى مادة اجتماع الاسم والمعرب
قوله كهؤلاء بيان مادة وجود الاسم بدون المعرب ومادة اجتماع الاسم
والمبنى قوله وهو مبنى اى هؤلاء مبنى صرح به لان التمثيل بهؤلاء
بالذات انما هو لمادة وجود الاسم بدون المعرب دون مادة وجود الاسم والمبنى
فاشار اليه ايضا بقوله وهو مبنى ويجوز ان يرجع ضميره هو الى غير المعرب من الاسم
الدلول عليه بقوله وهو وقد لا يكونا ويكون اشارة من الشارح الى الرد على المعرب والمبنى كما قال ان المضاف الى ياء
المتكلم ليس بمعرب ولا مبنى فلا ينحصر الاسم فى القسمين المذكورين قوله
والمعرب ويكون اسما كان ذكره يدل على انه مستغنى عما قبله ولكن بتقدير ان يكون فعلا تاما قوله ولما الشيئين
كبرى القياس وصغراه ما اشار اليه بقوله اذ الاسم قد يكون الخ تخلص ان الاسم
ولكل واحد من المعرب والمبنى ان يوجد احدهما اى كل واحد منهما بدون الاخر ويجتمعان قوله ولكل الشيئين يوجد احدهما بدون الآخر
فبينهما عموم وخصوص من وجه قوله اى من الاسماء اشارة بهذا التفسير الى دفع

يكاد يرد على التعريف المذكور للمعرب من انه ينتقض بمبنى الاصل
فانه يصدق عليه مع انه ليس بمعرب قوله اى الذى ركب مع غيره
اشارة الى ان المراد بالمركب ليس المعنى المصطلح بل اللغوى
يرد عليه المضاف فانه يصدق عليه التعريف مع انه قبل تركيبه
مع المضاف اليه مبنى غير معرب ولو اريد بالتركيب الاسنادى يرد
المضاف اليه فانه معرب بدونه او مع عامله بخرج المبتدء والخبر او
مع عامله على مذهب الكوفيين فلا يرد المبتدء والخبر قوله بحروف
التهجى اى كاسماء حروف التهجى [illegible]
بقوله اى من الاسماء قوله قبل تركيبها قيد فى الكل قوله مطلقا اى
قبل التركيب وبعده قوله فيكون موصولة براى بما بعده قوله ذلك الشئ
الخ الظاهر ان المراد بالرفع والنصب والجر الحركات او الحروف
لان بها اختلاف آخر المعرب لكن ينافى قوله ولكل واحد منها اما بالحركات
الخ ويمكن ان يقال الاعراب هو ما هو معنوى من الرفع واخويه وهو سبب
بعيد لاختلاف آخر المعرب من حيث انه مقتض للحركات او خلفها التى
هى اسباب قريبة والباء فى قوله بحركة زائدة قوله ما به اى ما
اختلف آخره قوله لمناسبة الخ ووجه المناسبة ان المعنى المصطلح
مبين للمراد من كلام المتكلم ومزيل للفساد الناشئ من الالتباس
يعنى لولا الاعراب وسببه من المتكلم بالعربية كما قوله هذا بيان
فيه اشعار بان قول المصنف ليدل متعلق بوضع المقدر او

اذا التكلم بالاعراب [illegible]

بقوله

بقوله اختلف وجه بكون دلالة الاعراب على المعانى المعتورة بالواسطة
قوله كما اشير اليه الخ اى بهذا بيان لغرض وضع الاعراب كما اشير الخ
وعلى هذا فى اصله الاشارة الى بيان المناسبة بين المعنيين قوله انقسام الجنس الى
الانواع اقول تنوعيها باعتبار ان كل واحد منها يدل على نوع من المعانى فلما كانت
المدلولات انواعا كانت الدال عليها انواعا بهذه الاعتبار والا فكل واحد
من الرفع واخويه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق الا ان يراد بالنوع
الاضافى فيستقيم قوله وسمى اى الفاعلية قوله والنصب عطف على الرفع فى قوله
فجعل الرفع وكذلك قوله والجر قوله هو الاخف من اخويه اى الرفع والجر
قوله ليعادل تعليل لقوله فجعل باعتبار تعلقه بالرفع والنصب جميعا قوله
وتسمى علامة اى تسمى الاضافة علامة لكونها علامة لنسبة المضاف الى المضاف
اليه وفى بعض النسخ علاقة بالقاف وهى ما يرتبط الشئ بشئ آخر وهى بفتح
القاف تستعمل فى الاعيان وبكسرها فى المعانى قوله فاعلية زيد الخ يقتضى
كون الفاعلية سببا قريبا للاعراب المخصوص فالتركيب والعامل سببان
بعيدان له قوله والمركب مع غيره فلا يكون نحو معدى كرب وغلام
زيد حال تركيبه مفردا او الضمير المجرور بغيره عائد الى اللام الموصولة فى المركب
وفى بعض النسخ والمركب غيره بدون مع وله وجه لان المركب غير المضاف
اعم من المضاف اليه متناول له ولغيره من المركبات كالمزجى والتضمنى
والصوتى تامل قوله والجملة اى فقط فعلى هذا النحو معدى كرب
وغلام زيد مفرد قوله فيتناوله اى المفرد بالمفرد المراد هنا

بناء الواحد اى صيغة واحدة دالة عليه فى الاضافة للاختصاص وادنى
ملابسة قوله فيمن يمينه متعلق بجواز فقط قوله فيدخل الفاء للتفريع
قوله اذ اقسام الاسم تعليل لقوله فيدخل اى انما يدخلهما دون غيرهما اذ
اذ اقسام الخ قوله الواقع صفة اقسام قوله باعتبار صلة الواقعة قوله من الحركات
بيان العلامة قوله او بعضها اى بعض الثلثة قوله ستة خبر اقسام قوله اما بالضم
الخ بدل من ستة قوله والاصل ان يكون عطف على هذه الحركات قوله حرفا منونا
مفعول له لقوله بالحركات وبثلثتها وغير منون استيناف قوله على الاصل
انما اعطى ما هو الاصل اياهما دون غيرهما لتقدم المفرد وكون جمع ا
لمكسر فى حكمه قوله سواء كان لمؤنث يلزم تقدير المضاف فى كلام المصنف
اى صيغة جمع المؤنث او معطوف اى على صيغة قوله ولتسمية الخ جواب عن
سؤال مقدر تقديره ان المصنف قال جمع المؤنث السالم قيل قيد الجمع
بالسالم فنحو تمرات ليس من السالم فان فيه تغيير البناء الواحد فاجاب هو
بقوله ولتسمية الخ ويجوز ان يقدر السؤال هكذا ان المصنف اضاف الجمع
الى المؤنث ونحو حمامات ليس جمع المؤنث وقيد بالسالم ونحو تمرات ليس
سالما فاجاب بقوله ولتسمية الخ فعلى هذا لا احتياج الى تقدير المضاف
او المعطوف فى كلام المصنف قوله ووجهه اى وجه كونه مخالفا للقياس
وسببه قوله لئلا يلزم للفرع مزية ان قلت المزية حاصلة لان اعرابه
بالحركات وهو اصل اجيب بان المزية لكونه اعرابه بالحركات محتملة
ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب فى آخره وبان الاعراب بالحروف

اصلا ممهدا معتبرا حتى صار الاعراب بالحركات كانه نوع فرع لان الجمع لا بد له من حرف
تدل على الجمعية فلو جعل اعرابه بالحركات لزم الثقل وهو ما يدل على شئ
بلا ثقل اصلا بالنسبة الى ما يدل على شئ مع ثقل او بحذف المضاف اى لئلا
يلزم زيادة مزيته قوله بالكسر والتنوين اى اعتبار الحالية الاصلية فيهما
لان تنوينه للمقابلة دون التمكن والممنوع قوله ومنهم من لم يسقط التنوين
فهو يراعى الحالة العارضية ان يمنع تنوين التمكن دون المقابلة واما فى اتباع
النصب للجر فهو يراعى الحالة الاصلية قوله ومنهم من يمنع الكسر الخ فهو ينظر
الى العارضية قوله كواحد زيد الخ لقصد الارتباط علما قوله وثنتين اى تثبت
امتناع دخول الكسر عليه قوله بالحرف الاصلى هو الواو والالف فى الرفع وا
لنصب والياء فى الجر منقلبان منها ينقل حركتهما الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم
قلبهما بجنس حركة ما قبلها قوله وذلك الحرف الاصلى بدل قوله على الصحيح اى خلافا
لما سيأتى من مذهب سيبويه وغيره قوله وعلى وتيرة واحدة اى يكون مكسورة
فى اللفظ ومعربة بالحركات التقديرية قوله مطلقا اى حالتى الاضافة والافراد
قوله وعند سيبويه الخ فيه ان يكون الاعراب بكل منهما يستغنى عن الآخر قوله على ما قبلها
اى ما قبل تلك الحركة وفيه ان الاعراب يكون فى غير الآخر قوله وعند المازنى
الخ الحاصل ان لا يقول بعود حرف علة عند اضافة هذه الاسماء بخلاف سيبويه
والاخفش قوله وعند الفراء والكسائى فيه ان الاعراب بكل منهما يستغنى عن
الآخر وانه يلزم من جريان الاعراب فى الوسط واعلم ان فى اعراب هذه
الاسماء وجوها منها بالحروف الثلث اذا كان فى آخرها حرف علة ليصح ا

الاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم اذ المسموع فيها عود حرف
العلة المحذوفة في اعلال مفردها عند الاضافة المذكورة ولم يعرب بها حال
التصغير مع عودها ايضا لانها ح في حكم حرف الصحيح كما في دلو وظبي والحرف
الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذه ولم يعرب يد ودم بالحروف لعدم ما يصلح
للاعراب في آخره في حالتي الاضافة والافراد حيث لا يعود حرف العلة فيها
في الاضافة سماعا وكذا في سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز **قوله** لانهما
اى المثنى والمجموع **قوله** على القياس الخ كون الواو والياء قياسا في الرفع
والجر لانهما متولدان من الضمة والكسرة وهما قياس في الاعراب بالحركة
قوله وكون الالف الخ وذلك لان القياس كونها علامة للنصب لتولدها
من الفتحة القياسية فيه **قوله** وذلك اى العدول عن القياس **قوله** لانه اى
الشأن فيمكن ان يقال فيمكن لاحتمال اسكان السوت في الوقف **قوله** لذلك
اى لدفع الالتباس حالة الاضافة **قوله** لكونهما اعراب الفضلات ذلك لان
المنصوب والمجرور كليهما مفعول وهو فضلة **قوله** لما حمل الجر اى لحمل
الجر فما مصدرية **قوله** للفرق بينهما اى حالة الاضافة **قوله** وكون المثنى
سابقا اى باعتبار الافراد والاقلية الجمع فرجحا على المثنى بل على المفرد
يرد عليه ان ثقل الجمع يعارض سبق المثنى فح لا يرجح **قوله** يكتسي التثنية
الخ اى اللفظية واما المعنوية فحاصل وضعا **قوله** وقد تاخذ الخ
اعتراض للاستدلال على صحة اكتساب المضاف التثنية من المضاف اليه بالقياس
يرد عليه ما قيل انه لا مقايسة في اللغة **قوله** من المواضع اى من المعاني

قوله

قوله ومنه اى ومن اخذ المضاف حكم المضاف اليه **قوله** وعند الاضافة
متصل بقوله ومن حيث انه لا تقع الخ **قوله** لتثنية اللفظ اى المكتسبة
من المضاف اليه المثنى **قوله** ومنه لم يعطف اى ولاجل كون الاتصال شديدا
قوله عليه اى المضمر المجرور **قوله** والمعنوية عطف على اللفظية **قوله** وان يرجع
عطف على مقدر اى ولابد ان لا يرجع الضمير الى غيره وان يرجع المثنى **قوله**
فيعرب اعرابه فرع على عيني الاكتساب والتاكيد المذكورين جميعا
قوله خلاف متعلق بتاكيدا وفيعرب **قوله** فانه يكون الفاء للتفريع او
للتعليل او للتفريع **قوله** مطلقا اى سواء كان المضاف الى مضمر او الى
المظهر **قوله** او جمعا مكسرا يرد عليه نحو مسلمان ويمكن التكلف **قوله** او
لمنع الجمع دون منع الخلو فلو قال او جمعا غير المذكر السالم لكان اولى **قوله**
من المقصور بيان لما في قول المص فيما تعذر وسمي مقصورا لحبسه
عن الحركة من القصر بمعنى الحبس **قوله** لكون آخر الاول تعليل للتعذر
لمناسبتها علة الوجوب كسرة آخر الثاني **قوله** والمضاف اى كسرة
آخر الثاني عطف على وجوب **قوله** والفتحة والضمة اللام فيهما عوض
عن المضاف اليه اى فتحة الاعراب وضمته **قوله** اذ ثقل الضمة تعليل
للاستثقال **قوله** دون الفتح **قوله** اضاير تقديريا اى في الاحوال الثلث
بمعنى ان الحركات مقدرة في قبل الالف والواو والياء **قوله** او حرف
الاعراب على معنى ان الاعراب واقع عليها **قوله** كذلك اى تقديري
وقدم اى من مذهب سيبويه انها بالحروف اللفظية والحركات

٧ نقلح

التقديرية عليها قوله على الاصح قيد في الاسماء الستة وما بعدها احتراز عما تقدم من اعرابها تقديريا في قوله قوله من جهتي
افتقاده الخ اما الافتقار فمن حيث ان الفعل لابد له من فاعل
والفاعل لا يكون الا اسما واما الاشتقاق فلانه مشتق من المصدر
الذي هو اسم على الاصح قوله بدليل وقوعه ذا حال استدلال على ان
عرفات معرفة لان شرط ذي الحال المقدم ان يكون معرفة او قريبا
منها قوله كارطى علما قيد به اذ لو لم يكن علما لانصرف والدليل على
ان الف ارطى ليست للتانيث بل لشبهها دخول علامة التانيث في
غير حالة العلمية في قولهم ارطاة قوله اي دخول تنوينه الخ اشارة
بهذا التفسير الى ان المراد بصرف غير المنصرف للضرورة او للتناسب
انما هو جريان حكم المنصرف عليه وهو تحقق الجر والتنوين لا الانصراف
على التحقيق فاندفع ما يتوهم منه مناقضة ظاهر الكلام مع ما عرف المصنف
غير المنصرف مما فيه علتان الخ يصدق الحد في مادة الضرورة والتناسب
قوله وهذا اي جواز الصرف للضرورة قوله اجاز بعضهم نظرا الى جواز
ان يكون حذف الالف واثبات التنوين لاجل القافية ففيه فائدة قوله
اذ السلاسل الخ حاصله ان التناسب مقصود اهم عندهم قوله فلانه
تانيثان تنزيلا لان لزوم التانيث منزلة تانيث آخر قوله وهو اي الخروج
التحقيقي قوله لقياس اي لدليل يستدل به اي بذلك القياس
عليه اي على اللفظ المذكور قوله بالنظر متعلق بيستدل قوله الى آخر

الاسم

الاسم اي مدلوله اي لا بالنظر الى انه وجد غير منصرف قوله اذ معناه اي معنى كل
منهما تعليل لقوله فان المراد الخ في تقسيم من كان القوم في جانبي القوم ثلث
هو اي كل منهما ضمير له عائد الى من على ما اشتق هو اي كل منهما لتقسيم قوله والاصل
في ذلك اي في الحصر المذكور قوله تكرير الاسم الذي يراد تقسيم المراد منه من
القوم وغيره عليه اي ذلك الاسم فالمجرور عائد الى الالف واللام فالمراد قوله
في معناه اي في معنى المراد تقسيم الاشياء عليه قوله في اصله اي في اصل ثلث
وهو ثلثة ثلثة فان وصفية عارضية بالتكرير وقيل لم يكن للوصفية بل للعدد
بخلاف ثلث فانه وجد وصفا قوله لزوال العلمية او الوصف اما زوال الوصف فظ
للمنافاة بين الوصف والعلم واما زوال العدل فلانه اذا جعل علما او التكرير
غير مراد قوله فلا يكون ان التلفظ بصيغة وارادة اخرى في شيء قوله اذا جمع
اي اذا اريد استعماله في مقام الجمع نكرة اي بغير اللام قوله غير مضاف ان كون
آخر غير مضاف تقديرا معلوم لان تقدير الاضافة يوجب التنوين والبناء
او اضافة اخرى مثلها نحو من قبل ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك
حتى لا يكون معدولا فيتعين كونه معدولا اما عن المعرف باللام او عن افعل
من قوله وان كان باللام الخ لم يبق حكم المضاف لما ثبت من عدم امكان
تقدير الاضافة في آخر قوله لا يلزم تعريفه الخ جواب عما اعترض عليه
الفاضل الهندي من انه لا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام والا لكان معرفة
وليس كذلك لوقوعه صفة للنكرة وحاصله منع لزوم التعريف على تقدير كونه
معدولا عن المعرفة وانما لزم ان لو كان مرادا فيه وليس كذلك والا له

وفي هذا الجواب نظر لانه اذ الكان فيه عدل وتحقيقا لتجويزه فيه تحقيقا لانه لا يكون العدل ارادة اللام والا لم يكن مرادا فيه تحقيقا وفيه لان اللام في هذه الصيغة كما في سحر وليس بل بارادة اللام في صيغة اخرى هو المعدول عنه ففيه لا يكون معرفة فافهم

لكان مبنيا كامس او معرفة كسحر واشتفافيه للاعراب والوصفية قوله لما ان
تعليل لئيلا يلزم نفيه دون منفيه وما زائدة قوله وامتناع على ان تعريف امس لم
على ان مع جزء فعنيه تامل ودقة قوله وعن آخر من عطف على عن الآخر ولا يلزم حينئذ
تضمنه من فيكون مبنيا لعدم اارادة من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث صار بمعنى
غيرهم قوله اذ ذاك اى الجمع بسكون الياي قوله وقياس غيره اى غير فعلاء افعل
الممتنع قوله وكصحراء الخ تمثيل لغيره فان صدقه اما بان لا يكون له افعل كصحراء واما
بان يكون له افعل غير ممتنع جمعه بالواو والنون ومثاله ظ قوله فيمتنع اى جمع قوله
او غيرها اى غير المذكورات وهو تعريف سادس ورا الخمسة ليسمى تعريف التوكيد
وهو اسماء من جملة معرفة للتأكيد بدليل عدم التنكير ولو كانت اعلاما لتنكرة
قوله وانهم يعربونه الخ حاصل ان التمثيل بباب قطام في تميم انما هو لمجرد العدل
التقديري في المعرب مع قطع النظر عن كونه مؤثرا في منع الصرف اولا وعن كونه
ضروريا مطلقا اولا فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث فلا ضرورة لتقدير
العدل فيه والاقيم آخره راء قوله العدل اى التقديري في مثل حضار
والتحقيق في مثل نزال ولم يكتف بالمناسبة في الوزن لئيلا يلزم
بناء مثل ذباب وسحاب قوله والباب واحد اى باب حضار وقطام
واحد وهو فعال من اعلام الاعيان المؤنثة قوله وافعل اى ولما
لم يقل وافعل التفضيل لان تأنيث وصفية بشرط يكون من مع
لا لان وصفية غير افعل ليست اصلية قوله غلبة الاسمية اى الجنسية
او العلمية للجنس والمراد بالغلبة ان يكون اللفظ علما في اصل

لوضع

جمع بالواو والنون كجمعاء فانه جمع مذكره بالواو والنون تامل

اى بدليل عدم تأكيد النكرات شرح

لانه المستعمل باللام والاضافة لا ينافي وصفيته في منع الصرف لان اللام والاضافة لم يجعلاه غير المنصرف منصرفا او في حكمه وكله منافي غير المنصرف شرح

الوضع في اشياء ثم يصيره بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج
الى ذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائره ما كان واقعا عليه قوله اذ اسماء
الاعداد الخ تعليل للصرف قوله لعدم تحقق اشارة الى كون الوصفية في
الاصل لابد وان يكون محققا مجزوما الا هو هو ما قوله بخلاف متعلق بقوله
فينصرف جرح او بقوله لعدم لزوم الخ قوله خاليا اى ذلك الاسم قوله لعدم
اعتبار المعنوي يوهم ان المعنوي ثابت ولكنه غير معتبر وليس كذلك
لزواله بالتسمية فالاولى ان يقول لزوال المعنوي الخ قوله على قول من الخ اى
ويجعل منع صرفها بالوصفية الاصلية ووزن الفعل وهو ابن الحاجب قوله او
باللام عطف على اسنادها قوله فينضم الى ذلك تعريف التوكيد تعريف
لوكيد اسماء من جملة معرفة للتأكيد بدليل عدم التنكير في اجمعين ولو كان
علما لتنكر قوله اذ بقية للمعارف الخ تعليل لاشتراط العلمية قوله ولو نقل
غير علم فيه اشارة الى ان المراد بكونه علما في العجمية انه ينقل علما دون
تحقق العلمية فيها قوله وما قيل منقوض الخ بان نحو افلس وان عدم نظره
في الآحاد صورة الا انه تماثل الواحد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق
عليه انه عدم النظر في الآحاد من كل وجه قوله وكون الجنس حقيقة الخ حق
العبارة ان يقول اذ الجنس حقيقة لكل الافراد تامل قوله بكل الافراد
في المعرف بلام الاستغراق وعند من يقول ان الجنس موضوع للفرد
المنتشر وفي الواقع في سياق المنع قوله ومحتملا له اى في النكرة المثبت
وفي المعرفة بلام الاشارة الى الماهية من حيث هي هي قوله وهو

كمساجد الخ اى لا ينصرف لكونه جمعا فى الاصل مراعاة لقاعدتهم اى
قد ينه الجمع مراعاة الخ قوله فيرد عليه الاشكال فى نحو مصابيح فانه جمع معقود
النظر فى الاحاد لوجود السراويل مفرد افيلزم انصرافه والجواب
ما ذكره بقوله الا ان يقال الخ قوله اذا اصله جوارى الخ تعليل لكون
التنوين عوضا عن الياء حاصله ان اصله فى الرفع جوارى اى
مرفوعا غير منون لمنع الصرف وفى الجر جوارى ممنوعا فنزلت
الفتحة الواقعة فى موضع الجر منزلة الجر فى الاستثقال فاسكنت
الياء فى الصورتين لحذف الضمة والفتحة المنازلة منزلة الاستثقال
وحذفت وعوض عنها التنوين ولهذا قال الشارح لاستثقال الحركة
عليها ليشمل الصورتين قوله فعلى هذا اى فعلى هذا الاختلاف فى كيفية
الاعلال او على اختلاف المذهبين فى منع جوار وصرفه والاول اولى ما قيل
قوله قيل فى امرة الخ ان كونه عوضا عن الياء او حركته فى قاض انما يتحقق
ان لو اعل بعد التسمية قوله على هذا المذهب الاول وهو جعل التنوين
فى جوار عوضا ومنع صرفه قوله على الثانى وهو جعل التنوين فى جوار
للتمكن وصرفه اما حذف التنوين فلانه تنوين التمكن فوجب حذفه
عند الامتناع واما اثبات الياء فلان علة حذفه وجود التنوين
فلما حذف التنوين للامتناع اعيد الياء قوله لكون الممتنع مفتوحا فى الجر
يعنى انه ينظر الى صورة الفتح الخفيف مع قطع النظر عن كونه جرا نازلا
منزلة الكسرة الثقيلة قوله من المعربات صفة المركبات فيهما

اخف

اى فى الفى التأنيث والالف والنون فان صيغة المؤنث فى نحو عطشان مخالفة
لصيغة المذكر فيه كانه صحراء كذلك بخلاف قايم وقايمة قوله وكون الزائدتين
الخ من تنزيل التقابل منزلة التناسب وذلك شائع فى كلامهم قوله وهى
اى المشابهة على الاصح وهو مذهب البصريين وقاله الكوفيون العلة
هى الالف والنون قوله عليه اى على ذلك الاسم قوله لانتفائهما اى لانتفاء
الانتفاء والوجود قوله بوجودهما الانتفاء والوجود قوله فان سمى
به اى بشئ منها اى من الوزن المذكور المختص قوله الا اذا اعل استثناء
مرجع من قوله اذ هى من ابنية الافعال قوله فانه ح تعليل للمفهوم
من الاستثناء اى فلا يكون من ابنية الافعال ح لانه يرجع الى زنة
الاسماء قوله اوكان مضاعفا عطف على قوله اعل قوله كشد فانه يرجع
الى زنة الاسماء كفل قوله المشابهة الخ اى المشابهة الوزن المذكور
قوله الغالب فى الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية مبنية على الدليل
وهو وجود زيادة الفعل فى اوله تعليل المعتبر اى هذا الوزن يمنع
الاسم من الصرف لمشابهة الفعل بهذه الزيادة وتحقق الفرعية او اشتراط
هذا الشرط لحصول المشابهة الخ قوله وان اعل الخ قوله زنة الاسماء
ظاهره مما يستغنى عنه بل يوهم خلاف المراد والذى يمكن ان يقال فى تقديره
وتوضيحه هو ان المراد بزنة الاسماء زنة هى فى الاسماء اكثر منها فى الفعل
او مشتركة بينهما على سواء لا انها موجودة او مختصة بها على ان يكونا

الاضافة لمجرد النسبة دون الاختصاص او لنفي الملابسة
قوله بغيرهما اي بغير وزن المختص والذي في اوله زيادة وفي بعض النسخ بغيرها
اي بغير الاوزان المذكورة من المختصة والتي في اولها ياء او تاء او نون او همزة
بحباله مثله اعلم ان اوزان الفعل اربعة اضرب ضرب مختص بالفعل
وضرب يكون في الفعل اكثر وضرب يكون في الاسم اكثر وضرب يكون فيهما
متساويان فالاولان مانعان واما الثالث فلا مدخل له في منع الصرف
واما الرابع فاتفقوا على صرفه الا عيسى ابن عمر فانه كان يمنعه محتجا بقول
الشاعر انا ابن جلا الخ والجواب ما ذكره الشارح قوله محكية في كونها محكية
او جعلت صفة نكرة تامل قوله ومسماها عطف على صفة والها مفعول
ما لم يسم فاعله المسماة قوله لتضادهما تعليل لقوله لا يجتمعان معها نفيه
اذ كل منهما تعليل لتضادهما او فلا يكون معها الا احدهما قوله مختص
الخ ذلك لان اوزان العدل فعل فعال مفعل فعل ولا شيء من اوزان
المشروط هو ابن الضمير لانه المبتدا له صفة جرت على غير من هي له قوله كما ومنع بيانه
لمثل احمر قوله لما مر تعليل لاعتبار او مخالف قوله ان غلبته الخ بدل عن ما في
ما مر قوله ولذلك اي ولاجل اعتبار الوصفية الاصلية اولا ان غلبة الاسمية
على الوصفية لا تفر قوله يقال في جمع الخ قوله اذ لولا ذلك لكان الانقيا سواء تقال
في جمعهما احمرون واحدون قوله في كونه متعلق بيلزم قوله اذ العلية تعليل
لو لكونهما متضادين حاصله قياس اقتراني تلخيصه ان العلمية والوصفية
شيئان لا يجتمع مدلولهما وكل شيئين لا يجتمع مدلولهما فهما متضادان

فالعلمية

فالعلمية والوصفية متضادان قوله وامتنع الحال بتقدير قد اي قد
امتنع والواو للعطف وعلى كل التقديرين فهو اشارة الى نتيجة القياس قوله
مطلقا اي من غير تعيين قوله في الامتناع متعلق بيلزم المقدر اي ولا
يلزم بابا فعل الخ في الامتناع قوله للوصفية متعلق بالامتناع قوله وهو
منصرف الخ من تتمة الايراد والواو للحال حاصله انه يلزم سيبويه امتناعه
للوصفية الاصلية والوزن مع انه منصرف اتفاقا وحاصل الجواب منع
كونه وصفا معتبرا في منع الصرف على الاطلاق ومنع الاتفاق على انصرافه
بعد التنكير مطلقا فانه ممتنع اذا كان مع من قوله لما ان الخ متعلق بلا يلزم المقدر
نفيه اي لا يلزم ان اعتباره قوله وصفيته في منع الصرف على حذف المضاف
قوله فلا يكون اي معتبرة في منع الصرف قوله مما يتغير بيان لما قوله مدلوله
اعرابه قوله عليه متعلق بدخول قوله ومقابلته عطف على دخوله وكناية
عائد الى ما قوله بخلاف كونه متعلق بقوله مما يتغير فان هذه الامور وان
كانت من خواص الاسم لكنها ليست مما يتغير به نفس مدلوله بل مما يتغير
به اعرابه قوله فان ذلك اي كونه مسندا الخ قوله وهذا اي المذكور من الانجرار
بالكسر لصيرورته منصرفا الخ قوله للعلتين متعلق بلا مثله قوله موجب المنع
اي موجب منع الكسر وهو امتناع التنوين قوله وهذا اي الانجرار بالكسر لكون
امتناع الكسر بتبعية الخ فيمتنع على هذا اي على قول اكثرهم واعلم انه يفهم لا بد
على هذا من تقييد ما مر من قول المصنف الماتن وحكمه ان لا كسر الخ بقيد اي وحكمه ان
لا كسر ما لم يدخل عليه ما هو من خواص الاسم قوله غيره اي غير ما لم يزل احد سببيه

وذلك مازال بالتسبيب كالذى العلمية شرط فيه او اصلها كالذى العلمية موثرة
فيه غير شرط قوله وتذكير الضمير الخ الظاهر ان تذكير الضمير انما هو لعوده الى المرفوع
المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان التعريف انما هو للماهية دون الافراد
قوله وان الاصل ذلك لان اساس النحو ما قال على كرم الله وجهه الفاعل مرفوع
والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور ولان معمول الفصل واصل العمل
للرفع فيكون معمول الاصل اصلا قوله ومظهرا عطف على لفظا وقوله
بارزا صفة متصلا لازما او غيره صفة مستكنا قوله ويتناول جهة القيام
الخ المراد بجهة القيام ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول وبالقيام حقيقة
ان يكون الفعل امرا وجوديا محققا كالعلم وبالقيام توسعا ما لا يكون
كذلك كالقرب والبعد فانهما نسبتان قائمتان بالمتنسبين ومات عمرو ولم
يضرب بكر فانهما عدميان قوله ويتناول المسند من الفعل الخ يدل على ان
قام في زيد قام مسند الى زيد ويخرج بقوله وقدم عليه وقوله رد على من جوز
تاخير الفعل المسند الى الفاعل ونحو زيد قام المسند اليه الفعل يدل على انه
غير مسند اليه هذا ولكن الحق ان الفعل في نحو زيد قام مسند الى زيد ايضا
بان فيه ثلثة اسانيد الاول اسناد الفعل الى ضمير زيد والثانى اسناد الجملة
الى المبتدا والثالث اسناد الفعل اليه باعتبار اسناده الى ضميره فاعرفه
قوله اذ ذلك اى الفعل المسند الى الفاعل قوله على الصحيح اى على مذهب غير
الكوفيين قوله المسند اليه الفعل الخ اللام اسم موصول وقع مبتدا ثانيا
وعائده ضمير اليه وقوله الفعل مفعول ما لم يسم فاعله للمسند وهو وصل

والضمير

والضمير خبر المبتدا الاول وهو قوله ونحو زيد قام بحذف العائد اى فيه
والا لما قام الخ اى لو كان الفعل مسندا الى زيد لا الى ضميره لما قام غير زيد مقامه
في اسناد قام اليه قوله خففت اى بحذف باء المبالغة قوله بالوقف اى في الوقف
او بسبب الوقف قوله وهو اى قوله امرء القيس كقول الشاعر اى مثل قول الشاعر
في التحقيق بحذف ياء المبالغة المستشهد على ما اول قول امرء القيس بوقوع
مثله في كلام الفصحاء قوله او يكون مقيل عطفا على يكون متغيب قوله ما صبا
ويبدا على الحالية قوله مطلقا اى لفظا ومعنى قوله اذا كان باحدهما اى
مقرونا باحدهما او مضاف اليه عطف على باحدهما قوله ويجوز في الصفة
اى صفة الفاعل المجرور ومعطوفه قوله لكون جزء تعليل لقوله والاصل
ان يلي فعله الخ قوله من الجملة اى الفعلية وذلك لان الفاعل فيها ولو كان لابد
منه قوله فيقدر موخرا تفريع على قوله فيقدم على سائر الخ قوله حمل ما بعده
الخ يجوز فيه الجر بالعطف على الانعكاس والرفع على الاستيناف قوله وان لم
يكن فيه التباس والصواب ان يقال وان لم يكن فيه انعكاس على ما لا يخفى
في وجوب تقديم خبر المبتدا الذى هو الكلام او صفة له والخبر قوله على تقدير
الخ قوله او اقتضاء الحصر الخ فيه نظر لان المحصور فيه في الا انما بعدها سواء كان متقدما
او متاخرا ويمكن ان يقال انه بعد ما حمل الا على انما يصدق على ان اقتضاء
الحصر فيهما في الاسم الاخير قوله اذ هنا تعليل لدون الاعتباري قوله لا لفظا ولا
معنا اما لفظا فظاهر واما معنى فلان رتبة الفاعل التقدم قوله وكذا اذا
اضيف المصدر الى المفعول مما يستغنى عنه بقول المصنف الاتي او اتصل

الى التأويل ذلك قوله مما كان جوابا الخ بيان المثل قولك وانما لم يجعل من باب
تقديم الخبر حتى يكون الجملة الاسمية فيطابق السؤال صورة لانه قول من تام سؤاله
عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرير الاسناد فلا
يطابق السؤال معنى قوله على رواية حال من ليبك او خبر مبتداء محذوف اى ذلك
الحذف الوجوب ممنوع ثابت على رواية الخ فان قيل الحذف في البيت واجب
جايز قلت جايز لجواز ان يقرأ ليبك على بناء الفاعل ويرفع ضارع فاعلا
دل عليه ليبك اى ليبك بواسطة دلالة على السؤال الدال عليه قوله وفيه اى
في البيت مبنيا للمفعول قوله من المزايا حال من المستتر في فيه بجزئيها شائع
فيه من مقدرة ومذكورة واعمل مذكورة والمذكورة بجزئيها هي ليبك يزيد
والمقدرة بهما هي من يبكيه والمذكورة باحدهما هي ضارع فوجد الاسناد
على ثلث مرات مرتين اجمالا ومرة تفصيلا وذكر الشي مجملا ثم مفسرا اوقع
في النفس قوله وكونه كل الخ عطف على تضمنه وعلى هذا فيكون الفاعل
من حيث لا يحتسب من حيث كون الاول تميز عن ابهام قوله وهو عطف على حرف
الشرط قوله وهل فيه اى في دخول هل على الاسم الصريح قوله لما ان هل الخ
ما زائدة يعني ان هل يختص قد على مذهب سيبويه ولا بقا فلذا يدخل على ان
يكون الفعل مقدرا فوجب حذف الفعل بعد هل يختص بمذهب الاخفش
قوله بخلاف ان لا يخرج متعلق ببقيه في قوله وفيه شذوذ او حال من ضميره او خبر
مبتداء محذوف قوله اى فلك بخلاف والجملة معترضة قوله وكذلك في اذا
الشرطية اى وكذلك يجب حذف الفعل وجوبا عند غير سيبويه واما عنده

فهى

فهى مع صلتها مبتداء ساد مسد الخبر في الكلام فهو متصل بما قبله وهو قوله
وفيه جواز الامرين عند سيبويه وانما افردها بالذكر ولم يكتف بقوله وكذلك
فيما بعد حرف الشرط لعدم وقوع فعل مفسر للمحذوف بعدها بل المفسر
انما هو ان نفسها لمطابقة الخ اى لمطابقة المحذوف بعدها بل المفسر
انما هو ان نفسها لمطابقة المحذوف في السؤال قوله لانهما استويا فيه اى لان
الفعلين يستويان في اتصال الضمير بهما فكل منهما يعمل فيما اتصل به
قوله فهو مثل الخ جواب اما محمول تفريع على جواب اما المذكورة اى اذا كان
كذلك فمثل ما قام وقعد محمول على الحذف واما المذكورة اى اذا كان كذلك
فمثل ما قام وقعد محمول على الحذف كما ان ذلك ايضا محمول على الحذف
قوله لقيل الخ على مذهب البصريين قوله وما قام وقعد الخ على مذهب الكوفيين
قوله الفعل المنفي اى الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه قوله ولا فيهما متفقين
اى ولا يتنازع في الفاعلية والمفعولية كليهما معا حال كون الفعلين
متفقين بل في احدهما فقط وذلك في اربع صور قوله او لا يتنازع فيهما
بالطريق المذكور الذي هو التنازع في فاعلية الفعلين او مفعوليتهما
او فاعلية احدهما او مفعولية الآخر بل في فاعليتهما ومفعوليتهما معا وذلك
في صورة واحدة وانما اولنا قول الشارح بهذا التاويل البعيد عنه
بمراحل لان من المعلوم ان التنازع ثابت في الصور المذكورة قوله فهذه
خمسة صور هي نحو قام وضربني زيد عمروا او ضرب وقام زيد عمروا وضربت وقام
زيد عمروا او ضرب واكرمت زيد عمروا وهذه الاربعة يندرج في قوله بان يقتضي

احدهما احدهما والآخر كليهما ونحو ضرب واكرم زيد عمروا اينعرح في اول كل
كليهما قوله سببيا النسبي ان يكون الظاهر معمولا لصفة جرت على غير من هي
قوله مرفوعا قيد به ليخرج المنصوب نحو هند ضارب ومكرم غلامها عمروا
والمجرور نحو هند ذاهبة ومار غلامها بعمرو قوله اما على من يشترط الخ مع قوله
على غيره فلعدم الخ يوهم حصول الارتباط في صورة الابراز مع استواء البلدة
والمشكل في عدم الربط اذ الباء زائد ليس بضمير المبتدء ولا متعلقا بضميره
قوله فلعدم ارتباط اى الآخر قوله ومراعاة عطف على تمسكا قوله ولما ان الاصل
عطف على قوله تمسكا او على مراعاة وما فيه زائدة قوله ومراعاة لحق السبق
عطف على لما اثر يلزم الخ قوله ولكون اعمال السابق الخ فيه نظر لانه كما ان اعمال
السابق مغن عن اعمال الثاني كذا اعمال الثاني مغن عن اعمال السابق فليس له
اختصاص بما اختاره الكوفيون فلم يصح دليلا عليه قوله وما قيل مبتدء
خبره قوله ان تقديم الضمير الخ ولا يخفى ما في الجواب الاول من الضعف لانه
غير مسلم عند الخصم والقياس على ضمير نعم وبئس والشان فاسد لانه عائد
الى المتعقل المتقدم عليه قوله من محل التاثير هو العدد الذي يليه السابق قوله
اى اللبا اى ليطرد باب اجتماع الشرط والقسم في اعتبار السابق قوله اذ حذف
الفاعل الخ حذفه نسيا منسيا والمحذوف في الشارح منسي وفي غيره مقدر
اى غير منسي نحو ما قام وقعد الا انا فانه محذوف هنا لا منسيا فانه لا يجوز اى
اعمال الثاني قوله وباعمال الاول الظاهر يشعر بعطف على قوله بتاخير الضمير وهو
فاسد للزوم اعراب اسم واحد باعرابين مختلفين في حالة بل هو

متعلق

متعلق بفعل مقدر معطوف على قوله لا يجوز فالتقدير انه لا يجوز الا بتاخير
الضمير او يقول باعمال الاول قوله وفيما اقتضى الثاني الفاعل الخ مثاله
ما اقتضى الثاني الفاعل او اسم ما لم يسم فاعله مع اقتضاء الاول الفاعل
او اسم ما لم يسم فاعله وهو استباق والجار والمجرور متعلق بقال
قوله وذلك اذا كان اى مفعول فعل الاول قوله او ثانيا من باب اعطيت
وكذا الاول امثلة نحو الدرهم اعطيته واعطانيه زيد قوله على الصحيح اى على مذهب
غير الفراء فاما الفراء فانه يجوز الحذف ولا الاضمار هنا بناء على ان مفعول
فعل التعجب فاعل في الاصل وفي المعنى وهو فيما اقتضى الفعلان الفاعل قال
باعمالهما كما تقدم قوله اما اذا كان بصيغة الامر الخ اما الاضمار فعند
غير الكسائي واما الحذف فعنده قوله على مذهب البصريين وهو اختيار اعمال
الثاني متعلق بجواز الحذف والاضمار جميعا واما قوله على ان يكون الخ
على اعمال الفعل الثاني وحذف معمول الاول لا اعمال الفعلين جميعا
كما ذهب اليه الفراء فمتعلق بمثال الحذف فقط فتامل قوله وعلى مذهب الفراء
اى ويجوز احسن واعقل بزيد على مذهب الفراء كائنا على كون الباء
متعلقة بالفعلين قوله وهو اى الاظهر قوله فيما كان اى مفعول فعل الاول
قوله فيما تعذر الجمع بينهما متعلق بقوله دون المفسر قوله لبيان الماهية اى ماهية
مفعول الفعل الاول من الانطلاق والخروج وغيرهما قوله دون الكلية اى
من الافراد والتثنية والجمع قوله والكيفية اى من التذكير والتانيث
قوله كذلك اى على وفق الظاهر قوله وهو اذا كان الخ هو مبتدء واذا كان

ظرف مستقر خبر اى الاظهار يكون وقت كون مفعول الفعل الثانى مفعولا
ثانيا من باب علمت الخ قوله وان طابقه اى المفعول الظاهر قوله والاضمار
عطف على الاظهار قوله وكذا اذا كان اى ضمير المتكلم قوله فيهما اى فى الا
والاظهار قوله وكذا فى قولك الخ والفرق بين هذين المثالين والامثلة ا
هو ان الفعل الاول فى تلك الامثلة يقتضى ان يكون احد الظاهرين
فاعلا له والآخر مفعولا والفعل الثانى يقتضى كونهما مفعولين له وهذين
المثالين بالعكس من ذلك وعلى كل واحد من التقديرين يكون الامثلة
ستة قوله وثلثين حاصلة من ضرب ستة فى ستة قوله وهما واحد اى السعى
الطلب واحد ورد عليه بان السعى هو الطلب مع الجد والمبالغة
فيكون اخص من الطلب ولا يلزم من نفى الاخص نفى الاعم قوله وعند
القارسى الخ ذلك ممتنع لان الحال قيد العامل فيلزم التزام
لادنى معيشة كفاية قليل من المال وعدم السعى لادنى معيشة
كفاية قليل من المال وعدم السعى لادنى معيشة جميعا وذلك باطل تامل
قوله فاقتضى اولوتيه اى اولوية اعمال الاول ولولا اى ولو كون اعمال
الاول اولى قوله لما اعتبر اى اعمال الاول قوله لكنه اى كون الواو للحال محتمل
قوله حلت بيرة اصله حلا الناس بيرة مقدما عليه حال من كل واحد
من الفعل او شبهه قوله جاريا مجراه خبر بعد خبر لكونه اى اقيم مقامه
فى كونه جاريا مجراه قوله او معنى ذلك كما فى الجار والمجرور قوله والتنزل
على الرفع قوله مطلقا اى امن من اللبس ولم يامن قوله ان امن اللبس

ذلك

ذلك بان يكون احدهما ذاتا والآخر صفة وقيل ذلك كما اذا كان الثانى
نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قايم لان تنكيره وصفته يرشد
الى انه هو الخبر فى الاصل ولم يكن جملة الخ اى وان امن اللبس لان
الجملة لا يقع مسندا اليه والظرف والجار والمجرور الواقعين ثانيا من
باب علمت لانهما مقدران بجملة تحكمهما قوله مطلقا اى مفرد كان
الثانى او جملة او ظرفا وامتناعه عطف على والضمير للثانى باعتبار
حذف المضاف والتقدير وعن بعضهم امتناع اقامة الثانى من باب
اعلمت عند اللبس اى ليس لمفعول الثانى بالاول فيقام اى الثانى
من باب اعلمت قوله كذلك اى لا يقعان موقع الفاعل قوله للاخبار
بالمقصود قوله الذى هو العلية فان المشعر بها انما هو النصب
قوله فانه لا يفعل اى لا يمكن تصور معناه بدون الواو لكونها
ماخوذة فى تعريفه تعليل لقوله لخرج عن كونه الخ على الاكثر متعلق
بصفة مفعول مطلق محذوف اى تعيينا واقعا على الاكثر كما اشار اليه
اوخبر مبتدا محذوف اى ذلك التعيين كاين على مذهب الاكثر قوله
لشدة شبهه الخ فيه نظر اذ لا يخفى ان احتياج الفعل الى المفعول المطلق
والزمان بالجزئية اشد من احتياجه الى المفعول به وان احتياجه
الى المكان لكونه لا بد فى الوجود الخارجى قوله لكل فعل كذلك على ان كون
المفعول به محلا انما هو للفعل اللغوى دون الاصطلاحى فالاولى
فى التعليل ان يقال لبناء الفعل المجهول له وكذا كونه مسندا اليه

حقيقة او الى غيره من الملابسات مجازا قوله ومنه اى من جواز الاقامة
قوله ومثلها اى مثل قراءة ابى جعفر اجيب عن القراءة بان يجزى مسند الى
ضمير فيه اى ليجزى الجزاء او الغفران او العدوان والكلام مقلوب لانه
يقال جزيت زيدا بالخير فلو قيل جزيت الخير زيدا كان مقلوبا وعن قول
الشاعر بان سب ام والقول مقدر اى لقيل سب ونذير احال ومن في
من العدى للتبعيض اقيم مقام الفاعل قوله المحدودة اى المعينة او معلوم
الابتداء والانتهاء كالشهر والفرسخ قوله والمصدر لغير التاكيد وغير لازم النصب
ايضا عطف على الظروف قوله والجار والمجرور يشعر بان القيام مقام الفاعل
لمجموعهما والاصح ان المجرور فقط لانه مخبر عنه ولا يخبر عن الحروف قوله لا
الامر فيها الظاهر ان مراده بالمعتدل احتياج الفعل اليها وفيه نظر لان
احتياجه الى الظرفية والمصدر بالجزئية واللزوم اكثر من احتياجه
الى غيرها فانتفى الاعتدال وعدم المرجح قوله من جهة انه الخ تمييز من فاعله
ما او متعلق بفيه قوله حقيقة اى لفظا او معنى قوله ككان الخ او التجريد
عن العوامل اللفظية كالتجريد عن كان وان واخواتها قوله او حكما اى معنى
لا لفظا قوله كمن اى التجريد المعنوي كالتجريد عن من في الاية المذكورة
فانه مجرد عن من حكما لا لفظا قوله الخبر ليس للاحتراز بل لبيان الواقع قوله
وان تصوموا خير لكم وسواء الخ اشارة بالمثالين الى ان المبتدا انما يكون
اسما حقيقة او معنى كقرشي اعلم ان الاسم المنسوب حكم المشتق في اقتضائه
الفاعل واقعا بعد حرف النفي والاستفهام قوله ويستغني به لسد فاعله

من المبتدا

من المبتدا خبرا اصلا كما قال يعني بان الخبر محذوف قوله لسده مسده يعني
ان الكلام يتم بهذه الصفة مع الفاعل كما يتم بالمبتدا مع الخبر يعني ان الفايدة
التي يحصل من المبتدا والخبر يحصل بها لا ان الخبر محذوف وهو سد فاعله
قوله لشدة الخ تعليل لسد المذكور او دفع لمن يزعم ويقول كيف يقع
الصفة مع فاعلها كلاما قوله ومن ثم الخ اى ومن اجل كون الصفة
في هذه المواضع شديد المشابهة للفعل لا تصغر تلك الصفة الخ كما لا
يلحق هذه الاوصاف الفعل قوله وابتدائية مبتدا خبره قوله على لغة
بني تميم قوله وكذا فيما تقتضي الخ اى وكذا يكون الصفة مبتدا وما
بعدها فاعله لسادا مسد الخبر فيما تقتضي قوله مطابقا اى على اللغتين
قوله وكذا فيما بعد ليس عطف على قوله واما على لغة اهل الحجاز الخ او
على قوله وكذا فيما تقتضي والتشبيه في رفع الصفة واسما الخلاف
لا من كل الوجوه قوله وعليه اى وعلى اجراء غير قائم مجرى ما قائم قوله لعدم
تعليل لقوله وانما تحتم بخلاف متعلق بقوله تحتم او خبر مبتدا محذوف
وما فيما لو كان موصولة او مصدرية ولو زايدة او لو مصدرية
وما فائدة قوله لانه لا مرجع قوله اذ حينئذ اى حين كونها مطابقة تعليل
لقوله بخلاف قوله فيدخل الخ فرع على كون الصفة مبتدا وزيد فاعله
قوله مقدما عليه صفة لقوله خبرا ولهذا ذكره قوله بخلاف خبر مبتدا
محذوف اى ذلك بخلاف وما فيه مصدرية ولو زايدة وبالعكس
اى بخلاف كونه فاعلا قوله الاسم الذي الخ تعبير المجرد بالاسم

بحث الخبر

بمنع كون التعريف جامعا لان الخبر قد يكون غير اسم ويمكن ان يقال
ان كلام الماتن في قسم الاسم فالتعريف لقسم منه وهو الخبر من الاسماء
والذي يشعر به قوله فيما ياتي والخبر قد يكون جملة او انه بناء على ما صرح
به الشارح في بحث الكلام من ان قام في زيد قام اسم في المعنى لوقوعه
موقعه فيكون مراده بالاسم اعم قوله ورافع الخبر فعلى كل من المذاهب
الثلثة قوله يفسر حد الخبر وعلى مذهب الكوفيين خاصة يفسر حد المبتدا
ايضا الا ان يختص العوامل المذكورة بكان وان وامثالهما مما يدخل
المبتداء والخبر قوله كل منهما اي من الفاعل والمشابهين قوله احد جزئي
الجملة اي احد الجزئين المقدمين للجملة والا فاجزاء الجملة قد يكون اكثر
قوله قبل الحكم اي المحكوم به ذلك لان المحكوم عليه موصوف والحكم صفة
وتعقل الموصوف قبل تعقل الصفة قوله لكونه اي المبتداء مخبرا عنه تعليل
لكون المعرفة هي القياس وفيه نظر لان قوله والاخبار عن معين لا يفيد
بمنع كون النكرة المختصة مبتداء دون جوازه مع كون المعرفة هي
القياس الا ان يقال ان المراد به انه لا يفيد اتم فائدة فالاولى ان يكون
تعليلا لوجوب تخصيص النكرة في كونه مبتداء فعلى هذا يكون المراد
بعدم التعيين هو عدم التعيين من كل وجه تامل فان فيه خفاء
لا يخفى قوله وكون هي تامة بمعنى الثبوت او زائدة اما من تتمة الدليل على
وجوب تخصيص النكرة او دليل ثان لكون المعرفة هي القياس ودون
على حذف مقدمة اي وما يكون حصول الفائدة منه موقوفا على قرينة

غير قياس

غير قياس فكون المبتداء نكرة غير قياس قوله لاختصاصه بالصفة اي صح
كونه مبتداء لاختصاصه الخ فهو في تقدير الخ تفريع على قوله انما يسئل
بام الخ قوله فكانت في المعنى كنكرة موصوفة اي بمضمون الجملة قوله بعموم الشمول
اي بعموم الشمول لبعد ان كان ناظرا لاختصاصه قوله بعموم الافراد على سبيل
البدل قوله وهذا اي كون احد في قولك ما احد خير منك مبتداء وخيره
انما هو على بني تميم دون الحجازيين وذلك ظاهر قوله معنى ظرف
لاختصاصه وتميزه عنه اي من حيث المعنى او صفة مفعول مطلق محذوف
اي اختصاصا معنويا قوله شبه به اي بالفاعل قوله ان يستعمل تعليل
لشبهه به واستعماله في ذلك الموضع ليس على اطلاقه بل اذا كان اهراره
الكلب على عادته فيه يمكن توهم كونه خيرا فيندفع بالحصر اما اذا كان على
خلاف عادته فيه فلا يصح الحصر بالنسبة الى الخير حتى يستعمل في هذا الموضع
بل لا بد من تقدير الوصف ليكون تقديره شر عظيم لا حقير اهره ذا ناب حتى
يكون الحصر نوعيا لا جنسيا والمختص به الفاعل الخ اللام اسم موصول
عائده المجرور في به مبتداء خبر قوله كونه محكوما عليه بهذا الحكم فكانه مذكور
مسند اليه الحكم من حيث انه موصوف بمضمون الحكم قوله وبتقديم الحكم الباء
للسببية اي لتخصيصه بالوصف معنى بسبب تقديم الحكم عليه قوله بما تعين
اي في الكلام المذكور قوله دون كل كلام تامل قوله مختص اي معين بان
يكون المجرور معرفة قوله نحو قصدك غلامه الخ الفائدة فيه العلم بكون
المخاطب مقصود الغلام شخص قبل ذكره قوله بخلاف قائم رجل فان قائم

غير معيّن للخبرية لجواز كونه مبتدا مع قبح عند سيبويه وبدونه عند
الاخفش والجار والمجرور اعني بخلاف متعلق بمفهوم قوله وكذا كل
نكرة الخ او خبر مبتداء محذوف اى ذلك بخلاف قوله لكثرة صلح ما بعدها
عطف عليه تعليل من لقوله بخلاف الى آخره ويجوز ان يكون تعليلا
لمحذوف اى لاشتراط التعيين للخبرية والاختصاص لكثرة الخ قوله فى الظروف
المختصة اى دون غيرها قوله وللالتباس بالمبتداء يعنى لا يجوز قائم رجل على
انه المبتداء وقائم خبر للالتباس لجواز ان يكون قائم مبتداء ورجل فاعله
سدّ خبره على مذهب سيبويه والاخفش والحاصل ان عدم الجواز فى قائم
رجل عند رجل مال لخصتين بتقديم الحكم انما هو للاتساع او الالتباس
المذكورين قوله بنسبته الى المتكلم اى فى المعنى قوله اذ اصله تعليل النسبة الى
المتكلم قوله والمعنى على ما كان عليه من نسبته الى المتكلم فهو فى تقدير تفريع
على قوله والمعنى على ما كان الخ قوله وخمس صلوات عطف على سلام عليك
او على ولعبد مؤمن قوله كما هو نكرة عاملة بيان للنحوى من المبتداء الذى
هو نكرة عاملة او من النكرة التى هو نكرة عاملة فتذكير لفظ هو باعتبار
لفظ ما قوله مضافة اى نكرة مضافة قوله كما هى تالية واو الحال ذكر لان
واو الحال اصلها العطف فيكون معطوفا على الفاعل او المفعول معنى
فيختص بالعطف قوله كما هى تالية فاء الجزاء ذكر لان ما بعد فاء الجزاء متاخر
عن حرف الشرط والتاثير بالفعل اولى والتقدير فبقى فى الرباط غير فيكون
فاعلا فى المعنى قوله لكونها نكرة مسبوقة الخ اى صح كونه مثل هذه النكرة

مبتداء

مبتداء لتخصصها بكونها نكرة مسبوقة باستفهام فى المعنى لان التقدير
اى شخص عندك واعشرون درهما لك ام ثلثون فكانت كنكرة موصوفة
بمعنى اى شخص عندك من الاشخاص واعشرون من الدراهم مالك ثلثون
منها قوله افضل عنده الخ فيه لانه يلزم على هذا ان لا يكون للصفة
رافع قوله تسند اليه وقد حكموا بانه لابد للصفة من رافع تسند هى اليه
وايضا يلزم كونه المبتداء نكرة مع تعريف الخبر وانهم قالوا كون المسند اليه
نكرة والمسند معرفة ليس فى كلام العرب الا اذا كان المسند اليه النكرة
اسم استفهام قوله اسمية صفة جملة قوله وفعلية عطف على الاسمية قوله والا لكان
لغوا اى لكان الاخبار بالجملة لغوا اى غير مفيد للمعنى المقصود او كان المبتداء
فى الكلام زائدة بالنظر الى الظاهر الا اذا اتحد مستثنى مفرغ اى فلابد من
وجود عائد فى كل وقت الا وقت اتحاد الجملة بالمبتداء الخ ويمكن ان يقال
ان هذه الاستثناء ليس بصحيح لصدق العائد على كل واحد من المستثنات
فان العائد اعم من الضمير وغيره قوله هى تاكيد لضمير الحدث فقوله كضمير الشان
فالمعنى اى الجملة التى اتحدت بالمبتداء كما فى الاخبار عن ضمير الشان قوله وما فى
معناه اى ما فى معنى ضمير الشان فى اتحاد الجملة به قوله او بعضها عطف على فاعل
اتحدت قوله وهو ان يتضمن الدال اتحاد بعض الجملة بالجملة يحصل بان يتضمن
الجملة الدالة على مدلول المبتداء قوله باشارة متعلق بالدال قوله وغيرها
عطف على اشارة قوله كقوله تعالى والذى يمسكون الاية ونحو نعم الرجل زيد
على قول قوله وذلك فيما لان الخ ذلك لكونه فضلة مع العلم به قوله دون ما كان

الخ ظرف لقوله فيما كان وذلك لاستغناء الفضيلة قوله نظرا مفعول له لقوله
مقدرة بجملة قوله الى انه اى الظرف قوله متعلق بكسر اللام قوله هو الظرف وبفتحها
هو المقدر الذى هو العامل فيه قوله واصل المتعلقات اى العمل قوله كما فى
الذى الخ استدلال اخر على على كون الظرف الواقع خبر المبتدا مقدرا
بجملة بالقياس على مثله يعنى ان فى هذه المواضع جملة بدليل وقوعه
صلة للموصول او هى صالحة للشرط الذى لا يكون الا فعلا او معطوفا عليه
جملة فعلية فكذا يكون جملة اذا وقع خبر المبتدا لان معناه لا يختلف
باختلاف المواقع الا ان فى لزوم كونه مقدرا بجملة نظر لجواز عطف الجملة
على المفرد الا ان يدعى فيه اولوية التقدير بالجملة باتفاق الفريقين قوله
لكونه اى الخبر احد جزئى الكلام تعليل لكون الاصل فى الخبر الافراد يعنى
ان الخبر احد جزئى الكلام والاصل فى جزء الكلام لحصوله من مفردين قوله
وهو اى ذلك الاصل قوله وعلى التقديرين اى تقدير الافراد وتقدير الجملة
قوله فيه اى فى الظرف قوله والوزن يومئذ الحق فالوزن مبتدا ويومئذ خبره
والحق بدل من الضمير فى يومئذ وانما قال على الاكثر لان الحق صفة للوزن
عند البعض والحال اى بدليل وجوب تاخير الحال عن الظرف قوله اذ لو كان ضمن
الخ ذلك لعدم المحصور ح من تقديم الحال على العامل المعنوى فلما لم يجز
علم انها معمول الظرف المقدر وكذا اذا كان الخ عطف على مقدرا اى فانه
مفردا اذا كان فاعله مضمرا وكذا اذا كان الخ قوله وعن بعضهم انه اى ما
كان فاعله مظهرا من الواقع مشتقا قوله والشرط عطف على الاستفهام اى

ماله صدر الكلام كالشرط قوله وكونه ضمير الشان عطف على الاستفهام اى ماله صدر الكلام
ولم يقل وضمير الشان لان الاشتمال لا بد له من مشتمل ومشتمل عليه والمشتمل
فى ضمير الشان هو كونه للمبتدا ضمير الشان لا نفس الضمير المشتمل ولان الضمير
لا يقتضى الصدارة والا لم يقع اسم باب كان وان ونحوها قوله وذا اللام عطف
على ضمير الشان قوله والتعجب عطف على الاستفهام او على لام الابتداء قوله فيه
اى فى ضمير مستكن يشير به الى ان المراد بكون الخبر فعلا للمبتدا ان يكون
الفعل وحده خبرا له صورة احترازا عن يقومان الزيدان فان الخبر فيه
قوله صورة اى ليس للفعل وحده بل الجملة صورة ومعنى فلا يجب فيه تقديم
المبتدا لعدم الالتباس قوله واما اذا لم يلتبس يجوز ان يكون فيه ضمير المبتدا
اى لم يلتبس المبتدا بالخبر وان يكون مسندا الى مصدره اى اما اذا لم
يحصل الالتباس قوله والفاعل اى ولا التباس بالفاعل فيما كان الخبر
فعلا له قوله وهذا اى وجوب التقديم فى صورة اقتران الخبر بالا قوله لوقوع
الامن متعلق بتقديم اى كان تقديمه لوقوع الامن قوله ومصححا للابتداء
بنكرة لا غير التقديم وهو احتراز عن الادعية التى كانت فى الاصل مصادر
فان المصحح فيها هو الوصف المعنوى الحاصل من غيره التقديم وعن نحو اجل
كاضل فى الدار فلا يجب تقديم الخبر قوله وهو فيما وقع اى كون التقديم مصححا
دون غيره فيما وقع موصوفه محذوفة العائد او مصدرية قوله كالتعجب تمثيل
لما لا يفهم قوله والتسوية عطف على التعجب قوله لالتبس الاخبار اى عن الانذار
وعدمه قوله بالانشائى الاستفهامى اى بانشاء الاستفهام عن الانذار وعدمه الحاصل

اذ لو اخر لتوهم ان الهمزة دام مع معناها الاصلي من انشاء الاستفهام وقوله
سواء خبر مبتداء محذوف اى هما سواء وليس كذلك بل الهمزة دام قد انسلخ
عنها معنى الاستفهام هنا وجردتا لمعنى التسوية فاذا قدم اندفع الوهم
وتعين المراد لعدم جواز كون سواء خبر مبتداء محذوف فتعين ان
يكون خبرا لما بعده وانما صح الاخبار عن الفعل هنا لانه مجاز وعي فيه
جانب المعنى دون اللفظ والعرب كثيرا يفعل ذلك قوله وتقديم مرجع الخ
عطف على تحقاق وعلى ذا القصد يراى ولا تحقاق مرجع الضمير التقديم
قوله وخوف لبس الخ وقد لا يلتبس فلا يتقدم نحو لولا انك قايم حقا
كذا وكذا اذا وقع بعدا ما كما صرح به الشارح لان ان المكسورة وان التى
بمعنى لعل لا يقعان بعد لولا وما ولا قبلهما لصدارة كل واحد منهما قوله فيه
اى فى المتعدد لفظا او معنى قوله او لتعدده عطف على لا لتعدد المخبر عنه قوله
حقيقة المراد بالمراد لتعدد حقيقة ان يكون مدلوله شيئين او اكثر فى نفس
الامر به وحكما ان لا يكون كذلك قوله ولفظا دون معنى عطف على قوله لفظا
ومعنى قوله من ال بيان الاسم الموصول مستقل متعلق بموصول قيد بالمستقبل
اى العام لتحقق مشابهة المبتداء المذكور بالشرط لانه مستقبل عام فيصح
دخول ما يدخل عليه والمراد بالعام ما يكون نسبته الى فاعله بطريق العموم
من غير ان يسند الى معين قوله او غيرها اى غير ال من ساير الموصولات
قوله صلح للشرطية وذلك بان يكون بمعنى الاستقبال وان لا يكون شرطا
ولا منفيا او شبهها اى من الجار والمجرور قوله من الفعل بيان بهما قوله والمضاف

لانكرة

لى ملك النكرة عطف على اسم الموصول ايضا وعلى النكرة قوله والموصوف الخ عطف
على الاسم الموصول ايضا قوله اذ الموصول تعليل لقوله فيصح دخول الفاء الخ
قوله ان يقصد به اى بذلك الموصول قوله للثانى اى الخبر فيكون اى الموصول
المذكور فرع عن قصد السببية قوله ح اى حين قصد السببية قوله اذ
معناه اى معنى الموصول المذكور تعليل لمجاء او لقوله فيكون للعموم
قوله على خبر كلا اى لفظ كل بالتنوين قوله مضافا صفة كل قوله ولا يصح مثل
قولك الخ الذى ان حدث الخ ذلك لانه لم يوجد فى الصور الثلث فعل صالح
فى وجود الشرط فى الاول وعدم جواز دخول حرف الشرط على حرف الشرط
وفى وجود حرف النفى فى الاخرين وصدارة من النفى والشرط فلا يجتمعان
قوله تقديره انطلقت ليشعر بان ان تاكيد لفعل محذوف ولم يعهد ذكر
التابع بدون المتبوع فيه ويمكن ان يقال انه بيان لمستترة فى انظر لان
الاصل كان كذلك الى الشاقص اى المخالف والشارح قوله وكون الشرط
الخ اى وكون الشرط المعنوى الواقع صلة او صفة للاخبار والا فمطلق
الشرط ليس للاخبار قوله وهو اى الاقتضاء المذكور قوله فيهما اى فى ليت
ولعل فى ان قوله لعدم ما ذكر الخ اى لانتفاء ما ذكر ثانيا فى ليت ولعل
وان قوله وهو اى الاخفش قوله يعلمهما اى ليت ولعل قوله بدا اى بما ذكر ثانيا
قوله اذ ان لا يتغير تعليل لعدم ما ذكر ثانيا اى ان لا يخرج الشرط عن
الاخبار الى الانشاء قوله فى جوازه اى فى وقوع الخلاف فى جوازه الخ قوله
ولكن كذلك فيه اى فى وقوع الخلاف بين النحويين فى جوازه دخول الفاء

لان الخلاف جار في الكل قوله ومن شتم واى وكقولك شتم قوله او سمع
عطف على قوله شتم قوله قراءة اى هذه الصوت قراءة او الصفة قراءة
قوله ومن سئل اى كقولك من سئل كيف بيان المسئول قوله صحيح مقول
القول قوله ومنه اى مما كان القرينة فيه السؤال قوله وفيما تقدم الخ عطف
على محذوف اى وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة فيما تقدم ذكره والقرينة
التقديم قوله مع المضاف اليه قوله اللام فيه موصولة وفي الصفة ضمير عائد
الى المبتدأ وضمير اليه عائد الى الموصول والقرينة على الحذف كون الخبر
قوله مقطوع اى قطع عن كونه نعتا واخرج عن حكمه لغرض الانشاء فيجوز
لك النصب فيه بفعل يلزم اضماره كاعني والرفع بكونه خبر مبتدأ محذوف
قوله اما لزوم اضمار الناصب فلانهم قصدوا الانشاء للمدح جعلوا اضماره
لذلك كالشيء في النداء اذ لو ظهر الناصب لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه
كونه خبرا مستانفا فلما التزم الاضمار في النصب التزم في الرفع ايضا ليجري
الوجهان على سنن واحد قوله يتعين المنعوت بدونه يعني لا يكون للتخصيص
ولا للتوضيح والكشف قوله لمدح متعلق بمقطوع قوله او بمصدر عطف
بنعت قوله او مخصوص عطف على نعت ايضا قوله وفي مثل قولهم عطف
على المخبر عنه عليه اى على الخبر الخاص كالقائم وغيره قوله وفي الاستفهام
عطف على فيما بعد اذا المفاجأة قوله وفي العطف عليه اى على المخبر عنه قوله لوجود
القرينة الخ اذ الكلام في الحذف لقيام قرينة قوله وفيه اشعار اى في
امتناع الشيء لوجود غيره مدلول لولا قوله فاغنى عن ذكره اى فاغنى

المذكور

المذكور من الاشعار والالتزام عن ذكر الخبر قوله وقيل هذا اى وجوب الحذف
في لولا قوله فيما كان مصدرية حينية اى حين كون الخبر عاما قوله نحو لولا
الصادر يد حموه الخ قال الانصاد والنجاة يدلان على الحماية وفي البيت
يدل الغمد والسيلان على الامساك قوله مطلقا اى سواء كان الخبر عاما
او خاصا مدلولا عليه اولا فالتزمت الحال التزام الخالح مع كونها فضلة
ليس لكونها عوضا قوله منسوب المراد بالنسبة اعم من الايقاعية او غيرها
قوله في المعنى انما قال في المعنى لانها في اللفظ حال من ضمير كان الراجع
اليهما او الى احدهما قوله او ماول عطف على مفرد وهذا اى التقدير
المذكور المشار بقوله اى ضربي زيدا قائما حاصل الخ قوله لعدم ما يقع
الخ ذلك لان الواقع موقع الخبر لا بد وان لا يكون من تتمة المبتدأ
وخروج عطف على عدم قوله اذ يستعمل تعليل لكون الضرب ونحوه
عاما حاصله ان معنى ضربي زيدا قائما معنى ما ضربت زيدا الا قائما
يعني حصر كل ضرب حاصل من المتكلم واقع على زيد في حال كونه
او كون زيد قائما لا الاخبار عن ضرب المتكلم زيدا في حال قيام زيد او
قيامه بالحصول وهذا المعنى لا يستقيم الا على مذهب البصريين لان المصدر
المبتدأ اذا اضيف يعم بالنسبة الى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس فقولك
ماء البحر مثلا يعم جميع مياه البحور والمصدر في نحو ضربي زيدا قائما
قد وقع اولا عاما غير مقيد بالحال على مذهبهم اذ هي من تتمة الخبر فيكون
عاما لكل ضرب صادر من المتكلم واقع على زيد مخبرا عنه بحصوله في حال القيام

فلا يبقى العموم فلو قدرت ضربا في غير حال قيامه لم يكن مشتاقضا فلا يستفاد منه معنى قولك ماضربته بدا الا قائما قوله استقلت به اى بالمصدر وفاعله كاقايم الزيدان يعني انه مبتداء بلا خبر فاعله ساد مسد الخبر كاقائم الزيدان وفيه لانه لا يتناول تعريف المبتداء على ما عرفت قوله تقديره كل رجل وضيعته مقرونان يرد عليه ان المحذوف خبر المبتداين فلا يسد المبتداء الثاني مسده اذ المبتداء لا يسد مسد الخبر والجواب ان المبتداء الثاني يسد مسد الخبر المحذوف من حيث هو خبر الاول لا من حيث هو خبر مع قطع النظر عن كون خبر المبتداين والممنوع هذا دون ذلك قوله قيل كل اى وقيل تقديره كل رجل مقرون الخ فعلى هذا يكون وضيعته ظرفا للخبر المحذوف وانما لم ينصب الضيعة وان كان الواو بمعنى مع على هذا القول وقول الكوفيين اذ لا بد للانتصاب من فعل او معناه وكلاهما منتف اما المقارنة المفهومة من الواو فلا اعتداد به لان الشرط ان يكون ذلك الفعل غير ما يفهم من الواو قوله لدلالة المقسم به عليه ذلك لانه لا يستعمل الا مقسما به قيدل على المقسم قوله وكذا فيما كان ذكره اى ذكر المقسم به وحده يدل على القسم بان لا يستعمل الا في القسم او يغلب استعماله فيه قوله لعدم تعليل لقوله بخلاف عهد الله جواز صفة مصدر محذوف اى حذفا جائزا او تميزا قوله لسد واو المصاحبة فيه ان الواو قرينة المحذوف والساد هو المعطوف الا ان يحمل على حذف المضاف اى لسد ما بعد واو المصاحبة قوله اى انك مع خير فيه انه يلزم ان يكون وما خبراهو الخبر والا ولى في التفسير اى

انك وخيرا مقرونان او انك مقرون مع خير قوله لسدها اى الواو مسد مع تعليل لادخال اللام يعني كما ان اللام يدخل على الواو لسدها مسد مع قوله ولسد الحال عطف على لسد واو المصاحبة قوله وشرائطه عطف على اقسامه قوله او بتغيرها عطف على لكراهتهم قوله او بالمقصود عطف على بان عملها واو في الموضعين لمنع الخلو قوله لكثرة تعليل للاتساع المذكور قوله ولذلك اى ولاجل الاتساع المذكور قوله فصل بالظرف بين الاستفهام قوله والقول الخ اى مع امتناع الفصل بينهما بغير الظرف قوله وقدم عطف على فصل قوله ودون غيره اى غير الظرف ظرف لقوله فصل قوله الا اذا كان مفردا عطف على الا في تقديم ويمكن ان يقال انه مستغنى عنه لانه مر او المصنف بقوله وامره كامر خبر المبتداء انه يشاركه في الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا قوله بشرائطه ايضا وانتفاء موانعه لان كل ما صح ان يكون خبر المبتداء صح ان يكون خبرا للمبتداء صح ان يكون خبرا قوله ايضا اى كما لا يجوز تقديم خبرها على اسمائها قوله اذا لم يركب ظرف لقوله العاملة قوله وكذا مع التركيب اى وكذا عاملة في الخبر مع بناء الاسم قوله انه اى الخبر قوله بالابتداء اى بالمبتداء الذي هو لا مع الاسم كما هو مذهب قوله الا انها تعمل في الاسم في البناء فان الفتح البنائي لما كانت بواسطة تركيبها عاملة فيه فالاستثناء منقطع على ما كان عليه اى من الرفع بالابتداء وهذا اى الحذف كثير اجوازا قوله فلا يجوز ون المثال الخ تفريع على قوله وبنو تميم لا يثبتونه الخ اى انه يوجبونه بشرط ظهور المعنى وكلما جاء بعد لا لفظ خاص يحتمل الخبرية والوصفية

حملوه على الوصفية حتى يكون الخبر عاما محذوفا والظاهر المعنى وانما علم
بتجويز الرفع وصفا لان المضاف المنسوب بلا التى لنفى الجنس لا يوصف
الا بمنصوب بخلاف غير المنصوب فى نحو لا رجل افضل فانه يوصف بالرفع
ايضا حملا على المحل قوله وما جاء اعمالها اى فيه قول سوادولا فلا يصح الحمل
تامل قوله وفى معرفة عطف على فى نكرة قوله والجار والمجرور نحو ان من شيء
الا يسبح بحمده قوله والمخبر عنه بمحصور عطف على المعرفة اى فى الدخول على
الاسم الذى اخبر عنه بمحصور عطف على المعرفة اى فى الدخول على الاسم المبتدا
الذى اخبر عنه بمحصور قوله لفظا او حكما ظرف مذكورا او تمييز عنه اعلم ان
يكون الفعل المذكور بمعنى المفعول المطلق اعم من تضمنه لمعناه او لاتحاده
وان المواد من الفعل اعم فيتناول المصدر وغيره من المشتقات فلا يرد
نحو زيد ضارب ضربا وان المراد بكونه فعلا لفاعل الفعل المذكور اعم من المصدر
عنه والقيام به فلا يرد نحو جسم جسامة وشرف شرافة قوله بخلاف ضرب ضرب
زيد عمرا يعنى ان فاعل الفعل الاول انما فعل الحدث لا مجموع الحدث والزمان
فلا يدخل فى الحد وان الذكر لفظ الاسم وهو حال من ضربت ضربا اى ملتبسا

قوله بخلاف صح

بخلاف الخ قوله لكن ليس اى ذلك الفاعل قوله فانه ليس مدلولا للفعل المذكور
وذلك لانه ليس ذكره لبيان مدلول الفعل بل ذكره من حيث انه متعلق
الفعل يعنى ان الفعل وقع عليه قوله وهو المراد يعنى ان المراد من قوله بمعناه
ان يكون المصدر مدلولا للفعل المذكور او مذكورا لبيان مدلوله قوله
الا ان يا ول الخ استثناء من قوله فانه ليس على تقدير المضاف اى وقت

ان يا ول

ان يا قول والا ذات تاويل بجر فهو من حروف الجر التى بكلمة من كلمات الجر فلا يرد
ان المفعول معه غير مقيد بحرف قوله بمثله يعنى بالمصدر قوله وبفرعه اى
فرع ذلك المثل الذى هو المصدر قوله او فاعل الخ بدل من الفرع يعنى باسم الفاعل
والمفعول اسمها قوله بلفظ الموكد بكسر الكاف اى سواء كان المفعول المطلق
الذى للنوع بلفظ المفعول المطلق الذى للتاكيد الخ تامل فى الامثلة
تدرك حقيقة الكلمة قوله وكونهما اى كون التثنية والجمع قوله ضم امرين
اى دالين على امرين او امور قوله بعضها الى البعض بدل من امور قوله اى المصدر
الموكد اى المفعول المطلق وفى بعض النسخ اى المصدر المذكور وهو
وهم قوله اى الفعل الناصب الخ والاولى فى التفسير ان يقال اى العامل
الناصب اى لما هو بغير لفظ العامل قوله مثل هذا اى مثل المذكور
من جلوسا وتبتيلا وحلقة قوله ولا يتوقف على ما يعرف به الخ اى لا يتوقف
الحذف فى هذه المصادر على ضابطة تعرف بها كثرة الاستعمال من غيره
بل يتوقف على مجرد السماع قوله وذلك اى الاستعمال الكثير قوله او للاخبار
عطف على الانشاء قوله لما فيه اى فيما علم فيه ضابطة قوله بخلاف متعلق
بقوله لصلاحية وما فى ما لو كان مصدرية او زائدة ولو مصدرية
قوله فان المصدر الفاء للتعليل لقوله بخلاف قوله وح اى حين لم
يصلح قوله ظاهرا اى حقيقة قوله فى مثله اى مثل المذكور من الامثلة وانما
وجب الحذف فيها لوجود القرينة وهى وقوع المصدر موقع خبر ما لا
يصلح خبرا عنه فانه يدل على ان غيره لا يصلح للخبرية من جهة المعنى

الى فعل بمعناه ولوجود ما يسد مسده من اشتراط الاثبات بعد النفي او
معناه قوله لدلالته اى لدلالة المصدر المكرر المنصوب فى المثال المذكور
قوله بخلاف ما لو كرر الخ ما زائدة ولو مصدرية او بالعكس وكرر
مسند الى مصدره اى بخلاف ما لو وقع التكرير فى مصدر يقع فى
موضع الخبر قوله بخلاف ما لو وقع غير تفصيل حالا اى حالا من فاعل وقع
او منها وما موصولة او موصوفة ولو زائدة وانما وجب الحذف فى
هذا القسم لوجود القرينة التى هى نفس المصدر المنصوب والساد مسد
المحذوف الذى هو الجملة السابقة قوله وتفصيلا لا لاثر اى غاية مضمون
الجملة بل المضمون المفرد او لمضمون الجملة دون اثره ومقصوده كزيد
يسافر سفره القريب والبعيد قوله كزيد الخ فان سفرا قريبا او بعيدا تفصيل
لمضمون الفعل من غير اعتبار انتسابه الى الفاعل فهو تفصيل لمضمون
مفرد قوله الواقع اللام للعهد اى قوله المصدر الواقع للتشبيه اى
للدلالة على مشاركة امر لاخر فى المعنى قوله الذى هو فاعله اى المعنوى المطلق
او للفعل المحذوف قوله كان المصدر الخ الظاهر انه مستغنى عنه لان
عنه بقوله علاجا وحمل على تفسير بعيد قوله لم يجب الحذف فصدقه
بانتفاء الوجوب بحوله زيد صوت صوتا حسنا اى يصوت صوتا حسنا
يجوز الحذف والاثبات جميعا او الحذف نحو الصوت صوت حمار وزيد
صوت صوت حسن بالرفع على البدل قوله بخلاف له صوت اى وان
كانت الاسمية دالة على الثبوت قوله اذ المفهوم الخ تعليل لقوله بخلاف

فحديكي

قوله ويلحق به صوت الخ وجوبا قوله على ضعف ذلك لان
الفعل المقدر لا بد ان ينسب الى فاعل وهو غير معلوم قوله لانه اذ الخ تعليل
لقوله وقد جاء قوله ان ثمة مصوتا الاولى ان يقول ان ثمة صائتا قوله اى يكون
الجملة الخ تفسير لقوله لا محتمل لها غيره قوله فى الواقع اى فى المصدر الواقع مضمون
الجملة قوله لا تحاد مدلوليهما الخ اى لعدم تباينهما وتداخلهما فان الاعتراف مطلقا
ومضمون الجملة مقيد المطلق داخل تحت المقيد قوله اذ لم تنص الجملة الخ تعليل
لقوله لها محتمل غيره فمن المعلوم ان الحقيقة وعدمها ليس مضمون زيد قائم
بل من عوارضه ومحتملاته فتحقيق قوله ومنها ما وقع تاكيدا لاحد احتمالي
مضمون الخ ذكر لان مضمون الجملة قيام زيد مثلا ومضمون فعل المطلق
كون ذلك القيام حقا صادقا فحقا اثر المذكور الجملة وغير الجملة
قوله وجد الا عليه اى على الفعل المحذوف عطف على بيان الاعم ان الدال
الفعل انما هو نفس المصدر المثنى دون ما يفيده من معنى التكثير قوله ما لها افعال
مستعملة وبيانه لقوله غير متصرفة وفيه ان يقال لب بالمكان اى قام به ولزمه
قوله ولفظ لبيك اى من جملة المضاف والمضاف اليه ولا يخفى ما فيه قوله
وهذا اى كونه لبيك مثنى قوله انه اى لبيك قوله والمراد بالوقوع اى من
وقوع الفعل فاللام للعهد قوله لا يعقل اى الفعل ولا يخفى انه ينتقض
التعريف بالفاعل لانه ايضا مما تعلق به فعل الفاعل ولا يعقل الا به قوله
ولذلك اى ولاجل ان المراد بالوقوع التعلق المذكور وفيه انه لو كان
المراد بالوقوع معناه اللغوى لم يكن المفعول به ايضا الا المتعدى فلا

وغير تخصيصه بكون المراد من الوقوع ما ذكر ما سبق قوله ولم اضرب عمروا فانه
لو كان المراد من الوقوع معناه اللغوي لخرج عمروا عن كونه مفعولا به
لانه لم يقع عليه فعل الفاعل قوله وخلق الله العالم فلو كان المراد من
الوقوع معناه اللغوي لخرج العالم عن كونه مفعولا به لاقتضاء الوقوع
كون الشيء الموقع عليه موجودا ثم وقع شيء آخر عليه والعالم لم يكن موجودا
حين الخلق قوله وهو اي الفاعل والتذكير باعتبار الخبر قوله لوجود اللازم
[illegible] للوقت قرينة اي تدل على ان المقدم مفعول به قوله فيعمل فيما قبله استقلالا
اي لا بالمشابهة بخلاف غير الفعل من العوامل فانه انما يعمل فيما قبله بالمشابهة
لا مستقلا ولو اجري هذا الكلام على ظاهره يكون مخالفا لما في كتب النحو
من ان المفعول به قد يتقدم على غير الفعل من العوامل ايضا ولما سيصرح به
ايضا في بحث اسم الفاعل من انه يعمل عمل فعله مقدما ومؤخرا قوله زيد اضرب
اعمرو مثال لما وجد فيه قرينة لفظية اعرابية قوله والكمثري اكل موسى مثال
القرينة المعنوية قوله ومثل غلام هند الخ مثال القرينة المعنوية المذكورة
من غير الفاعل والمفعول التي هي تقدير الكلام قوله اذ هو ههنا قد يجيء علة
لوجود القرينة في المثال المذكور واشارة الى انها معنوية قوله ومثل ما اراد
الخ ايضا مثال القرينة المعنوية التي هي التقدير المذكور قوله مطلقا اي عند
البصريين والكوفيين جميعا قوله عند البصريين واما عند الكوفيين
فمن الامثلة المذكورة في ثلثة منها هو الفاعل ولا يجوز ان يقدم قبل
المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فلو قدر

ما هو

ما هو متقدم لفظا والباقية مقدرة تقديرا وللفصل بين ما والفعل في المثال
الاخير ولان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ لا يجوز تقديمه فطريق الاولى ان لا
يتقدم معموله عليه في الاول قوله بخلاف ما لو كان خبر مبتدأ محذوف اي ذلك
التقديم في الامثلة المذكورة قوله بخلاف كون صلة الحرف الخ قوله فيها اي في الامثلة
المذكورة قوله وفيما تضمن اي في الفعل الذي تضمن معنى الاستفهام الخ قوله او
اضيف عطف على تضمن وضميره اليه عائد الى ما في تضمن قوله تقديره انت ترى
لها فالدليل على هذا التقدير انه لما اتت بعد النفي وقد ينتصب بعد الاثبات
علم ان المراد الفعل المنفي اولا وهو ترى قوله وهذا اي كونه خيرا مفعولا به
قوله والفراء على انه اي والفراء بنصبه على انه الخ قوله او مثله من حروف
النداء الباقية قوله على انه اي ما او مثله قوله فاهو اسمي بيان للمشبه به او
بدخول حرف النداء وتوجه الخطاب جميعا قوله فيما كان موجدا خبر مبتدا محذوف
اي كون التعريف حاصلا اه قوله او بالعلمية على آخر ثابت فيما كان موجدا
علما قبله وعلى هذا المذاهب الاخير كالياء لغرض الانشاء منسلخ عن التعريف
فلا يلزم اجتماع التعريفين قوله واللام [illegible] لان الاصل في البناء اللازم
السكون قوله بالمضاف الى ياء المتكلم قوله في المتنع اي اذا حذف حرف
نحو مررت برجل احمر اي يا احمر وكذا الشبه بالمضاف الى ياء المتكلم اذا قلبت الياء
الفا وحذفت اكتفاء بالفتحة قوله كابي اي من انه مبني بشابهته كاف الخطاب
قوله لكونهما اي لكون لام الجر والمضمر تعليل لكون لام الجر مفتوحة في المضمر
قوله وكذا في المعطوف اي وكذا ايكسر قوله اللام في المعطوف اذا لم يعد حرف

النداء واما اذا اعيد فيفتح فيه اللزوم ايضا قوله وغيره اى المبنى على غير الفتح
وهو المبنى على ما يرفع به قوله اذا كان علما اذ لكل بانه اذا لم يكونا علما لشخص
واحد يتم معنى الاول بدون الانضمام الثانى فلا يصدق عليه تعريف
شبه المضاف المذكور قوله او نكرة عطف على مضاف ويعلم منه ان المشبه بالمضاف
ايضا معرفة بغلبة الاستعمال قوله اى لو سمى مع اللزوم وما عدا القسمين المذكورين
من الاعلام لا يدخله اللام قوله اصلا فاقسام الاعلام بالنسبة الى اللام
ثلثة اما واجبة الدخول او جائزة او ممنوعة قوله اى حين دخول حرف
النداء عليه اعلم ان فى الاتيان بمثال البدل والعطف هنا نظر لان
الكلام فى توابع المبنى المضافة غير البدل والمعطوف غير ما ذكر قوله
والمضاف مما لا ينبغى ان يقع تفسير القوله مطلقا لان الكلام فى توابع
المبنى وهو لا يكون الا مفردا الا ان يعمم الحكم قوله لكثرة دورانه لا يخفى ان كثرة
الدوران والاستعمال لا يوجب الثقل وكذا كثرة نداء الاعلام قوله وكثرة نداء
عطف على بناء المنادى قوله وتحصيل الغرض بالنصب على عطف على قوله
كراهة مفعول له لقيل يا ايها الرجل قوله وهو اى المأتى به قوله واتوا اى لزوما
قوله تنبيها على ذلك لان حرف التنبيه مما يقدم على المنبه به ولا يتأخر
عنه قوله من باب اى الموصولية فانها وقعت ههنا موصوفة وان الموصولة
لا تلحقها هاء التنبيه وللفصل او لمنع الخلو قوله خلافا للمازنى والزجاج
فانهما اجازا نصبه قياسا على صفة المنادى غير المبهم قوله وتوابع المرفوع
الخ اى بخلاف توابع المنصوب والمجرور نحو ان زيدا قائم وعمرو وعجبت

ضرب زيد وعمرو وذهبت فى نحو غلام غلام وغيره مما يتبع المعرب لفظا
ومحلا فلان المتبوع فيه غير مرفوع قوله لان الاصل الخ حاصله انه ليس التعريف
المحض فيجوز دخول يا عليه قوله ومن ثمة اى بسبب لزومها كالعوض عن الهمزة
التى هى حرف اصلى يقطع فى النداء ولم يقطع فى غير النداء وان كان عوضا عنها
لانها لم تخلع عن معنى التعريف لان العلم تعريف آخر يستغنى به عنها كما فى
النداء قوله والثانى مجرور اى بين المضاف والمضاف اليه قوله وهذا اى النصب
للاضافة المعنوى المذكور قوله بعده اى بعد تمام الاول قوله ونظره اى نظر تمام
تيم على على مذهب المبرد قوله وعلى الاتباع عطف على قوله للاضافة
هذا فينبغى ان يراد بالنصب الفتح تامل قوله كونها اى الياء قوله ويجوز
عطف على قوله والاصل فيها الفتح قوله لكونه اخف اى لكونه يا غلام اخف من
يا غلامى ولكون الحذف اخف من الاثبات قوله لكون الالف اخف تعليل
الياء الفا قوله لبيان الالف اى فى يا غلاما قوله والفصل اى فى الحل واو فيه
لمنع الخلو بالنسبة الى الصور كلها ولمنع الجمع ايضا بالنسبة الى بعض تامل
وتدبر قوله وقد جاء اى على الشذوذ قوله ويا غلام عطف على يا غلامى قوله اجراء له
مفعول مطلق لفعل محذوف اى اجرى اجراء لا لاجله لان يكون مفعولا له
لاتحاد الفاعل قوله وهذا اى الاجراء مجرى المفرد بقلب الياء تاء التأنيث
ان الياء قلبت تاء التأنيث ثم جعلت عوضا عن الياء والدليل على كونها
للتأنيث صيرورتها هاء فى الوقف اذ لو كانت عوضا عن الياء لم تقلب
هاء فى الوقف كتاء بنت واخت عن الواو واما الدليل على جعلها عوضا عن

عن الياء فهو علم جواز الجمع بينهما قوله التاء للتانيث يعني لليت عوضا عن
الياء بل الياء مقدرة بعدها قوله و ناسب اى الطول قوله واجرائه مجرى
المركب اى كما ان المركب مثل بعلبك مفتوح الآخر فكذا هذا قوله لا لعلة
كحذف الالف الكاف بمعنى المثل وقع صفة لعلة والا فالتحقيق علة للحذف
او التقدير لا لعلة والا فالتحقيق علة للحذف او التقدير لا لعلة اخرى بحذف
الصفة فافهم قوله معنى اى حكما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة لفظا واما معنى فكلاهما قوله محكية على ما كانت عليه فيجب ان يبقى
بحالها ولا يعرب اذ لو اعرب لتغيرت لفظا ولو تغيرت لفظا لما فهم
معناها الاصلي منها علما فيبطل فائدة التسمية ولكثرة اشتراط كونه علما
لكثرة وناسب الكثرة التخفيف قوله فلا ستثقال حركتها الخ يعني ان خروج نحو يد
ودم عن اقل الاصول انما هو بالاعلال وذلك جائز بالتخفيف الممنوع هذا
والفهما زيادتان للتانيث فيه انه قد صرح الشارح في بحث التانيث ان
علامة التانيث في فعلاء هي الهمزة والالف زيدت لمد الصوت فليست
زائدتين قوله وهذا اى كونها فعلاء قوله ومسلمان ومسلمون الخ لا خفاء في
ان الالف والنون في مسلمان والواو والنون في مسلمون لم يزاد بل المعنى
زيدت الالف والواو لمعنى التثنية والجمع والنون للعوض قوله بينهما اى بين
الاسم الآخر وتاء التانيث والفها قوله وكونهما زايدتين فيه ان الاسم الآخر
ليس بزايد بل بمثابة الزائد في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء
على الاول اى على بعضها الاول قوله بدونهما اى بدون الاسم الاخير وتاء التانيث

والفه

والفه قوله لبقائها اى الاسماء المذكورة قوله بدونها اى بدون الحرف
الحرف الاخير قوله لكونها عين الكلمة اى عين الفعل في الكلمة او من على
الكلمة غير زائدة وقد اشترط في حذف المدة مع الاخيرة زيادتها لانها لم
تزادا معا اى لم تزادا ايضا لمعنى واحد فليستا في حكم الواحدة قوله والمفتوحة
فانه لولا ان الالف المحذوفة في ياكروان مقدرة لقلبت واوه الفا
لانتفاء المانع الذي هو التقاء الساكنين بسبب الالف قوله ويا قاضون
فيه نظر لانه محذوف الواو وايضا الافصح اعرابه بالنون بعد التسمية لتحركها
وانفتاح ما قبلها اى ولانتفاء المانع ايضا بجعل المحذوف نسيا منسيا ودم
قوله في احكامه اى من الاعراب والبناء قوله قرينة مزيلة جر لان المحذوف
اى ليكون قرينة قوله او تحصيلا عطف على ليكون المحذوف واو فيه
لمنع الخلو دون الجمع على ما لا يخفى قوله وسلوكهم به اى بالمندوب قوله
في ذلك اى في المذكور من زيادة الالف قوله بما ليس صفة حرف مد ضمة
اى حقيقة او تقديرا كما في غلامكم قوله او غلام جماعة عطف على غلام
مخاطبة قوله من الاعلام بيانه لما قوله اذ الاصل يا ايها الرجل لان ال وذلك الاصل
في تعريف اسم الجنس اللام قوله من كثرة الحذف اعلم ان بين وجوه الحذف
وكثرة الحذف عموما وخصوصا مطلقا لان مدلول الوجوه ثلثة فما
فوقها ومدلول الكثرة اثنان فما فوقها لانها تقابل الواحدة قوله احتراز
عما وقع بعده الخ اى احترازا ان يدخل ذلك في القسم الاول والا فا
لاحتراز عن دخول مثل زيد منطلق فيما اضمر عامله انما هو بقوله لو سلط

عليه الخ تامّل قوله ان تكذبه نا قتك بدل من ذكرا وصفة له على تقدير مضاف

تقديره اوذكر ولد ولادة نا قتك قوله وشبهها اى شبه الصلة فان القاد

لما وقع مضافا اليه لحين شابه الصلة من حيث ان المضاف لا يتم بدون

المضاف اليه كما لا يتم الموصول بدون الصلة قوله او شرطا اى شرطا مشتغل

عنه بضميره بدون الجواب ومعه قوله او جوابا اى مشتغل عنه بضميره

بدون الشرط او معه قوله او مقرون عطف على مسند قوله ومعلق المراد

بالتعليق ان يقع الفعل بعد احد الاشياء المذكورة فى الشرح سمى به

لا بطال عمل فيما قبله الخ فيكون التعليق هنا للتسلب قوله فيما اشتغل بضميره

بحرف جر اى مع تقدير المناسب قوله لدلالته اى لدلالة ما بعده من جهة واحدة

اى من جهة المفعول به الواحدة قوله فهو اى جاوزت بمعناه اى بمعنى مررت

اى كا تستمع معمول خاص الذى هو الهاء العايد الى زيد قوله فهو اى مضمون

الجملة التى هو اهنت بمعناه اى بمعنى الضرب مع معمول العام الذى هو الغلمان

ولازم له فان قولك ضربت الغلمان مثلا معناه الاهانة لا الضرب اذ ضرب

المتكلم جمع الغلمان غير مقصود قوله واهانته اياهم متصور فيقدر اهنت

الاول فى الغاء فى فهو لتعليل لتقدير اهنت فى الثالث وجاوزت فى الثانى

قوله من النصب اللازم بيان لحلاف الرفع قوله من المتلو بيان لمثل زيد لم

يضربه الخ قوله فيه اى فى المتلو قوله لسلامته تعليل ليختار قوله مثل زيد

ضربته الخ قرينة النصب فيه هو العطف على الجملة الصغرى ولا يحتاج فيه الى الضمير

مشتمل الى على ضمير المبتداء حتى يصح الخبرية لان عطف على ما لا محل له من الاعراب

على ماله

على ماله محل من الاعراب جايز اذا كان اعراب المعطوف عليه غير ظاهر قرينة

النصب وهو العطف على جملة فعلية قوله وهو غير صالح لذلك اى للخبرية

عند بعضهم وتقدير المحذوف على تقدير النصب وان كان ايضا خلاف

الاصل الا انه اكثر استعمالا فى كلامهم فالاختيار الاولى وهو الاصح لا ولى قوله وفى مثل

انت زيد الخ اى ويختار الرفع فى مثل انت زيد عند سيبويه قوله بينه اى بين الاسم

الذى يحق بصدره قوله اسم اخر كانت فى المثال المذكور قوله فينتصب زيد به

اى بالفعل المقدر قوله ويوى الاخفش قوله ولى من الا قول الاقتضاء الاستفهام

الفعل قوله وكونه اى التناسب قوله الخ اى حين كون التناسب مقصودا قوله

وان زيدا ضربت عمروا واخاه لما عطف اخاه مضافا الى الضمير زيد على عمرو حصل

له تعلق لزيد وعمرو بالعطف فيكون ضربت مشتغلا بمتعلق زيد فيقدر

اهنت ناصبا لزيد لكون ضرب اخ زيد مستلزما الاهانة قوله وحيث نحى

زيدا الخ اعلم ان حيث قد يكون للشرط بدون زيادة ما ولكن لا يكون ما ... فيه

فيه قوله على المعنى المقصود المعنى كون خلقناه خبرا وغير المقصود كونه

صفة قوله من كونه اى المفسر صفة بيان غيره ويجوز ان يكون من سببية

فالمعنى الخ واحتمال غير المعنى المقصود بسبب توهم كون المفسر صفة قوله وفى

مثل ايوم الجمعة الخ اى ويختار النصب فى ايوم الجمعة الخ للزوم الفصل بين

الظرف وعامله باجنبى على تقدير الرفع وهو مستقبح قوله او اجيب به

عطف على قوله بعد حرف النفى على حذف المضاف اى ويختار النصب اذا اجيب

بالاسم الذى يحق بصدره الاستفهام كائن بمفعول فعل مال لذلك الفعل

او الذلكما الاستفهام فالضمير المنصوب فى يليه عائد اما الى الاستفهام او الى
مفعول قوله او بمضاف اليه مفعول ما يليه عطف على بمفعول ما يليه
ومفعول ما يليه اسم مالم يسم فاعله لمضاف فى قوله بمضاف اليه وضمير
المفعول فى يليه عائد الى الاستفهام او الى مضاف اليه او الى مفعول فالتقدير
او اجيب به استفهام باسم اضيف اليه مفعول الفعل الذى يلى ذلك الاستفهام
او ذلك المضاف اليه قوله معطوف صفة لمبتداء قوله وهى راجع الى مثله
والتانيث باعتبار الخبر الذى هو الجملة قوله وهو اى الفعل المقدر مع فاعله
جملة فعلية قوله فانه يستضعف النصب اى فى المثال المذكور لا يخفى ان مدعى
الاخفش على ما نقل الشارح الاستضعاف والدليل الذى استدل به
عليه فى الشرح يدل على عدم الجواز ضرورة انتفاء الشروط عند انتفاء
الشرط فلا ينطبق الدليل على المدعى الا انه يمكن ان يقال ان المراد بالا استضعاف
عدم الجواز قوله منه اى من نفسه عمرو قوله وكذلك لا يستوى الامرين قوله
باضمار الموافق اى باضمار فعل موافق للمفسر فى التعدية قوله لاقتضائهما
الفعل الخ فان وقع اسم بعد هذه حروف فهو مرفوع كان باضمار الفعل قوله
لا مشاع عليه وكذا عمل مثاله اعلم ان الفرق بين زيد ذهب به وزيد
حبست عليه ان المشغول به الفعل فى حبست عليه غير قايم مقام الفاعل
وفى زيد ذهب به قايم مقام قوله فيمتنع تسليط اى من جهة المعنى
لصيرورة المعنى انهم فعلوا كل شئ فى الزبر او فعلوا كل شئ كائن فى
الزبر وكلا المذهبين كاذب قوله بضميره اى بضميره صفة والتذكير
باعتبار

باعتبار الوصف او بضمير اللام وقيل بضمير ما صدقه وفيه نظر فلا يكون منه
اى مما اضمر عامله قوله لامتناع تسليط ما بعد فاء الشرطية فى غير اما قوله
من مبتداء اى مع حذف المضاف وهو حكم قوله بيانا للحكم الموعود اى فى الجملة
الاولى وفيه اشعار بان الفاء عند سيبويه تفسيرية قوله بغيره اى بغير ما فى الجملة
متعلق بالمخبر عنه قوله فى الاخرى متعلق بالمخبر عنه او صفة لغيره قوله لتصيرورته
الخ ولما لم يختر النصب مع اقوى قرينة فيكون ما ذكره من التاويل حتما
فلا يكون مما اضمر عامله قوله احترازا من المنصوب المنفصل قوله اى ما كرر
اشارة به الى ان معنى قول الماتن او ذكر المحذر منه مكررا على القلب تقديره
او ما كرر ذكره محذرا منه قوله لامتناع جمعهم الخ اى فى غير افعال القلوب
لانتفاء موجبها اى موجب الاتيان بالنفس وهو امتناع الجمع بين ضميرى
الفاعل والمفعول وهو ههنا اياك اى الضمير المنفصل باب اياك قوله على
حسب المامور اما حال من اياك اى كائنا على حسب المامور من التثنية و
الجمع والتذكير والتانيث او صفة مفعول مطلق محذوف اى تحذيرا
عددا كائنا على حسب المامور قوله ان تحذف اى من ان تحذف قال ابن طاهر
وابن خروف فعندهما من عطف جملة على جملة بتقدير اتق الاسد لانك
مامور ولا يصلح الاسد لذلك فلا يجوز ان يكون من عطف المفرد على المفرد
قوله لكونه اقل تكلفا لانه اقل حذفا من الاولين على ما لا يخفى قوله للدلالة
على معنى الجمع اى ليدل على ان المحذر منه هو الجمع بين نفسك والاسد فكانه
قيل احذر الجمع بينهما قوله لطول الكلام بها اى بمن قوله انه اى المراء

فلا يكون منه اى من التحذير او مما قبله او مما قدر فيه من **قوله** احتراز اى قوله

مذكورا احتراز الخ فانه يوم الجمعة فعل فيه فعل من صلاة او ضرب او غيرهما لكن

انه لم يذكر ذلك الفعل **قوله** كدلالته على المصدر اى بالتضمن **ق** لدلالة الفعل على

المكان المبهم غير صحيح لان الفعل لا دلالة له على المكان باحدى الدلالات الثلث

قوله او للابهام وفى ابهامه نظر **قوله** من الامكنة المعينة واما غير المعينة فبطريق

اولى **ق** على انه لازم فيكون ما بعده مفعولا به **ق** غرضيا اى مقصودا او مرادا

ق اى ضرب تاديب يعنى على حذف واقامة المضاف اليه مقامه **ق** كرجع القهقرى

اى فى كون المفعول المطلق فيهما للنوع خبر لقوله فضربته تاديبا **ق** فان دخوله

الجنة الخ حاصله ان المراد بالسبب فى الذهن دون الخارج ويجوز ان يكون

الشئ سببا لاخر فى الذهن وسببا فى الخارج كما فى المثال المذكور **ق** لانها تعليل

ظاهرا بدونه ذكر اللام فلا يحتاج الى ذكره **قوله** ومصدرا مما يغنى

عن ذكره **قوله** فعلا الخ لان فعل الفاعل المعلل لا يكون الا مصدرا لانه

اراد التفصيل والتوضيح فيه **قوله** فى فقد المقارنة لان النوم لم يكن عند

التهيئة **قوله** ومتحدا عطف على متحدا الاول **قوله** اذ معنى يريكم الخ فيكون الخوف

فعل فاعل ترون وهو مقدر يدل عليه يريكم **قوله** خاشعا الظاهر ان التمثيل

بالاية انما هو من حيث ان مما جرى من لا من حيث انه مما جرى من

مما فقد فيه احد الشروط فلا بد من اللام او ما يقوم مقامهما **قوله** فانه

اى المفعول معه **قوله** قد يطلق اى لغة لا اصطلاحا **قوله** على كل واحد منهما

اى من المجرور بمع والمجرور بالباء **قوله** على الصحيح احتراز عما قال بعضهم من انه

المذكور

انه المذكور بعد الواو والمشاركة للفاعل وهو ضعيف بدليل جواز حسبك

وزيدا فان زيدا فيه مفعول معه بالاتفاق **قوله** مع انه مشارك لكاف

الخطاب **ق** وهو مفعول فى المعنى لانه بمعنى كفاك وزيدا درهم **قوله** والنصب عطف

على قوله العطف فى جواز العطف **قوله** فهو اى ساوى بمعنى ارتفع لانه

ضد اعوج والمرتفع انما هو الماء **قوله** وتعين النصب فيه اى وتعين

النصب فيه اى وتعين النصب فيه اتفاقا لقوة الفعل الصريح بخلاف

ما اذا لم يجز العطف وكان الفعل معنى حيث لم يتعين فيه النصب اتفاقا

بل على الاكثر لعدم الفعل الصريح **ق** على الاكثر احتراز عن مذهب البعض

قوله فى الفاعل المعنوى كون الضمير فى الدار فاعلا معنويا انما هو

بكونه عاملا معنويا والا فهو فاعل الظرف لفظا **قوله** اذ التقدير استقر

اى فى الاول **قوله** وعرفت اى فى الثانى **قوله** وما يصنعون اى فى الثالث

اذ التقدير تشير اليه الخ فالعامل فى الحال معنى قائما وذا معنى هذا و هو

اشير باعتبار كونه هذا مفعولا معنويا وان كان له عامل آخر اعنى

الابتداء باعتبار كونه مبتداء فقد صدق عليها ان العامل فى الحال

هو العامل فى صاحبها **قوله** كما ترى من المثال الاول وهو ضربت الخ **قوله** و

التشبيه اى وحرف التشبيه واداته **ق** ونحن صعاليك الخ فالصعاليك

وملوكا حالان والعامل فيهما معنى التشبيه وقدم صعاليك مع كونه العامل

معنويا لانه اذا تعلق بذى الحديثين حالان يلزم ان يلى كل منهما

متعلق وللصعاليك تعلق بالمشبه فيجب ان يليه وهو نحن وملوكا تعلق

في بحث الحال

بالمشبه به فيه وهو انتم قوله في ضربت زيدا اي فيما كان ذو الحال منصوبا
ولو قدم الحال في مثله لالتبس بالمفعول قوله فيهما اي في الاحكام قوله فان
وصفها يغني الفاء للتعليل وذلك لان الوصف يبين الذات والحال يبين
الهيئة وبيان الذات اهم ولا يخفى ان هذا التعليل جار في المعارف ايضا
الا ان يقال المعرفة قد يكون مبينة فلا يحتاج الى البيان بالوصف بخلاف
النكرة فانها يلزمها الشيوع فلا يزال يحتاج الى البيان قوله ولا التباسها
الخ حاصله انه قد يلتبس الحال بالصفة في ذي الحال النكرة فحق له ان يهرب
منه الى المعرفة الدافعة لذلك الالتباس ويقال بعد هذا التعليل لمفهوم
قوله وصاحبها معرفة غالبا الجملة وانسب قوله دون منطوقه قوله ووجب
تعقله الخ فيه ان الواجب انما هو تعقله بوجه ما وهو لا يستلزم التعريف
قوله وقد جاء نكرة اي متقدما على الحال والا فالمؤخر لا يحتاج اليها ذكر من
الموصوفة وغيرها قوله قال الحق فيه ان قال لا يتم وحده حالا وصح الى
في لبس معرفة او معمولة عطف على نكرات قوله وحده مفعول مطلق لينفرد
من غير لفظه واتيت المصادر اي في الثلث الاول في ق والمفعول اي كانه الى
ق كقوله لعزة الخ وفي التمثيل بالبيت نظر لان موحشا اما حال من ضمير
المستتر فيه فيكون متاخرا واما من طلل فلا يكون واجب التقديم لان ذا الحال
نكرة موصوفة قوله لضعفه في العمل الخ حاصله ان العامل المعنوي
ضعيف في العمل واللفظي قوي فيه قد يضعف بالتاخير بدليل جواز
الاستعانة في عمله باللام متاخرا وامتناعها متقدما فلو عمل العامل

المعنوي

المعنوي متاخرا لزم استواء القوي والضعيف وهو باطل حيث يجوز تقديمه
يعني وان كان مثلها للحال لعدم وجوب التسوية بين الشيء وشبهه ق لكونه
تابعا الخ [illegible] قيل هذا التعليل يقتضي ان لا يجوز نحو اكبا جاء زيد لان
الفاعل لا يتقدم على الفعل فاي حكم كان له ولي اجيب بان الفاعل من حيث
هو مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع تقديمه بعارض ق الا التباس
بالمبتدا قوله كسائر احوال الافعال اي كسائر الاحوال التي العامل فيها الافعال
قوله فطلبها كهلا الخ حال من المجرور في عليه والاستشهاد فيه واجيب بانه
حال من فاعل مطلبها المحذوف فانه مصدر مضاف الى المفعول
وحذف الفاعل والتقدير فطلبك اياها حال كهولتك شديد
عليه ق طرا حال عن المجرور في عنكم قدمت عليه واجيب بانه حال
عن محذوف يفسره عنكم وفيه بعد لا يخفى ق محضة اي معنوية في
غيرها فانها يتقدم فيه احتراز عن اللفظية فانها في تقدير الانفصال
قوله مطلقا اي بلا خلاف بين البصريين وعند الكوفيين مطلقا اي
عند جميعهم واجازه بعضهم ومنع بعض للالتباس بالشارح قوله
مطلقا على زعم بعض اي في تاخير الفعل وعدمه ق فعلا كان الخ اي سواء
مطلقا قوله من غير شرط الاشتقاق اي بلا شرط الاشتقاق ق واكثره اي
اكثر ما يدل على الهيئة غير مشتق اي اكثر كون الحال غير مشتق ق فيما كان
موصوفا اي في الحالة التي كانت والمذكر باعتبار لفظ ما قوله تفضيلا
اي له او عليه ق لانه اي اسم الاشارة ق اي حين كون العامل في بسرا

اسم الاشارة ق يتقيد اى اسم الاشارة قوله بالحال لانها قيد العامل قوله
فيمتنع تقييد الخبر بها اى بالحال لانه ليس بعامل فيها وهى ليست قيدا
الا للعامل قوله والا اى وان لم يمتنع تقييد الخبر بها جاز هذا زيد قائما
على ان يكون الاخبار بزيد عن المشار اليه مقيدا بالقيام فيفسد المعنى
اذ المقيد يتقيد بانتفائه فيلزم ان لا يكون زيد حال كونه غير قائم وهو
محال قوله ويلزم الخ عطف على قوله بتقييد عطف قوله تفسيره او اشارة
الى وجه آخر لبطلان كون العامل اسم الاشارة قوله فيفصل الخ تفريع
على قوله فيمتنع الخبر بها قوله باعتبار حالة واحدة وهى الرطبية فانه حاصل
انه اذا كان اسم الاشارة عاملا وكان بسرا من تمته فكانه قال
المشار اليه فى حال البسرية فينبغى ان يكون اطيب غير متعلق به بل يكون
متعلقا برطبا وحده فيكون الاطيبية باعتبار حالة واحدة وهى
الرطبية فيلزم تفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحد قوله وذلك
ممتنع لان التفضيل يقتضى مفضلا ومفضلا عليه فلا يكون الا
بين امرين حقيقة او اعتبارا قوله ولكونه هذا الخ عطف على لانه قوله
ولكونه نسبة اطيب امر نسبى يقتضى كلا المنتسبين فانه كما يقتضى مفضلا
عليه ايضا يقتضى مفضلا عليه ايضا يقتضى مفضلا فجعل اطيب عاملا
فى المفضل ترجيح من غير مرجح قوله اذ المعنى الحاكى الخ وذلك لانها قيد للعامل وهو
جزء منها واما فى اللفظ فمستقلة من حيث هى جملة بالافادة من غير توقف
على ما قبلها وان كانت من حيث هى حال غير مستقلة قوله فلا بد فيها الخ

ذلك

ذلك ليصير جزء من الجملة لفظا كما انه جزء منها معنى قوله وفى الشعر عطف
على فى التنزيل قوله فى الاستغناء اما استغناء الفاعل عن الواو فلانه
مفرد والحال المفردة لا يحتاج اليه واما احتياجه الى الضمير فلانه صفة
والصفة لا بد له من مرفوع تستند هى اليه قوله اى هذا الخ بيان لما سوى ما
قوله فيما هو بالواو وحده خبر مبتداء محذوف قوله اى الاستشهاد فى
المذكورات كائن ثابت فيما هو بالواو اى فى الحال التى هى بالواو ونذكر
هو باعتبار لفظ ما قوله والماضى عطف على المضارع اى ومن الماضى
فيه اى فى المثبت قوله لجزئيها اى لجزء تلك الجملة قوله فيها اى فى تلك الحال
قوله لمضمون جملة اى لمضمون جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما
فيها قوله لا فى مطلقها عطف على فى الحال اى يجب الحذف فى الحالة التى
مؤكدا الخ لا فى مطلق الحال المؤكدة ق فانه منها اى من الحال المؤكدة
قوله سواء كانا الخ الحال والعامل ق والمعنى فيها اى فى الحال المؤكدة
قوله ويجب اى حذف العامل قوله احتراز من الصفة الخ ذلك لان المراد
بالابهام المستقر ان يكون فى اصل الوضع وعينا لم يكن فيه ابهام فى
اصل الوضع لان الواضع وضعها لمعنى اما للباصرة او الجارية
او غيرهما بل الابهام فيها انما نشأ فى الاستعمال بتعدد الوضع المبنى
على غفلة الواضع او اختلافه قوله احتراز عن الحال لان الحال
ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن الذات قوله واما القهقرى الخ الى
ادخاله فى حيز قوله احتراز عن الحال قوله لا عن الذات لان الا ان الرجوع

معلوم قوله تام الخ انما يتم بهذه لانه اذا لم يكن فيه احد هذه الاشياء كان مستدعيا
للاتمام بالاضافة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فوجود
احد هذه الاشياء سد طريق الاضافة فيتم قوله او قوة التثنية نحو منوان
سمنا كما يجئ واما نحو الزيدان حسنان وجها فليس من تميز المفرد وانما
ذلك من تميز ما يضاهي الجملة قوله ما يطلق اي مجردا عن التاء قوله لعدم الا
الى علة لقوله فيفرد قوله وحصول الغرض وهو رفع الابهام مع الخفة قوله
بترك التنوين او النون قوله تقول عندي رطل زيت اي الرطل الذي
هو زيت فالاضافة تكون بيانية قوله لتعذرها اي الاضافة للزوم بقاء
نون شبه الجمع او حذف نون وضعت مع الكلمة في الاضافة في نحو عشرون
درهما واضافة المضاف في نحو ملؤه عسلا وصيرورة ثلثة كاسم واحد
في احد عشر درهما قوله وذلك اي التعذر يفسد المعنى بيان فساد المعنى
ان معنى قود على التمرة مثلها زبدا هو ان عليها مثلها من جنس الزبد
ولو قيل مثل زبد يكون المعنى على التمرة ما يماثل الزبد فيفسد المعنى ق
وكذا كل ما اضيف الى جنسه يجوز في تميزه النصب تميزا وحالا عن
سيبويه والخفض فيه اكثر والا فالخفض في تميز المضاف الى جنسه واجب
قوله مما جاز ان دل بيان جنسه او حال منه فان الساج اذا بعض والخذ
بابا منه حصل له اسم مجدد وهو الباب كذا في القطن في جوز قطن
فان اسمه بعد التبعيض وقبله انما هو القطن وكذا في البواقي ثمرة
نخلة في كون ثمرة نخلة من اضافة المميز الى تميز خفاء لا يخفى الا ان يقال

اذ في طيب ضمير تعليل لكونه مشابها للجملة قوله فيه اي في الصحيح جعله
قوله عمل فيه اي في غير الصحيح قوله اي يكون راجعا الى المنسوب اليه اي
الى الذي نسب اليه العامل بان يكون عينه او معنى قائما به قوله ان يكون
زيد هو الاب قوله المعنى والاصل ان يكون الاب هو زيدا واياه ويجوز
ان يكون زيد خالا ب له وان يكون عطفا على زيد والنصب على الحكاية
الواقعة في كلام الماتن قوله وكذا الابوة زيد الخ ان قيل الابوة
ليست اسما يصلح جعله لمن انتصب عنه والصواب حذفه ههنا لانه
القسم الاخير اذ لا فرق بينه وبين العلم اجيب بان الابوة صفة
اضافية لا يمكن تعقلها بدون المضاف اليه فكانها نفس المضاف
اليه ادعاء ومبالغة نحو زيد علمه بخلاف العلم فانه عرض غير اضافي
فلا يصلح للمنتصب عنه لا حقيقة ولا ادعاء فافترقا ق من التحويل
الى اعلم ان الاصوب في تفسير قول الماتن فيطابق فيهما ما قصد ان يطابق
التميز في الصورتين ما قصد ان يكون التميز اسما لمن انتصب عنه والمتعلق
فاندفع على ما قيل ان الاستثناء ان مستغنيا عنهما لانه ان قصد الجنس
فالجنس وان قصد النوع فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتميز
على كل تقدير مطابق لما قصد فان هذا انما يرد على تقدير الشارح
وصورتا بعه لكن يمكن حمل كلام الشارح على الاصوب بجعل من بمعنى
في اي في التوحيد الخ فيما كان زيد الخ ما فيه مصلحة حينية اي تقول في
وقت كون زيد فيه هو الاب بحذف العائد قوله وفيما كان له اب في كان

ضميره زيد اسماله واب مبتداء وله خبره مقدما عليه والجملة خبرها
واما مصدرية او موصولة او موصوفة قوله من حيث هو الجنس
لانه يدل على الحقيقة فيمتنع تثنيته وجمعه اذ يمتنع ان يجتمع
مثليه ق مطلقا لا مقيدا بحال الفروسية بدليل انك تقول
لله دره كاتبا وان لم يكتب وعلى الاجمال لله كذا الكلمة يقال
عند استغراب الشئ واستعظام الشئ ق فلا يقال الخ يعلم منه ان
العامل في التمييز في هذه الامثلة هو المميز اما لكونه فاعلا ان يستدعي
جواز تقدمه اذا لم يكن فاعلا في المعنى والجواب انه او فيه لمنع الخلو
او يقال انه لم يتقدم ح ايضا طرد الباب قوله للمجمل اى للاجمال في
المميز او للذى اجمل في المميز فان المميز في طاب زيد نفسا ظاهر هو
زيد والذى اجمل فيه شئ فكما ان الصفة لا يتقدم على الموصوف فكذلك
التمييز لا يتقدم على المميز ق فلا يكون تمييزا مقدما لانتفاء التمييز
وصدق السالبة قد يكون لانتفاء الموضوع قوله نحو جاءني الرجال الخ جميع
الامثلة للمتعدد تقديرا والمراد منه ما يقع على كثيرين وما قيل ان الرجال
متعدد لفظا فهو وهم لانه ليس الا لفظا واحدا قوله اى الذى اخرج منه
من المتعدد بها اى بالا واخواتها فيه ايماء الى ما قالوا ان من شرط
الاستثناء ان ينوى من اول الكلام وهو جواب سوال مقدر تقديره
على ما فسرتم المستثنى من الاخراج يلزم ان يكون محكوما عليه بما حكم به
على المستثنى منه فيلزم التناقض وحاصل الجواب ان دخوله باعتبار

وخروجه

وخروجه باعتبار آخر فيندفع التناقض ق اى بعد الا واخواتها اى
وبعض اخواتها كما سيجئ من انه لا يستثنى بخلا وعدا وغيرهما من الافعال
منقطع القوم اخوتك اى نواحيك قوله والرجال الخ فيه نظر لان معنى الفعل
في هذا المثال غير مستنبط بل مذكور بالفعل ق وكذا فيما كان الخ
اى وكذا يكون منصوبا قوله معناه كل الناس الخ ذلك لان معنى ما كل
احد الا الخبز الا زيد انتفى كل احد سوى زيد عن الخبز وحصر الكلام فيه
فيكون في المعنى موجبا كما ذكره الشارح لان الايجاب فيه اكثر ق بتعديتها اى بتعديتها
الا واخواتها الفعل الى المستثنى فهى مصدر مضاف الى الفاعل والمفعول
محذوف والحاصل ان الناصب عند السيرافي هو الفعل بواسطة الا واخواتها
قوله وهذا فيما يتقدم اى جواز تقديم المستثنى منه ثابت في صورة يتقدم
فيها على احد جزئي الكلام قوله بخلاف متعلق بقوله هذا فيما يتقدم الخ ق
فيه اى في المستثنى المقدم قوله او صفة وفي جواز كونه صفة في نحو الامثلة
المذكورة ان لم يتقدم نظر لتعذر كون الا فيها للصفة الاستاذ ق وامثاله
عطف على محل قوله اذ لولاه لكان الخ اعني الخبر بالقوم ق وكذا فيما الخ
اى وكذا فيما الخ اى وكذا فيما الخ اى وكذا يكون المستثنى منصوبا فيما الخ
والحق ما قاله سيبويه والاكثر وهو انه لا يجب النصب فيه بل يجوز البدل ايضا ق
واما ما نقل الخ ما فيه موصولة مبتدا خبره قوله فهو غيره ق بلدة البيت
بدل من ضمير نقل ق ان الا يليس الخ مفعول يتر الخ قوله فيكون اى ما نقل
منقطعا بناء على الظاهر قوله فهو اى ما نقل غيره اى منقطع ق ما بعدهما

الا ما فيه موصولة اما مبتداء خبره مفعولهما او خبر عنه والجملة صفة بعد صفة
لفعلين قوله خلوتر يدا اى خاليا بعضهم زيدا على انه مصدر بمعنى اسم الفاعل
كما يشعر به قوله على انه مصدر فى موضع الحال ق ومن ثمه اى ومن جهة
كونهما فعلين ادخلت اى لن وما عليه اى على ما عدا قوله ولا يستثنى بها
اى بلا فعال المذكورة ق او استفهام اى انكارى ق وهو الاظهر قيل
الا ذلك لانه لو رفع على البدلية كان الفعل عاملا فيه بلا واسطة الا وان
نصب على الاستثناء كان عاملا فيه بواسطة الا عند بعض وقياس العامل
ان يكون عاملا بلا واسطة ق ويسمى هذا الخ تسمية مفرغا باب تسميته
مفرغا من باب تسمية المعمول باسم العامل كما يشعر به قوله اى ما فرغ
العامل ان يعمل فى المستثنى المفرغ قوله وجعل عطفا ما على اسمى او على فرغ وان
لم يصح تفسيرا قوله ويسمى بعد الا باسمه اى باسم المستثنى منه فى الفاعل
والمفعول وغيرهما قوله لجواز الخ حاصله ان الذى يدل على ان المستثنى منه
هو الفاعل على التحقيق وانه مقدر دون المستثنى وان كان مسمى باسمه جواز
ما قام الا هند بلا تاء فلو كان هند فاعلا على التحقيق لما جاز كما لم يجز
قام هند وفيه نظر لجواز ان يكون جوازه لوجود الفاصل لا لان هند ليس
بفاعل على التحقيق قوله وذلك اى تقدير المستثنى منه عملا لا يستقيم من
جهة المعنى الا فى النفى لاستلزام بالموجب المحال كما ق مرت الاشارة اليه ق ان
ذلك الخ اى تمام استقامة المعنى فى المثالين المذكورين اذ ذلك المذكور من المثالين
فى معنى النفى فان معنى قرأت الايوم كذا ما تركت القراءة الايوم كذا او كذا .

قوله

قوله وصمت الايوم كذا ما تركت الصوم الايوم كذا قوله من غير استقامة المعنى
لان المعنى ان زيدا على جميع الصفات الا على صفة العلم قوله لا يعباء به
اشار الشارح به الى ان التنوين فى شيئا الاخير للتحقير فيكون اخص من الشيء
الاول ومنه حاجته فليس من استثناء الشيء من نفسه فى شيء قوله
وهو اى الا وما بعدها اثبات او ذو اثبات وهو اى علم جواز الابدال
على اللفظ فى الاول قوله يجوز فيه اى فى الاول قوله لانه يلزم تقديرهما
اى تقديرما ولا بالكسر على انه حال من قوله تقدر ان عاملتين قوله فى
الاخرين اى هذا التعليل اى هذا فى المثالين الاخرين قوله ومن ثمه
اى ومن اجل استعمالهم اياها حرف جر لم يدخل الخ ولو كان فعلا لدخل
نون الوقاية لزوما اللزوم ومع الماضى مع ياء المتكلم قوله وفى الحديث عطف
على قوله اى فيما ورد فى الحديث قوله موصولة بما اى بما المصدرية المختصة
بالافعال واجاب الاولون عنه بان ما فيه زايدة ق اسامة الخ بدل عن الحديث
بدل الكل او بيان له قوله فلو والله بدل من كلامهم قوله وفى كلام ابن
مالك خبر مبتداء وخبر قوله الواقع بدلا من الفعل اى انتصاب المصدر الذى
حذف فعله وجوبا سماعا قوله وقد قرء حاشا يجوز ان يكون من كلام ابن
مالك وان يكون كلام الشارح وعلى التقديرين فهو تقوية لما قبله
قوله من نصبا لازما اى فى الموجب ومرجحا اى المنقطع او مرجوحا اى فى
المنقطع او مرجحا عليه اى فى البدل قوله وابتاع اى فى المفرغ وهو عطف
على نصب ولا لازم والا فلا يتم بيان التفصيل تامل تدبر ق وهو

اى بعد الا قوله غير داخل اى غير متحقق الدخول قوله اى لما قبل الا عليه

اى على ما بعد الا قوله ومن ثمه اى ومن اجل كون سوى ظرفا ق فى جائنى الذى

سواك لناصر مذهب البعض ان يقول ان سوى فى المثال المذكور بمعنى غير

خبر مبتداء محذوف والجملة صلة الموصول لا سوى وحده اى جاءنى

الذى هو سواك اى غيرك اذ العائد المرفوع قد يحذف كما سيجئ

ولم يبق سوى العدوان فالدليل على ان سوى ههنا بمعنى غير وقوعه

فاعلا اذ الجملة لا يقع فاعلا فاجاب الا قوله عنه بانه شاذ لا يقاس

عليه وفى اقسامه من كونه مفردا او جملة قوله واحكامه اى من وقوعه متعددا

او متحدا مثبتا او محذوفا ق وشرايطها اى من وجوب الضمير لفظا او تقديرا

اذا كان جملة ق معرفة او نكرة مخصوصة ليس للاحتراز لانه اذا كان نكرة

محضة يجوز ان يتقدم بطريق الاولى كما يدل عليه قول الشارح وامره كامر الخبر

الخ ولكن لما كان فى تقديم معرفة او نكرة مخصوصة مخالفة الخبر المبتداء مع

ان ظاهر قول المصنف الماتن بابا احتاج الى بيانه بخلاف النكرة المحضة

قوله بخلاف ما اذا كان الخ ما زائدة او موصولة محذوفة العائد اى

فيه ق فانه يتعين فيه اى فيما اذا كانا مقصورين الخ الفاء للتعليل او

التفسير واعلم ان تعين الاول للاسمية فيما هو اذا لم يجد قرينة لفظية

او معنوية فاما اذا وجدت فلا ولا يقع ذا تصديق فى ليس الا مؤخرا

لبطلان الصدارة ولا صدقها لعدم جواز تقدم خبرها عليها قوله علم ان

الشارح اطلق القول بعدم وقوع ذى التصديق خبر للفعلين وفى ليس

خلاف البصريين وسيبويه والسيرافى والفارسى وفيما اوله ما خلافا لابن

كيسان فى غير ما دام قوله او ما اوله ما او فيه لمنع الخلو دون الجمع قوله فيهما

اى فى ليس وما فى اوله ما قوله مطلقا بلا خلاف قوله لان مدلول خبرها

واجب الثبوت او السلب فى الحال فلو كان ماضيا لزم اجتماع النقيضين

قوله وفى البواقى الخ اى ولا يقع فعله ماضيا فى البواقى عند بعضهم لا مطلقا

قوله الا اذا دخل الخ اعتبر الشارح الاستثناء فى الكل يدل على التمثيل بصار

فيكون مخالفا لما فى الكبير اذ فيه تخصيص الاستثناء عند دخول قد بكان قوله

وعند آخرين اى ويقع الفعل الماضى عند آخرين من غير اشتراط دخول قد ووقوعه

شرطا ق ولا جملة عطف على ذا تصديق قوله ويجوز تعدده ذكره لبيان خلاف

ابن درستويه والا فقد اشار اليه مرة بقوله واحكامه اذ من جملتها تعدده

ق مما وقع بعد حرف الشرط اى غير معوض عنه ما والا فيجب الحذف كما يجئ

ق او نحوه اى نحو فى من ساير حروف الجر التى يكون بمعنى اى الظرفية ق على خبرية

كان اى او على مفعولية فعل محذوف او على الحال يكون لعطف قوله فيجزى

خبر الخ عطف على فكان جزاؤه خيرا وجه ق او فيلقاه اى عمله ق على حالية

اى حالية خيرا لان يلقى لا يقتضى مفعولين ق لقلة التقدير الخ علة لا على افصحية

الوجه الاول وعلى عكسه وعلى المتوسطين ويعلم منه توسط المتوسطين

التزاما اما توسط الثانى من الوجوه فلكونه التقدير فيما قل منه فى العكس

واكثر منه فى الوجه الاول الا فصح واما توسط الثالث فلكونه التقدير

فيه ايضا كذلك وكون المانع بعد الفاء فيه لماء فهو اقرب الى الاول

وشله المواد الخ اى مثله فى الوجوه الاربعة نصب الاول ورفع الثانى اى ان كان
ما قتل به سيفا فما يقتل به سيف ونصبهما اى ان كان مما قتل به سيفا فكان
ما يقتل به ورفعهما اى ان كان مما قتل به سيف فكان مما قتل به او فيما قتل
به سيف فكان ما يقتل به سيفا ق ومثال ما كان النصب الخ ومثال الصورة
التى كان النصب فيها متعينا كائنا فى الحذف بعد ان ويجوز ان يكون فى
الحذف متعلق بكان ق ان المخففة المفتوحة اى ان المصدرية ق معوضا
عنه اى عن كان ق ان المخففة المكسورة يعنى ان الشرطية ق من حيث انه
منصوب اى لا مطلقا ولا من حيث انه صفة . فيشترط فى نصبه الخ الفاء انه يكون
للتعليل وان يكون للتفريع ق اذ لا هذه الخ تعليل للاشتراط المذكور فان
لما كان عملها للمشابهة المذكورة لا يعمل الا فى الموصول ق لضعفها بالفصل
ولما كان احد وجوه المشابهة التاكيد وذلك لا يتحقق الا بدخولها على النكرة
لم يعمل فى المعرفة واما عدم عملها فى المفرد مع وجود جميع الشرائط فلتضمنه الحرف
كما ذكره الشارح قوله الفتح بدعوى حلف ما ينصب به قوله لتضمنه علة لقول
المصنف الماتن مبنى قوله اذ هو جواب تعليل لقوله اذ معناه الخ قوله ومنصوب
محله عطف على قوله مبنى فى المتن فيكون له محلان محل النصب من حيث الابتداء
قوله واذا كان علة الخ وهى تضمنها قوله ثلثة اشياء هى لام والمضاف والمضاف اليه
او ما يشابهه قوله اى اسم لا اى الاسم الذى وقع بعد لا فالاضافة لادنى
ملابسة ق فلما تم من اختصاص الخ اى فلما تم من الدليل الدال على اختصاص
عملها بالنكرات وهو قوله اذ لا هذه الخ قوله وفى المفصول فلضعفها الخ

عن القلب

عن القلب والتقديم وفى المفصول فلما حصل من الفصل لاجل ضعف عملها
لحصول الفصل بل لان عملها لمشابهتها لان والحاصل ان بطلان عملها
فى صورة الفصل لانها عامل ضعيف فيتقاعد عن العمل بادنى سبب
لما فيه اى فى التكرير علة لقوله فلكونه كالعوض ق لما هو اى التكرير فى النكرة
ق جواب له اى لما ق من قول السائل بيان لما ق مطلقا اى سواء كان ضرورة
اولا وسواء كان معرفة اولا نكرة مفصولة اولا ق على انه اى لا نزلك ق
فاستغنى فيه اى فى لا نزلك عن تكريره للمشاكلة بينه وبين لا ينبغى فى المعنى
ولا تكرير فى لا ينبغى فكذا فى هذه مما دخل فيه اى من الكلام الذى دخل فيه
بيان لمثل من غير تكرير لا ومن غير رفع لكان اولى ق مثل اى بتقدير مثل
مضاف الخ حاصله انه نكرة مضافة فى التقدير فلذا لم يرفع ولم يكرر ق وفى الشعر
عطف على فى الحديث فمقدر بلا واحد الخ يعنى انه فى المعنى نكرة مفردة ق فلذا
ترك فيها الرفع والتكرير ق وخبرها محذوف وح يكون بالله ظرفا لغوا قوله
او بالله عطف على قوله محذوف وفيه انه لا يلزم ح كونه لا عاملة بعد لا
ويمكن ان يجاب بانه الخبر للمبتدا دون لا كما هو مذهب سيبويه فان عنده لا مع
ما ركب معه مبتدا وما بعده مرفوع على خبرية قوله الخبر الوحد اى لا المثنى
كما فى الاول ق على الاكثر خبر مبتدا محذوف اى ذلك اعنى كون المعطوف عليه
مبنيا على مذهب الاكثر غير الزجاج والسيرافى كما مر فى الشرح قوله لمشابهة حركة
الخ علة لقوله ويكون الثانى معطوفا الخ والحاصل انه اعتبر لفظ المعطوف عليه
المبنى لما ذكره وان كان المناسب فى المبنى اعتبار المحل ق مطلقا اى فى الضرورة

وغيرها ق وضربة مفعولا له للمصدر الذي هو المعطوف دون جائز لعدم تمام
الفاعل ق واحد منه اي غير متعدد ولا مفرد فان الواحد من الوحدة المقابلة
للكثرة ق ان المعنى في مثل الخ الى قوله نفي اجتماع الصنفين كانه بناء على ما قد قيل
من انه اذا كان في الكلام قيد فالنفي والاثبات يتوجه الى ذلك القيد اذ مطلق الجمع
المستفادة من الواو وههنا قيد فيتوجه النفي اليه ق على تمامه اي على ان الاولى
لنفي الجنس والثانية مزيدة لتاكيد النفي ق او ان يكون الثانية عطف على تمام
قوله وح يقدر خبران اي لا يكون الخبر واحدا منه والا فلا يلزم تقدير كلا
الخبرين لصلاحيته الا بالله لخبرية احديهما ق على ان يكون الاول اي عن الاسمين
المرفوعين بعد لا مبتداء ويكون لا لنفي الجنس ملغاة لمطابقة السؤال وهذا
مذهب المبرد ق والثاني كذلك اي وعلى ان يكون الثاني ايضا مبتداء
او معطوفا عطف على كذلك ق او اسما للثانية اي على الضعف عطف
على كذلك وعلى معطوف قوله وعلى ان يكون الاول عطف على قوله على ان
يكون الاول مبتداء ق والثاني احد الثلثة اي على ان يكون الاولى عطف على
قوله على ان يكون الثاني احد الثلثة اما مبتداء على الغاء لا او معطوفا على الاول
على زيادة لا او اسما للثانية على انها بمعنى ليس على ضعف ق وضعفه اي
ضعفه مع الاول ق والا صاحب معروف بالنصب اي فيها يا ليت شعري هل
احد ليس صاحب معروف مع اني لا يعجبني نصب صاحب معروف ق الا تجشؤكم
للاستثنى منقطع قوله نحو الا نزول بناء على ان عدم اختصاص العرض بالفعل
كما ذكره الاندلسي فان عنده يختص بالفعل وان الا اذا كانت عرضا كانت

عنده من الادوات المختصة بالافعال فاذا وقع بعده اسم يكون
منصوبا منونا انتصابا صريحا بفعل مضمر قوله لعدم علة الخ لفظ مثل
ولو فيه زائد تمام وما موصولة وفي كانت ضمير انث على تاويل الصفة
اي لعدم علة البناء في الصفة التي كانت نعت المعرب وفي مثل ظرف
العدم اي لانتفاء علة البناء الخ قوله او كان نعتا ثانيا عطف على كانت
المعرب واي كان فيه ما فيه قوله او منفصلا الخ لتعذر التركيب مع
مع الفصل ق من غير تكرير لا انما ذكره لدفع وهم من يتوهم ويقول
ان المسئلة مكررة مع ما ذكره في قوله لا حول ولا قوة قوله وان اختلفا
اي ابوك وابنك في ايجاب الخصوصية اي التعريف عن اضافة
المصدر الى المفعول فاعله حذف اللام قوله وعدمها عطف على ايجاب
الخصوصية وثبوتها عطف على حذف اللام قوله اذ الاضافة لا تكون
بهذا المعنى اي بل بمعنى الاختصاص ان قيل الاضافة قد يكون بمعنى
في اجيب لعل الشارح اختار ما قال بعضهم ان الاولى ان يجعل الاضافة
الى الظرف بمعنى اللام كما في سائر الاضافة بادنى الملابسة فضرب
اليوم معناه ضرب له اختصاص باليوم بملابسة وقوعه فيه او معنا
ان الاضافة لا يكون بمعنى على مطلقا وبمعنى في ههنا وعلى كل حال
الاولى في التعليل ان يقال لعدم معنى الاختصاص قوله وايضا لا تدخل
اي لا تدخل عاملة قوله اذ الاسم عنده مضاف فيكون معرفة مع عدم
لزوم الرفع والتكرير واشبه النكرة بصورة الفصل قوله كما كان جاهلا

اى من المعطوف الذى كان جامدا قوله وفى المسندة اى وفى الصفة المسندة
الى متعلق الاسم على ما ذكر اى النصب حملا على اللفظ والجر على تقدير الباء فى
المعطوف عليه قوله على خبرية مبتدا مؤخر اى ولا ما زائدة او ملغاة
بتقديم الخبر هذا ولكن يجوز ايضا ان يكون الصفة مبتدا او اسم لا
وما بعده فاعل ساد مسد الخبر قوله وفى المسندة اى وفى الصفة المسندة
الى الاجنبى ولا قاعد عمرو فاعل ساد مسد الخبر او خبر لعمرو مقدم قوله
والعطف على عطف الجملة ذلك على الفاء لا كما هو مذهب بنى تميم قوله وهكذا
الحكم الخ اى اذا عطف على خبر ما ولا المجرور بالباء بغير موجب فان كان
جامدا او صفة مسندة الى ضمير الاسم فالنصب والجر وان كانت مسندة
الى متعلقه فالنصب والجر والرفع فان كانت مسندة الى الاجنبى فان
تقدمت فالرفع وان تاخرت فالنصب والرفع على حسب ما كان بمجيء الباء
قوله كما مر اى من الاضافة بتقدير حرف الجر من خواص الاسم قوله ونحو نحو
كريم البلد قوله حقيقة او توسعا اى مجازا متعلق بالاختصاص ق
ابوه مثال الاختصاص حقيقة وجل الفرس مثال مجازا وغلام زيد
مثال الملك ونحوه اى نحو جل الفرس فى كونه للاختصاص توسعا ق
فالاول اى هذا المذكور من الامثلة فى القسم الاول من الاضافة التى هى بمعنى
اللام ق لافادة الخصوصية الخ اى لافادة الخصوصية الكائنة بين المضاف
والمضاف اليه باعتبار النسبة الاضافية مثلا فانك لا تقول غلام زيد
الا لغلام معهود بينك وبين مخاطبك باعتبار تلك النسبة ق وفى مدلول

المضاف

المضاف متعلق باضافة قوله تعيين اى المضاف بتعيينه اى بتعيين المضاف
اليه قوله الا فى مثل الخ استثناء مفرغ من قول الماتن وتفيد تعريفا مع المعرفة
فانها لا تتعرف الفاء للتعليل او التفسير ق وان اضيف عطف على محذوف
اى لم يضف الى المعارف وان اضيف الى المعارف قوله لتوغلها فى الابهام
علة لقوله فانها لا تتعرف على اقوى متعلق بقوله لتوغلها ق لعدم اجتماع
اللام الخ تعليل لقوله لا لكونها اضافة الخ ق الا اذا اشتهر موصوف المضاف
استثناء من قوله فانها لا تتعرف اى فى كل وقت الا وقت اشتهار المضاف
قوله لما مر اى فى قوله لكونه وضعها لافادة الخ ق المطرح صفة اجتماع
قوله فى نعتهم متعلق بالمطرح قوله فى الاضافة متعلق باجتماع قوله وعدم
الفائدة عطف على المجرور باللام فى قوله لئلا يودى الخ قوله فى غيرها
الهاء عائد الى الاضافة الى المعرفة اى لعدم الفائدة فى اضافة المعرف
باللام الى غير المعرفة اى الى النكرة تامل ق وان الاعداد نفس المعدودات
فيكون المجموع بمنزلة كلمة واحدة فلما جاز دخول اللام فى الجزء الاخير
الذى هو المعدودات جاز دخولها فى الجزء الاول الذى هو الاعداد وهو
عطف على النقل اى مستدلين بالنقل وبان الاعداد الخ قوله اذ لم يسمع
الخ رد لما استدلوا به من النقل قوله ولا يلزم مما ذكروه وهو ان الاعداد نفس المعدودات
ذلك اى دخول اللام فى الاعداد المضافة رد للدليل العقلي قوله اذ هو
مثل الخ قوله ح ظرف بمعنى المماثلة اى اذا ما جاز وهو حين كون العدد نفس
المعدود مثل خاتم فضة الخ قوله وهو اى كون المعمول مفعولا فيما كانت

الصفة اى فى حال كون الصفة الخ فما مصدرية قوله متعديا احتراز عن اللازم
فان معموله لا يكون مفعولا به قوله اى على وزن فاعل تفسير لاسم فاعل وفيه
احتراز عنه مصغرا او منصوبا قوله او فاعلا عطف على مفعولا ق او
نون التثنية عطف على التنوين قوله مما كان مثنى بيان لنحو او متعلق بحذف
وانما لم يفد اللفظية الا التخفيف فى اللفظ دون المعنى على ما كان عليه قبل
الاضافة مثلا اذا قلت رايت رجلا ضارب زيد كان فى المعنى كقولك
رايت رجلا ضاربا زيدا فعلم انهم لم يقصدوا فيها الا التخفيف والا
تغير المعنى قوله بجعل المضافة اى الصفة المضافة قوله او المضاف فى الى المضمر
عطف على ذى اللام اى او بجعل المضافة الى المضاف الخ قوله فلولا انها اى المضافة
الى ذى اللام او المضاف الى المضمر كما كان قبلها اى قبل الاضافة لما جاز وصفها
اى وصفا للنكرة بها اى بالمضافة المذكورة ق بجعلها اى بجعل الصفة
المضافة الى ذى اللام ق الا اذا دخل منشأ من قوله وامتنع مررت الخ
اى امتنع ذلك فى كل وقت الا وقت ادخال اللام على تلك الصفة باضافتها
اى ملتبسة باضافتهما قوله حيث افادت الخ تعليل من حيث المعنى لقوله
وجاز الضارب زيد الخ قوله بها اى بالاضافة معها اى مع اللام قوله لم يفده
اى التخفيف اذا قوله اذ التنوين علة لم يفده قوله المضاف اليها الواهب صفة
المائة قوله الواهب مفعول ما لم يسم فاعل لقوله لكما فى قوله اذ فى حكم المعطوف
الخ حاصله ان مقتضى القياس امتناع هذه الاضافة لكن يجوزها
سيبويه ضعيفة لما ان المضاف فى غير مباشر اليه فهو كما لو قيل الخ ما فيه مصدرية

ولو ان المائة

ولو ان المائة اى فهو كقول القائل الواهب عبدها قوله وتشبيها به عطف على حمدا
مفعول مطلق لفعل محذوف اى حمل حمدا وشبه تشبيها اولا ولا يجوز ان يكون
مفعولا له لجاز لعدم اتحاد الفاعل من حيث ان المضاف الخ فان المشابهة
المذكورة لا يتم فى المحمول ق الا بعد الحمل ويمكن ان يأول الاضافة فيه
باصطلاح ما يؤل اليه ولكن الاولى ان يقال من حيث ان العامل فى كل منهما
صفة معرفة باللام والمعمول جنس معرفها قوله كما حمل الكاف بمعنى المثل
وقع صفة لحملا وما مصدرية اى حملا مثل حمل الحسن الوجه على الضارب
الرجل والحاصل ان وجه المشابهة فى الجملتين واحد وهو كون العامل فى كل
منهما صفة معرفة باللام ومعمولها جنسا معرفا بها ق مع صحة الاضافة
اى مع ان اضافة الحسن الى الوجه صحيحة بدون الحمل المذكور لكونها من اضافة
العام الى الخاص فليس الحمل الا لمجرد المشابهة ق والمضاف ليس فيه الخ فى المعطوف
على قوله المضاف اليه ضميرا متصلا عطفا على معمولى عامل واحد ق مع انه
كذلك اى مثل الضاربه بدليل فجاز اى وانما جاز الضاربك مع انه
كذلك الخ قوله والضاربانك والضاربونك عطف على ضاربك الترفع
الحكاية ق وتشبيها بها اى بالصفات المذكورة عطف على حملا قوله اذ صحة
تعليل للحمل والتشبيه ويجوز ان يكون علة لما بعده اعنى قوله مع عدم
مراعاة التخفيف لانه مقدم معنى وان اخر لفظا قوله احدهما اى واحد من
التنوين والنونين قوله ليست اى صحة الاضافة للتخفيف اذ فتح ضمير
المتصل الى عامله بالاضافة لا يوجب الثقل حتى يقتضى التخفيف قوله بين

احدهما التنوين والنونين لما ان كلا منهما اى من التنوين والنونين علامة
لكراهة قوله مهنا اى في ضاربك وشبهه والضاربك والضاربوك
وشبههما ق من حيث كون كل المتعلق بقوله تشبيها او جعل وفيه ايضا ما
ذكرنا فالاولى ان يقول من حيث كون الاول من كل منهما صفة والثاني معمولها
ضميرا متصلا ق مع عدم مراعاة التخفيف انما لم يقل مع عدم التخفيف
اشعارا بان في ضاربك وشبهه والضاربك والضاربوك وشبههما بعد تخفيفا
التنوين او النون وان لم يعتبر تامل ق واما قولهم هم الآمرون جواب عن
سوال وارد على تعليل صحة الاضافة بقوله لكراهة الجمع بين احدهما الخ
فان المفهوم منه وجوب حذف التنوين والنون في الاضافة ق حكم اى تبعية
اى كونها تابعا للموصوف معربا باعرابه ق ومن حيث كونها الخ اى واقتضاء
الصفة من هذه الحيثية حكم الاسم الذي قصد نسبة شيء اليه بالاضافة
وهو الجر وكونها غير تابع فالالف واللام في المقصود اسم موصول قوله قوله
بالنسبة اى الاضافية اليه مفعول ما لم يسم فاعله المقصود وقوله اليه متعلق
بالنسبة والضمير المجرور فيه عائد الى الموصول المذكور كما قررنا قوله وتعذر
ذلك ان المذكور من الاقتضائين لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم ان يكون
الشيء الواحد مقصودا بالنسبة اليه وغير مقصود بها ق ولما يلزم منه اى من
كون الصفة مضافة الى موصوفها قوله تقديم التابع هو اما بدل من المستتر
في يلزم فاعلا له او فاعل له تامل ق اذ الجامع الخ علة للابهام المذكور
ق واضيف اى في المعنى اليه اى الى ذلك المحذوف ق فصلا اى الصفة و التذكير

باعتبار

باعتبار الوصف ق محتملا صفة لقوله كاسم غير صفة او بدلا او حالا او خبرا بعد
خبر لصار ق كخاتم فضة فان الخاتم مبهم محتمل لكونه فضة وغيرها فاضيف
الى الفضة للتخصيص ق ومثله سحق عمامة اى مثل جرد قطيفة اصلا وتاويلا
وكذا ما عطف عليه ق وجائبة خبر عطف على سحق عمامة ق وهي اى مغربة خبر
مثل جائبة في كون التاء فيهما للمبالغة وفي المعنى لان مغربة خبر بكسر الراء هو الخبر
الذي طرء عليهم من غير بلادهم قوله وهذا اى التاويل المشار اليه بانه حذف
منه الموصوف الخ مثل قول النابغة ق ثم اى في جرد قطيفة فان المضاف
فيهما الخ تعليل لقوله فانه يختص ق فاختص باضافة الخ تفريع للمعلول
على العلة لايضاح التعليل وانما كان المضاف اليه فيهما اخص لان اللام في
الدراهم والثوب للعهد دون الجنس قوله باضافة الاول هو المسمى قوله
ان الاسم قد يطلق الخ كانه تعليل للحذف اى صحح هذا التاويل المذكور
ان الاسم الخ قوله فلا يكون تفريع على قوله متاول باضافة الخ فلا يكون
من اضافة المدلول الى الدال فكانه قيل مسمى هذا اللفظ فيكون من اضافة
العام الى الخاص قوله لتشابهما اى الكسرة والياء قوله وتثبتهما اى تثبت
هذيل الالف للتثنية قوله وذلك لاجتماع المثلين اولهما ساكن فيما كان
ما قبل ياء المتكلم الخ اى يكون في كلمة او في الكلمة التي يكون ما قبل ياء المتكلم
فيه مفتوحا بدل في المضاف مع موصوله اى فيما كان الحرف الذي قبل الياء
المتكلم مفتوح ق مصطفى بفتح الفاء اى عين الفعل على ان يكون اسم
مفعول وكسرها على ان يكون اسم فاعل ويايين فيهما مخففة ومشددة

قوله وجمع المقصور عطف على المثنى السالم صفة للجمع حالهما اى فى حالة
النصب والجر ق نحو مصطفين بفتح الفاء ويا مشددة ق او مكسورا عطف
على مفتوحا ق السالم الصواب فيه النصب على ان يكون مفعولا لفعل محذوف
ولو جر لكان صفة لقوله جمع غير المقصور وهو نكرة لا يحتاج الى ما تتعرف بها فيلزم
وصف النكرة بالمعرفة ق لانه اى القلب والادغام ق وذلك فيما كان ما قبلها
اى الواو مفتوحا الخ احترازا عن الملحق بالصحيح مثل دلو ق لما مر اى من كونه
مقتضى القياس فى اجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون قوله
او مضموما عطف على قوله مفتوحا قوله من حروف العلة اى الالف والواو
والياء قوله بعد الالف ظرف لسكونها ولجا قوله فى قراءة نافع ظرف لجاء ق اجراء
للوصل مفعول مطلق لفعل محذوف وليس مفعولا له لعدم اتحاد الفاعل
قوله بحذف لام الكلمة كونا مثل كونها كذلك قبل الاضافة فالكاف بمعنى المثل
وقع صفة لمفعول مطلق محذوف وما مصدرية كما قررنا ويجوز ان يكون
خبر مبتداء محذوف ق على الاكثر صفة لمفعول مطلق محذوف اى حذف
حذفا واقعا على الاكثر او خبر مبتداء محذوف اى ذلك على الاكثر كدمى و يدى
يعنى جاء كدى ويدى فى حذف لام الكلمة فى الاضافة وقبلها ق اذ قد جاء الخ
لقوله صحة حمل الخ قوله لضرورة صيرورتها الخ ذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو
فحذف الهاء لخفائها فبقى فو فلو اثبت الواو لقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فاجتمعت ح ساكنة مع التنوين فحذفت فبقى الاسم المتمكن ح على
حرف واحد وهو ممنوع فقلبت ميما لاجل ذلك ق ح اى حين اجتماع الالف

ساكنة

ساكنة مع التنوين بعده اى بعد حذف الالف ف وقد زالت اى الضرورة
قوله فيجرى على القياس وهو قلبها ياء واما قلبها ميما فغير قياس ق فى
اللغات الثلث اى الاحوال الثلث الرفع والنصب والجر ق بعدها اى بعد الكسرة
قوله كسائر اخواته اى البواقى من الاسماء الستة ف وتشديد الخاء فى اخ و
الباء فى اب لغة ق فيهما اى فى تلك اللغة ق واصلها اى اصل اخ ق واخا وابا
بالعطف على اخ واب اى اذا قطعت قيل اخا وابا فيقال فى تثنيتهما اخوان
وابوان بخلافهما فى اللغة الاولى لحاله يقال اخان وابان وفى جمعهما اخون
وابون ق لكون الميم الخ تعليل لفتح الفاء يعنى لما كان الميم عوضا ضم
الفاء لتناسب اصلها الواو ف لما لان تعويض الميم الخ اى لان تعويض الميم
فمانزاندة كانهم لما عوضوا الميم عن الواو وعوض الياء ايضا عنه اجروا
احكام الميم مجرى احكام الياء قوله مع تخفيف الميم ظرف جاء او حال قوله
والنقص بالجر عطف على تخفيف الميم اى وقد جاء فم فتح الفاء الخ مع تخفيف
الميم ومع النقص ولو رفع عطفا على فتح الفاء لتكرر مع ما ذكر من قبل
ومن بعد تامل ق والقصر اى وقد جاء فى فم القصر مطلقا مع التثليث اى
فى الفاء ويجوز فيه الجر بالعطف على تخفيف الميم قوله وقد جاء فى التثنية الخ
اى فى تثنية فم مقصورا واما فى تثنية غير المقصور فهى فمان ق والاولان
عطف على فتح الفاء وكذا ما بعده من المعطوفات ق مع تشديدها اى
الميم ف وعليها اى على تشديد الميم ق مع اتباع الفاء الميم اى فى حركاتها
الاعرابية ق وفم وفى وجاء فم معربا بالحركات على الميم حال الاضافة

ق وفا الخ اى وقد جاء فا بالالف المقصورة بلا تنوين وبلا اضافة
ظاهرا وان كان مضافا حقيقة كما فى البيت والحاصل انه قد جاء فا مقصورا
ق ايف اى كحم ق اى هنك اى بالفتح ق غيره اى غير اسم الجنس قوله
من باب علمت واعلمت اى الثانى منهما والثالث من باب اعلمت فان مفعولية
الثانى غير مفعولية الاول ومفعولية الثالث غير مفعوليتهما ق احتراز
عن مثل الخ فيه انه خرج بقوله تابع بل هو احتراز عن التاكيد نحو جاءنى
القوم كلهم فانه يدل على معنى فى متبوعه من الشمول المقيد بحالة المجئ
كذا قيل ويمكن ان يقال ان المراد بالتابع فى التعريف المعنى اللغوى دون
الاصطلاحى فيستقيم الاحتراز عن الحال مع ان فى دلالة التاكيد على معنى
فى متبوعه لم يدل عليه المتبوع نظرا لانه انما يقرر ما دل عليه المتبوع او
النسبة اليه كما يجئ ق وكونه الفلق اى حيث يتعلق زيد بدون
الفلق ق حلية اى نعتا ظاهرا ق او كسبيا عطف على نحويا ق اسم
فاعل خبر كان المحذوف او بدل منه مشتقا ولا يجوز ان يكون حالا او صفة
لقوله فضلا لمكان قوله اسم التفضيل بالاضافة الى المعرفة الا ان يحمل
على زيادة الكلام تامل ق كالسقم ولو قال كما مر لكان اخصر كونه دالا
بيان لغرض المعنى اى ذا كان وضعه لغرض المعنى اى اذا كان وضعه لاجل
ان يدل على معنى فى الموصوف دون ذاته اى واقعا وصفا الخ اى صالحا
لان يقع وصفا فى جميع الاحوال والاستعمالات لجميع الاسماء لشعر بهذا المعنى
كلام بعض مهرة الفن والا فالمنسوب وذو والذى قد يكون غير صفات

والتقدير

والتقدير الموصوف من غير ضرورة والمراد بالوصف اللغوى دون الاصطلاحى
قوله واقعا الخ اى صالحا لانه يقع وصفا فى بعض الاحوال والازمان فان الاسم
لا يقع وصفا الا فى موضع المدح حال كون الموصوف نكرة واسم الجنس
لا يقع صفة الا زمان كون الموصوف مبهما واسم الاشارة انما يكون
صفة للعلم والمضاف اليه او الى المضمر او الى مثله ق على معنى وهو كون
المشار اليه ذكرا من بنى آدم بلغ حد البلوغ ق لما مر انه محكوم به
وهو لا يكون انشاء ق وهى اى الجملة الخبرية ما يدخلها الصدق والكذب
ويدل على ارادة المعنى الاول العطف بالواو الواصلة ق بخلاف الامرية
الخ وذلك لانه لا ثبوت لها فى نفسها حتى يثبت لغيرها فان قيل قد عد
هنا الشرطية من الانشائيات وفى بحث خبر المبتداء من الاخبار فما
وجه التوفيق قلت الجملة الشرطية قد تكون انشائية وقد تكون خبرية
لان الاعتبار فيها انما هو بالجزاء والشرط قيد له فان كان الجزاء
كانت خبرية وان كان انشاء كانت انشائية ولا يخرجه الشرط عما كان
عليه من الاخبار والانشاء فيصدق الكلام فى الموضعين الا انهم اطلقوا
والحق فى امثال هذا التقييد ق ومثل قول الهذلى وجدت الناس اللوم
فى الناس الخ وهو عطف على قوله واما قول الاصمعى ودون الاصمعى ما قل
قوله دون المعرفة ظرف لوصف المعنى لا يوصف المعرفة بالجمل الخبرية
قوله لتنكير الجملة المراد بتنكير الجملة تنكير المفرد الذى يقع موقع الجملة والا
فالتنكير من خواص الاسم ق بينهما اى بين الصفة والموصوف قوله

لحصول الربط اى لاجل حصول الربط ق اى بما قلم بر المراد بالقيام اعم
من ان يكون بمعنى الحدوث والثبوت والوقوع ق او قائم غلام ابيه
مثال الفاصلة بمرتبة ق وغيرها كالعداوة مثل مررت برجل مقهور
اعداءه ق والاختصاص مثل مررت برجل كثير ماده والجزئية كمررت
برجل حسن وجهه او ابو غلام ابيه مثالهما بمرتبتين ق او موصول
عطف على مضافا ق ضميره اى ضمير الموصوف ق وبينه الضمير الاول
ان والثانى رجل ق من جهة واحدة اى بمقتضى واحد فان رفع
عاقل فى جائنى رجل عاقل انما هو من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة
فاعلية امرى وكذا النصب والجر وكذا سائر التوابع اعلم انه قد يجى
اعراب الموصوف بالحمل على ما يجاوره مثل حجر ضب خرب وقوله تعالى
وواعدناكم جانب الطور الايمن بجر الايمن على الجوار ق لان تبعية
من اضافة المصدر الى المفعول اى تبعية الموصوف فيه اى فى الكبا
فى الاول اى فى القسم الاول الذى هو مجال الموصوف ويجوز ان يكون
من اضافة الى الفاعل اى بتبعية الوصف ق وهو اى الفاعل فيه
اى فى الاول ق وفى الثانى عطف على فيه ق فيكون اى الثانى ق اذ المتكلم
الخ هذا التعليل يوجب استغناء الضمير عن التوصيف بالصفة الموضحة دون
المادحة والتى للذم ويمكن ان يقال لما لم يوصف بالموضحة لما ذكره
لم يوصف بالموضحة لما ذكره لم يوصف بغيرها حملا عليها لانها الاصل
ق لصيرورته اى الموصوف ق لولاه اى لولا كونه اعرفا ومساويا

لكونه ما

لكونه ما عدا الخ هذا التعليل مناف لما نقله الشارح من المذاهب فى بحث
اعرفية بعض المعارف من بعض فان المفهوم من ثمة ان المعرف باللام
اخص من المضاف الى احدهما مطلقا وههنا صرح بخلافه ولو حمل قوله
هنا على ما قال بعض من ان حكم المضاف حكم ما اضيف اليه فى التعريف
لبطل اطلاق حكمه بكون المضاف الى المعرفة دون العلم وتمثيله له بقوله
مررت بزيد صاحب عمرو او صديقك ق ولا يوصف به اى بالعلم
مفعول ما لم يسم فاعله ليوصف ولا ضمير فيه وهو عطف قوله فيوصف
العلم ق والمضاف الى العلم الخ فوصف المضاف الى العلم المبهم انما يستقيم
على من يجعل تعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه ق لتعينها اى
حقيقة الذات قوله وتعيين بالجر تعريفه اى اسم الجنس ق اذ ليس
فى الابيض الخ ذلك لانه لم يوضع الا لشىء له بياض وليس فيه دلالة على
حقيقة ق اذ يتعين الخ اذ العالم لا يكون الا انسانا فتعين به انه
انسان ق ويسمى عطف النسق لان المعطوف على نسق المعطوف عليه
وطريقه قوله لصيرورته اى العطف لولاه اى لولا التاكيد بمنفصل قوله
فيما كان اى فى الفعل الذى كان الضمير فيه مستكنا على حذف العائد الى
الموصول ق وعلى جزئه اى جزء الفعل كذلك اى من حيث ذلك اى العطف
على الفعل او جزئه ق ولا تيان عطف على تركه ق لما مر اى من قوله
فاستكرهوا ذلك الخ ق او للضرورة عطف على ان يقع اى الا وقت وقوع
فصل او وقت الضرورة على حذف المضاف الاول وكون اللام فى

الثاني للوقت ف ويجوز ان يكون الاستثناء منقطعا فلا يحتاج الى هذا
التكليف ف وهذا اى اشتراط اعادة الخافض ايضا اى كاشتراط التأكيد
في العطف على المرفوع ف فللضرورة اى فجائز للضرورة خبر مبتداء ثان
محذوف وفجائز للضرورة متعلق بالخبر المحذوف ق بلا تقدير اى بلا
تقدير المقسم به والايام ق وقراءة حمزة عطف على ما تمسكوا به
عطف جملة على جملة ق او جزاء عطف على صلة وكذا قوله او حالا
والى في المواضع الثلثة متعلق بمحذوف فحالا وصفة لا ضمير اى كاشتراط
الضمير العائد او عايدا الى كذا وكذا ولكن اشتراط الضمير في المعطوف على
الواقع جزاء او صلة ليس على اطلاقه لما مر ان سيبويه يجوز ذلك ق اذ
لو نصب او خفض الخ يعنى اذ لو نصبه او خفض ذاهبا لكان من اشتراط فيه ضمير
زيدا والا فان استتر يصير جارا عنه ويضيع عمرو والا لم يكن المعطوف في
حكم المعطوف عليه لوجوب ضمير زيد في المعطوف عليه لكونه صفة وخلو
المعطوف عنه مع كونه ايضا صفة ق وهو ممتنع للزوم احد الامرين كون
عمرو ضاربا او عملا في الخبر المقدم مع انه يخالف المعطوف عليه
فيما يجب ف ولا يشترط في فاء السببية ذلك فيه ان السببية لا تنافي العطفية
فالسؤال وارد غير مندفع بما ذكره فالاولى ان يقال انما جاز لان العائد
مقدر والتقدير فيغضب زيد عند طيرانه او بسبب طيرانه ف مطلقا اى سواء
رفع الثاني من المعطوفين عليهما او نصب ولا ف على الاول اى على الابيات
الاولى وعلى الثاني اى على امر الثاني ق جاء رفع فيه الثاني بيان للحق وفي دلالة

قوله لم

قوله المصنف اى الماتن على جواز ما تقدم فيه المرفوع او المنصوب ونصب فيه
الثاني نظر ق من المعطوفين عليهما اى على معمولي عاملين مختلفين
ق او مرفوعا عطف على مجرورا وكذا قوله او منصوبا ق او نصب عطف
على رفع في قوله مما رفع وقوله الثاني من اقامة الظاهر مقام المضمر اى منهما
من المعطوفين عليهما كذلك اى سواء كان الاول منهما مجرورا او مرفوعا
او منصوبا ف وبين معموله اى معمول حرف الجر ق بخلاف حال من نحو في
قوله الماتن الآتى نحو في الدار الخ اى كائنا بخلاف او ملتبسا به او خبر مبتداء
محذوف اى ذلك بخلاف بينهما اى بين الواو والنائب عن حرف الجر ومعموله
فبين نائب الجار اولى منه بين الجار والمجرور ف مطلقا اى سواء رفع الثاني
من المعطوفين عليهما او نصب او جر وهو يحمل الامثلة المذكورة على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه على تجويز يريدون عرض الدنيا والله
يريد الآخرة اى عرض الآخرة في بعض القراءة ف ليخرج النعت اى قيد بذلك
القيد ليخرج الخ قوله وتعذره اى الشمول ق كذلك اى حسا او حكما قوله
بالمستقبل اى بالمتبوع الذي هو الفاعل ق فيما وقع ظرف لقوله التبس
واجرى بقية الباب اى باب التاكيد بالنفس والعين عليه اى على ما وقع
تاكيد للمستكن قوله بخلاف ما لو كان الخ حال من ضمير اكد في المتن او
خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة ولو فيه زائدة او ما فيه زائدة
ولو فيه مصدرية ق فيجوز الفاء للتعليل اى لان التاكيد يجوز من غير التاكيد
او بيان لوجوه ق او منصوبا عطف على منفصلا وكذا قوله او مجرورا

والعلة في الجميع عدم الالتباس وذلك ظاهر ق او اكد عطف على كلا اى
بخلاف ما لو كان اكد بغير النفس ق والحق بها كل المضاف الى المظهر وما
المضاف الى المضمر فانه لا يقع الا تاكيدا او مبتدأ كما صرح به ابن الحاجب
ق من الاشتراك بيان لما ق وابن كيسان يجوز الحاقه لا يقول بتبعيتها الا
اجمع ولا فلا يتقدم التابع على المتبوع قوله لعدم ظهور دلالتها الخ لان
دلالة اجمع على الجمعية بالاصالة ودلالة غيرها عليها عارضية لا بد لها
من قرينة ايضا فلا يلزم من ذكر التابع بدون المتبوع ممنوع عندهم
قوله ليخرج النعت اى قيد بذلك ليخرج النعت الخ قوله باعتبار دلالته الخ اى
لا باعتبار كيفيتهما من التعريف والتنكير والاظهار والاضمار قوله نحو جاءني
زيد اخوك فان ما صدق زيد واخوك شيء واحد وهو المراد من كون
مدلوله مدلول الاول قوله وقتل زيد غلامه في جعله من بدل الاشتمال نظر لانهم
فسروا الملابسة بما يرجع الى النسبة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة
الى التابع ولا يخفى ان نسبة القتل الى زيد لا يوجب نسبته الى الغلام فهو
من باب بدل الغلط دون الاشتمال ق ولتسميته اى تسمية ذلك الغير الذي
غلط به اياه اى غلطا قوله به اى بذلك وهو المبدل منه والمعنى اى تسميته
وتسمية الرابع اياه اى بدل الغلط فقوله للاتيان به اى بالرابع او بذلك
الغلط يعني لكون الغلط سببا للاتيان به من حيث البدلية والا فهو المقصود
بالاتيان به اولا وآخرا والتعويل هنا على ما حققته فانه غريب ق والثالثة
اى الاربعة الثالثة بان تاخذ اى تحصل بان تاخذ الاول اى المبدل منه

من الاولى اى من الاربعة الاولى ق الثلاثة اى وياخذ الثاني اى البدل
من الثانية اى من الاربعة الثانية ق والرابعة على العكس اى بان تاخذ
الاول من الثانية والثاني من الاولى ق وكون عطف على كراهة ق والمضمرين
عطف على المظهرين اى ومثال المضمرين وكذا قوله المضمر من المظهر قوله
والعكس ق في الكل اى هذا في بدل الكل فهما اى في بدل الاشتمال والبعض
عكس هذه الامثلة بالرفع عطف على قوله ما مر ق لئلا يلزم تعليل
لنفي الفعل لا للفعل المنفي اى لا ينبغي ابدال الظاهر من مضمر الخ لئلا يلزم الخ
تامل ق مدلولهما اى المقصود وغير المقصود اى ما صدق عليه قوله
اذ المضمر المتكلم تعليل للفعل المنفي اى يلزم كون المقصود الخ وفيه ان
(عليه قول سيبويه وراح عنه بعضهم بالعكس صح)
كون المضمر المتكلم او المخاطب اخص من الظاهر فيلزم المحذور المذكور
قوله وهو ابدال الظاهر من الغائب ايضا فلم يظهر ق لتخصيص الجواز
بالغائب والمنع بالحاضر وجه ق مطلقا اى سواء كان المضمر مخاطبا
او متكلما او غائبا ق لفقدان المانع اللازم للعهد والمانع هو المشار
اليه بقوله لئلا يلزم الى قوله مع كون مدلولهما واحدا ق اذ ليس مدلول
الثاني فيها اى في الابدال الثلاثة المذكورة تعليل لفقدان المانع
واشار الى ان انتفاءه انما هو بانتفاء الجزء ق لكان التارك داخلا عليه
لانه مقصود في حكم تكرير العامل اعلم ان في وجوب صحة قيام البدل منه مقام المبدل صح
وكون المبدل منه في حكم السقوط نظر لان صاحب الكشاف ذكر في قوله
تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان شركاء والجن مفعولا جعلوا والجن بدل

من شركاء ولا يخفى انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن ق وكذا في قولك
الضارب الرجل زيدا وكذا حكم الجواز في عطف البيان وعدم جوازه
في البدل على اللفظ ق لم يجز فيه الا النصب بالابدال على المحل فيه اشارة
الى ان الفصل المذكور في مثل الصورة المذكورة انما يكون اذا ابدل على
اللفظ اما اذا ابدل على المحل فلا قوله لما مر اى من انه يصير كالضارب زيد
قوله جانبا اى من غير نصب ق او ما تقدم او لمنع المحكوم له الجمع ق وهو
التركيب الاسنادي اى مع عامله فلا يرد المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي
تامل ق ما اراد الخ ليس من باب التنازع لان الفعل الاول في حيز الثاني
لكونه صلة لمفعوله وكذا قوله ضرب جارية الخ لكون الفعل الثاني صفة
لمفعول الاول ق في بيته يؤتى الحكم اى العادة ان ياتي المتحاكمان الحكم
في بيته دون ان يخرج الحكم اليهما ق وما شاء الشاعر الخ الفرق بين
قوله ما اراد ولحذيفة بيده ان هذا الشعر مما يستشهد به بخلاف ما اراد الخ
ق والمعنوي اى التقدم المعنوي او التقدم المعنوي ق ان يتقدم اى بان
يتقدم لفظا ق ما دل عليه اى على المعنوي او على ما يعود اليه الضمير ق فهو اى
هو ق او من سياق عطف على من لفظ ق فانه جيء به الخ بيان يكون ما يعود
اليه ضمير الشأن متقدما حكما ق والذي في نعم الخ عطف على ضمير الشأن
اى كالضمير الذي في نعم ق وفي مثل ضربني عطف على في نعم ق اى غير محتاج
اى في التلفظ به واما في المعنى فالمتصل والمنفصل كلاهما غير محتاج
الى كلمة اخرى ق قبله اى قبل المنفصل قيد به لان اكثر الضمائر المنفصلة

يحتاج

يحتاج الى كلمات يلحقها التبيين المراد بها عن انت فليست غير محتاجة على الاطلاق
قوله وهو اى ما لم يستقل او المتصل ق ما لا يقع اولا الخ فيه ايماء الى ان
المراد بعدم الاستقلال انما هو في التلفظ دون المعنى قوله لوقوع المرفوع
تعليلا لانفصال المرفوع والمنصوب قوله وامتناع الخ عطف على
وقوعه واشارة الى علة امتناع انفصال المجرور ق وحذفه اى حذف
الجار عاملا في الضمير واما في المظهر فقد جاء حذفه نحو قولك خير لمن
قال كيف اصبحت اى بخير وكذلك بحذف من ان وان قياسا مستمرا
قوله مما كان مرفوعا الخ بيان لما في قوله ما في نحو ضربت ق من التاء
بيان لما في قوله مما كان مرفوعا ق والثالث اى الاشباع قوله او بنون
مشددة عطف على بما في قوله متلوا بما نحو اى نحو ذلك من ايماء الى اشارة
قوله ونا عطف على التاء في قوله من التاء ق واحدا اى ذلك الغير ق
كذلك اى مذكرا كان او مؤنثا قوله او المعظم عطف على المتكلم قوله او بالمضارع
عطف على الماضي قوله والملحق به اى بالمضارع كالياء في المخاطبة نحو تضربين
واضربي قوله وشبهها اى شبه الصفة والمراد به المنسوب والظرف و
الجار والمجرور ولكن كون الاخيرين في شبه الصفة انما هو على القول
الاول قوله من انتما بيان للمستكن ق في قولك صفة لضاربا او ضاربتان
او الزيدان ضاربان ولو قال ايضا والهندان ضاربتان لكان
اوضح قوله وضاربون عطف على ضاربان في قوله كالمستكن في ضاربان
وكذا قوله وضاربات والرفع في الكل على الحكاية قوله او بالاوليين اى

الماضي والمضارع عطف على الماضي قوله والواو عطف على الالف في قوله
كالالف وكذا قوله والنون قوله فيهما اي في الماضي والمضارع ق من المثل
بيان لما والمراد منه الالف في التثنية مطلقا والواو في جمع المذكر والياء
في الواحدة المخاطبة كلها في المضارع والنون في جمع المونث في المضارع
ولم يجعل المازني نون جمع المونث في الماضي من الحروف لعدم شبهه باسم
الفاعل قوله وبالاخيرين اي المضارع والصفة عطف على بالماضي
ق من انت بيان للمستكن ق واضرب عطف على يضرب قوله في قولك
انا ضارب صفة لضارب قوله وتضرب عطف على يضرب قوله او بالثلثة
اي الماضي والمضارع والصفة قوله وشبهه اي شبه ضارب قوله في قولك
زيد ضرب صفة لضرب ويضرب وضارب قوله قلبا لفا اي قلبا مكانيا
فنقل الالف الاخيرة في انا الى قبل النون ق كما قيل راء في راي كان نقل
فيه لام الفعل الى ما بين فاء الفعل وعينه قوله لفظا اي من حيث
اللفظ من كونها تاء قوله وتصرفا هو من الفتح في المذكر المفرد والكسر في
المونث كذلك ولحوق ما في التثنية والميم ساكنة او باختلاس او باشباع
ق مطلقا اي في الشعر وغيره قوله وتسكينهما اي الواو والياء قوله كما كان
بيان لمثل قوله من ياء بيان لما قوله للمتكلم وحده صفة ليا او حال منها ق
في نحو ضربنا الخ صفة لنا او حال منها او متعلق بلنا قوله والكاف عطف على
قوله ما يلي التاء من ما في المخاطبين والميم ساكنة او باختلاس او
باشباع في المخاطبين والنون مشددة في المخاطبات قوله والنون والمراد

والمراد به نا متصلا يا نا قوله ونحوهما اي مثل الهاء في ياه وايا ... قوله على ما
يراد به المضمر المستتر العائد الى ما والمجرور الى لفظا يا قوله من متكلم بيان لما في
ما يراد به ق مفردا او مثنى او مجموع صفة لكل واحد من متكلم او مخاطب او
غائب مذكرا او مونث صفة لكل من مفردا او مثنى او مجموع ق فهي كالكاف في ذلك
يعني كما لا محل للكاف في ذلك من الاعراب فكذلك لهذه اللواحق كذا قيل ق والتاء
عطف على الكاف اي وهي كالتاء الخ في انها حروف دالة على ما يراد بالملحوق بها
ق وكالتنوين الخ يعني كان هذه الثلثة حروف تدل على معنى في اللاحق هي به
او معمولة كذلك هذه اللواحق حروف تدل على معنى في اللواحق هي به من التكلم
والخطاب والغيبة والتذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع وهذا اي كونه
اللواحق حروفا فانها اي اللواحق المذكورة الخ فقد يجعلها الخ فقيام الاسم مقامها
تدل على انها اسماء ضمائر فهي اي الاضافة المذكورة مفرع على قوله واضافة
ايا الخ اذ هو موضوع الخ هو اما عائد الى كل واحد من التاء واخواته والى التعليل
لقوله واضافة ايا الخ فالتقدير اذ كل واحد من اللواحق موضوع لواحد من اثني
عشر معنى وايا مشترك بين الكل فيكون اعم او الى ايا مضافا والتعليل لقوله في
تفيد الخ فتقدير الكلام ح اذ هو اي ايا مضافا الى واحد من اللواحق
موضوع الخ وغير مشترك مضاف فتخصص بالاضافة فهو مثل سعيد كرز
اي في كون المراد في الاول اي ايا هو المدلول وفي الثاني اي في اللواحق اللفظ
او في ثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف اليه فهما غير متحدين وهو تفريع
على التعليل المذكور يعني اذا كان ايا موضوعا لواحد من اثني عشر معنى فهو

مثل سعيد كرز في ما صدق عليه المضاف والمضاف اليه فيهما او على قوله واضافة
ايا اليهما الخ لو من اثني عشر معنى خمسة للغايب وللمخاطب واثنين للمتكلم وحده
ومع غيره لايقال المدلولات المر ثمانية عشر فيكون الموضوع موضوعا للواحد من ا
ثمانية عشر معنى لانا نقول تعدد المدلولات لا يستلزم كون الدلالة
على كلها مطابقة حتى يلزم ان الموضوع لكل واحد منها والحاصل ان تعدد المعنى وما
على مقدار معين لا يستلزم تعدد الموضوعات على ذلك المقدار ق من يا المتكلم
اي وحده بيان لما في قوله مما كان قوله لا ذكرنا اي مع غيره والمعظم نفسه
قوله والبيت اي الهاء فتحة نحو رايت غلامه او ضمة نحو هذا غلامه او كسرة نحو بغلامه
او ساكنة نحو ايه قوله عند الجميع ياتي ظرف بضمتها او خبر مبتدا محذوف اي ذلك
عندهم قوله مشبعا حال من كل واحد من الكسرة والضمة ق وقد سكون اي الهاء مطلقا
اي في الضرورة وغيرها قوله وغيرهم عطف على ابن عقيل قوله في الاصل متعلق
بفصل اي فصل في الاصل قبل الحذف جزما او وقفا قوله جازت الاوجه الثلثة
اي عند الكل مطلقا في الشعر وغيرها فاللام في الاوجه للعهد الخارجي ق اما
الاشباع فيها فبالنظر الى كونه بعد متحركة بعد الحذف واما الاسكان فكذلك ايضه
واما الاختلاس فبالنظر الى كونه في الاصل بعد ساكن ق والكاف عطف على ياء
المتكلم قوله كما مر متعلق بالكاف والهاء اي فيهما في التثنية والجمع ما يلي التا
قوله من يكسرها اي الكاف ق او ياء ساكنة عطف على كسرة قوله وضنا اي من الكسر
وقد جاء الكسر بعد غيرها اي غير الكسرة والياء الساكنة عطف على قوله ولغة غيرهم
الكسرة الخ اي وقد جاء الكسرة في الهاء بعد غيرهما قوله وهم الملوك الخ الا انتهى

ثم

ثم ومنهم بكسر الهاء بعد غير الكسرة والياء الساكنة قوله وكل واحد الخ اي وكل
منها دالة على ثمانية عشر مدلولا ولا يلزم من الدلالة الوضع لكل فلا يناقض
ما مر ق مذكرا او مونث صفة لكل واحد من موحد وما عطف عليه قوله ومسطح
الخ حاصل معناه اي الحاصل من ضرب العدد الحاصل من ضرب الثلثة في
الثلثة في الاثنين ثمانية عشر فان المسطح عند اهل الحساب هو العدد الحاصل
من ضرب عدد في مثله كضرب ثلثة في ثلثة والمراد بالمربع ههنا حاصل ضرب
الثلثة التي هي المتكلم والمخاطب والغائب في الثلثة التي هي الموحد والمثنى و
المجموع وهو تسعة وبالمسطح حاصل من ضرب التسعة المذكور في الاثنين
الذين هما المذكر والمونث وهو ثمانية عشر قوله عن انه وضع الخ مستثنى
منقطع من قوله وكل واحد من هذه الخ قوله ونحو كنا ضربت وياء غلامي
ولي ق كنحن ونحو اي كنا في ضربنا وغلامنا ولنا قوله والغائب كذا كذا اي
خمسة اربعة نصوص نحو هو هي هم هن وواحد مشترك للمثنى المذكر والمونث
نحو هما قوله فيه اي في المرفوع قوله لكونه اي الاشتراك اخف من الالتباس ق لا
الخ حاصله انه لم يشترك في الجميع لالتباس المفرد بغيره ورجح المفرد اما لسبقه
واما لكونه اكثر استعمالا فهو اولى بالتخفيف ق على احد الاربعة من المثنى المذكر
والمونث والمجموع المذكر والمونث وان كان مع الالتباس لانه لا يندفع بلا
قوله اسم فاعل الخ يجوز فيه الجر بالابدال من الصفة او البيان لها والرفع
على خبرية مبتدا محذوف والنصب على خبرية كان كذلك بيانا للمطلق ق وما
يقوم مقامهما كانها اي الصفة عطف على الصفة قوله او شبهه اي شبه الظرف

من الجارة والمجرورة ق للقرينة الدالة الى علة للاستتار في الصفة ولا ينتشي
في ما يقوم مقامها ق من عادمة بيان للقرينة ق وليستا اى الالف واللام
قوله وكون الضمير متغيرا الى يعني الضمير لا يتغير بتغير ما ليس عاملا فيه بل انما يتغير
بتغير ما هو عامل فيه ق والعامل اى المتغير ههنا اى في نحو ضاربان وضاربون
حال النصب والجر في الحقيقة الظاهر انه زائد لان العامل هنا انما هو في
الصفة حقيقة وظاهرا لفظا ومعنى والعامل في المضمر مطلقا انما هو الصفة
من غير توهم خلاف وذلك لتغاير عملهما فان الصفة رافعة مطلقا وعاملها
حالها خافض وناصب فاين هذا من ذاك ق وفي فعل التعجب عطف على
في الصفة ق وكذا الظرف وشبهه اى يستوي فيها الواحد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث ق وفي الافعال الى عطف على في الصفة ق واللازم
منها اى من المستترات المذكورة ق الا ما شذ يجوز ان يكون استثناء متصلا
اما من قوله ولا يسوغ المنفصل اى ولا يسوغ المنفصل الا المنفصل شذ او
المنفصل الذي شذ واما من قوله فلا يقال ضرب انا على حذف المضاف اى فلا
يقال مثل ضرب انا الا ما شذ وان يكون منقطعا اى لكن ما شذ ق وغيره
اى غير الحصر كالفصل بحرف العطف كقوله تعالى انا واياكم لعلى هدى ثم اعلم ان
المراد بالفصل انما هو الفصل بغير ما هو كالجزء من الفعل فلا يرد النقض
بنحو قولك ضربتك لكون المرفوع كالجزء من الفعل واعلم ايضا ان في عدم الفصل
لغرض مطلقا سبيل للانفصال لتعذر الاتصال نظرا لما يجيء في اجتماع
الضميرين من الخيار بين الاتصال والانفصال مع وجود الفصل فلعل

لاجل

لاجل هذا ترك تعليله ولم يترك عليه ويمكن ان يجاب باطلاقهم النفية بان المطلقة
لا يستلزم التحقيق والثبوت في جميع الاحيان او بان صورة الخيار مستثناة ق
لتعذر الاتصال تعليل للحذف وفاى الفصل الضمير في صورة التقديم لتعذر الاتصال
الى او لقوله وذلك بالتقديم على عامله ق وهو الحصر الا ولى ان يقول او هو الفصل
لغرض الحصر بالا ق ومنه اى من الفصل لغرض الحصر بالا في الفاعل ق ومثل
قول الشاعر عطف على ما ضرب الا انا ق فيه اى في الحصر في الفاعل ق والفصل
بواو المصاحبة عطف على الفصل في قوله ومن الثلاثة ايضا الفصل ق وهذا
على لغة الى اى كون انت معمولا للحرف انما يستقيم على لغة الحجازيين ق فهو
اى ما انت قائما منه باب ان زيد برفع الاسماء بعد ما عند بني تميم على الابتداء
والخبر فلا يكون العامل في الضمير حرفا بل يكون معنويا ق اليه اى الى الضمير
ق مما يطابق الى بيان لبعض المواضع والضمير المجرور في فيه عائد الى ما والالف
واللام في الجارية فاعل يطابق وقوله هي فاعل الجارية وعليه متعلق بها
وضميره عائد الى الالف واللام والصفة مفعول يطابق واللام فيه عوض
المضاف اليه اى صاحب الصفة او للعهد الخارجي ثم اعلم ان تعذر الاتصال في
الصفة الجارية انما هو بالفصل لغرض كما يفصح عنه تعليل الشارح رحمه الله
عليه بقوله لحصول اللبس في بعض المواضع في جعله سببا لتعذر غير الفصل نظر
ق وذلك اى عدم حصول اللبس ق بينهما اى بين الجارية عليه والصاحب
كما ترى في هند زيد ضاربته هي ق ومثل زيد هند اى ضاربها هو عطف
على ما ق والهندان اى في ضاربهما هو والهندان ضاربتهما هو ق

من الجارة والمجرور ق للقرينة الدالة الى علته للاستتار في الصفة ولا ينمشى
في ما يقوم مقامها ق من علامة بيان للقرينة ق والبيتنا اى الالف والواو
قوله وكون الضمير متغيرا الخ يعنى الضمير لا يتغير بتغير ما ليس عاملا فيه بل انما يتغير
بتغير ما هو عامل فيه ق والعامل اى المتغير ههنا اى في نحو ضاربان وضاربون
حال النصب والجر ق في الحقيقة الظاهر انه لا فائدة لان العامل هنا انما هو في
الصفة حقيقة وظاهرا لفظا ومعنى والعامل في المضمر مطلقا انما هو الصفة
من غير توهم خلاف في ذلك لتغاير عملهما فان الصفة رافعة مطلقا وعاملها
حالها خافض وناصب فاين هذا من ذاك ق وفي فعل التعجب عطف على
في الصفة ق وكذا الظرف وشبهه اى يستوى فيها الواحد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث ق وفي الافعال عطف على في الصفة ق واللازم
منها اى من المستترات المذكورة ق الا ما شذ يجوز ان يكون استثناء متصلا
اما من قوله ولا يسوغ المنفصل اى ولا يسوغ المنفصل الا المنفصل الذى شذ او
المنفصل الذى شذ واما من قوله فلا يقال ضرب انا على حذف المضاف اى فلا
يقال مثل ضرب انا الا ما شذ وان يكون منقطعا اى لكن ما شذ ق وغيره
اى غير الحصر كالفصل بحرف العطف كقوله تعالى انا واياكم لعلى هدى اعلم ان
المراد بالفصل انما هو الفصل بغير ما هو كالجزء من الفعل فلا يرد النقض
بنحو قولك ضربتك لكونه المرفوع كالجزء من الفعل واعلم ايضا ان في محل الفصل
لغرض مطلقا سبيل للانفصال لتعذر الاتصال نظرا الى مجيء في اجتماع
الضميرين من الخيار بين الاتصال والانفصال مع وجود الفصل لعل

الاجل

لاجل هذا ترك تعليله ولم يترك عليه ويمكن ان يجاب باطلاقهم النفية بان المطلقة
لا يستلزم التحقيق والثبوت في جميع الاحيان او بان صورة الخيار مستثنى ق
لتعذر الاتصال تعليل المحذوف اى انفصل الضمير في صورة التقديم لتعذر الاتصال
الخ او لقوله ذلك بالتقديم على عامله ق وهو الحصر الاولى ان يقول او هو الفصل
لغرض الحصر بالا ق ومنه اى من الفصل لغرض الحصر بالا في الفاعل ق ومثل
قول الشاعر عطف على ما ضرب الا انا ق فيه اى في الحصر في الفاعل ق والفصل
بواو المصاحبة عطف على الفصل في قوله ومن الثاني ايضا الفصل ق وهذا
على لغة الحجاز اى كون ما انت معمولا للحرف انما يستقيم على لغة الحجازيين ق فهو
اى ما انت قائما منه باب ان يلزم رفع الاسماء بعد ما عند بنى تميم على الابتداء
والخبر فلا يكون العامل في الضمير حرفا بل يكون معنويا ق اليه اى الى الضمير
ق مما يطابق الخ بيان لبعض المواضع والضمير المجرور في فيه عائد الى ما او الالف
واللام في الجارية فاعل يطابق وقوله هي فاعل الجارية وعليه متعلق بها
وضميره عائد الى الالف واللام والصاحب مفعول يطابق واللام فيه عوض
المضاف اليه اى صاحب الصفة او للعهد الخارجي اعلم ان تعذر الاتصال في
الصفة الجارية انما هو بالفصل لغرض كما يفصح عنه تعليل الشارح رحمه الله
عليه بقوله لحصول اللبس في بعض المواضع فنفي جعله سببا لتعذر غير الفصل نظر
ق وذلك اى لعدم حصول اللبس ق بينهما اى بين الجارية عليه والصاحب
كما ترى في هند زيد ضاربته هي ق ومثله زيد هند ضاربها هو عطف
على ما مر ق او الهندان اى في ضاربهما هوا والهندان ضاربتهما هو ق

ق اذا وقع هذا الموقع اى اذا اجرى على غير من هى له ق مرت فى الصفة اى مرت
الاشارة الى بعضها فى الصفة بقوله ومثل زيد هندا والهندان او الهندات
تامل قوله اذ الصفة الخ اى تعليل لقوله بخلاف الفعل قوله حيث لم يقدر اى
الصفة صح اى مع الضمير بجملة بخلاف الفعل فانه مقدر مع الضمير بجملة
لا صالة فى تحمل الضمير ق ولم يبرز عطف على لم يقدر ولو كانت اصلة فى
تحمل الضمير لا برز فيها ضمير التثنية والجمع وان كان الابراز خلاف الاصل
كما ابرز فى الفعل فلما لم يفعل فيها ذلك علم انها فرع على الفعل فى ذلك
قوله فابرز تفريع على كون الصفة فى تحمل الضمير فرعا على الفعل اى ابرز
فيها ولم يبرز فى الفعل للاشعار بالانحطاط ق مع صلته اى عبر للصلة
محلا والاصح ان الصلات لا محل من الاعراب لها ق فى مثل هذه الصفة
اى الجارية على غير من هى له ق واما عند الكوفيين الظرف وظرف لمحذوف
التقدير واما عند الكوفيين فلا ايجاب لله براز وقوله فانهم لا يبرزون
الضمير اى على ان يكون فاعلا بل على ان يكون تاكيدا تعليل لنفى الايجاب
المقدر وفى بعض النسخ واما الكوفيون وهو الاصوب ق ومما تعين فيه
الخ فيه انه لا وجه للتقييد بكونه فرعا بالمصدر المذكور فان المنصوب به مضافا
الحالم فوع ايضا كذلك نحو ضربك اياى وانه يمكن ان يقال ان هذا داخل فى الفصل
لغرض وانه يشمله قول المصنف فيما هو بعد وافا احتمع الى قوله وان فهو
منفصل ق اى ليس مثل ضربتك المراد بمثل ضربتك ان يكون المرفوع مرفوعا
بفعل من غير الافعال الناقصة فانك فيها بالخيار مع اختيار الانفصال كما يجئ

ورا

وفى غيرها يجب الاتصال لكون المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل
اصلا ومما كان الضمير الخ بيان لنحو قوله ونحو ضربتك عطف على اعطيك
قوله زيد معطيكه فى تقديم المخاطب مع كونه مفعولا فى المعنى قبله اى
قبل الضمير المنصوب ق هو اى ذلك الضمير ق او باسم فاعل عطف على بمصدر
قوله او كانا عطف على كان فى قوله مما كان الضمير الخ قوله وما جاء فى الشعر الخ
جواب سوال كان سائلا سئل وقال كيف يكون الانفصال اولى وقد
ورد الاتصال فى كلام الفصحاء ومن الاشعار فاجاب بقوله وما جاء الخ ق
مطابقين لا يخ اما ان يراد به المطابقة من كل الوجوه او تذكيرا وتانيثا
والحكم فى التطابق وليس فى بعض النسخ له ذكر وهو الصحيح قوله تعين الانفصال
جزاء لقوله ان لم يكن احدهما اعرف قوله واعطيته اياك مكرر وليس له اثبات
فى بعض النسخ قوله للاستثقال اتصالهما الخ اعلم ان التعليل فى المتفقين
بمجموع الاستثقال وايهام التكرير غير صحيح لجواز الاتصال فيهما غير مطابقين
بلا ضعف لانتفاء الايهام مع ان الشارح استضعف على انه ايضا ينافيه
وصفه الغائبين بالمطابقين فالاولى ان يعلل لتعيين الانفصال
بتعذر الاتصال او يقتصر فيه على الاستثقال قوله فيما كانا متوافقين متعلق
بالاستثقال والايهام جميعا او خبر مبتدا محذوف اى ذلك فيما كانا الخ
قوله فى تاخير الاعراف متعلق بكراهة او خبر مبتدا محذوف قوله واعطاهوك بالواو
للاشباع قوله وقول الشاعر عطف على ما فى قوله ما سمع قوله وهذا عند
سيبويه اى تعين الانفصال عند سيبويه قوله فانه يجوز اعطاهوك

اى فان المبرد لا يشترط تقديم الاعرف فى الخيار ولا وجوده ق وبابه المراد بباب
اعطاهوه كل ما اجتمع فيه ضميران ولم يتقدم فيه الاعرف ق وهذا اى كون
الانفصال مختارا ق ومنه اى من اختيار الاتصال او من الاتصال ق لعمرو
عطف على الوارد فى الحديث وكذا ما بعده من قول الشاعر ق والضمير المرفوع
عطف على الرافع ويجوز فيه الرفع على الابتداء ق لا يتصل الا بفعل فيه
ان يتصل بالصفة ايضا الا ان يكون المراد بالمرفوع البارز منها او بالفعل اياه
وشبهه ق وعليه او على الاكثر او على ايقاع الضمير بعد لولا مرفوعا ق على ان لوه
اى بناء على ان لولا الخ لا بجار تعليل لكونه لولا حرف جر ق باسم متعلق بانجرار
وامتناع عطف على انجرار ق كان لدن لا تعمل الجر فى غير لفظة غدوة صفة
مفعول مطلق محذوف اى كونا مثل كون لدن لا تعمل الخ او خبر مبتداء محذوف
اى ذلك الكون مثل كون لدن تعمل الجر الخ فما زائدة او مصدرية ق وعسى بمعنى
لعل عطف على لولا حرف جر فى قوله على ان لولا حرف جر ق انه اى الضمير قوله
وانها كانت صورته الخ حال من ضمير مرفوع قوله كذلك اى مرفوع قوله احد اخويه
ايمن المجرور او المنصوب وذلك جايز وواقع فى فصيح الكلام مثل قوله
عليه ومن حرج الى تسبيح الضحى لا ينصب الا اياه الحديث قوله ومنه اى من الاتصال
الضمير بلولا وعسى قول الشاعر الخ ق ولذلك اى ولكونها حافظة عن دخول
الكسرة ق لما مر اى من الحفظ عن دخول الكسرة وفى تعليل اثبات النون مع
النون لما مر اى من الحفظ عن دخول الكسرة وفى تعليل اثبات النون مع النون
لما مر اى عن الحفظ عن دخول الخ ولك ان تقول ان اراد دخول الكسرة فى الفعل على

لام الفعل

على لام الفعل فلا يلزم من عدم النون للوقاية ذلك وان اراد دخولها
على النون فلا يتناول التعليل فعل التثنية لكسر النون فيه سواء وجد
نون الوقاية اولا ويمكن ان يقال انه اراد دخولها على النون ولم
يلزم منه جواز الاثبات فى فعل التثنية ولكن حمل على اخواته طردا
للباب لكن قوله فى بيان ان المستغنى به نون الاعراب لقيامها مقام الوقاية
دون العكس يؤيد الاول كما هو الظاهر ق وهو اى الاثبات قولـــه
وحذفها عطف على اثبات ق مجرى الاسماء المتمكنة فى الاعراب
لوقوعها على ثلثة احرف ولا يثبت النون ق مع الاسماء المتمكنة
فلا يقال غلامنى بل غلامى قوله لقيامها الخ ذلك لان عمل نون
الوقاية هو الحفظ عن دخول الكسرة وهو يحصل بنون الاعراب ايضا
وعمل نون الاعراب هو الحفظ والدلالة على الاعراب الرفع الخ ومجموعهما
لا يحصل بنون الوقاية قوله وعدم المانع وهو اى المانع النون فيه
ان كون النون مانعا لا يستقيم سواء حمل على منع الاختيار او الجواز
لتساوى الاثبات والحذف فيما فيه النون من اخوات ليت ويمكن ان
يقال انها مانعة اللحوق فى الاخوات ولكن عارضه موجب اللحوق فاستوى
اللحوق وعدمه فيها لذلك بخلاف ليت فان المانع فيها مفقود راسا
فاختير اللحوق ق والحذف لالحاقها مبتداء او خبر على حذف المضاف
اى وجواز الحذف ثابت لالحاقها الخ ويجوز ان يكون الحذف فاعلا
لفعل محذوف اى ويجوز الحذف ق وانقد بعض ما لى اى ولا احد

بعض مالہ وافقد منصوب لكون الواو للجمع و وقوعها بعد التمنی ق وكونهما
علی حرفين فلم يشبه الاسماء المتمكنة فی كونها علی ثلثة احرف حتی يجری مجراها
قوله ومنه ای من الحذف ق اذ من اخواتها ای لغاتها ص هذا التعليل فاسد
اذ لو صح لاختير فيما فيه النون من اخوات لعل الحذف وليس كذلك فلا فی
التعليل با زدياد المانع فی لعل من انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل
التضعيف وثقل حرف الحلق والوارد عليه كان اجيب بانها لحقت
بانہ لتركيبها منها وكاف التشبيه ق الاخری ای الاخری من الاخوات ق
لما مر ای من قول تشبيهها بالفعل ق ومنه ای من الاثبات ق وقد
يلحق ای نون الوقاية ق اذ لولاه ای لولا توسط تلك الصيغة او لولا ذلك
المرفوع ق وهو ای المتوسط المذكور او المرفوع المذكور ق لامتناع الفصل
الخ علة لقوله وهو معينة للخبرية ق وعمادا عطف علی فصلا ق كما مر
ای من زيد هو المنطلق ونحوه ق ولحصول اللبس الخ علة لاشتراط كون الخبر
معرفة قوله عليه ای علی الفعل من قوله لقيام الخ تعليل لامتناع دخول اللام
لقيام من فی فعل من مقام اللام فيه فی الدلالة علی التفضيل عليه والتخصيص
مجراه ای مجری افعل من ق ولفظ المثل عطف علی فعل المصلح فی قولك الخ
ای مثل قولك حسبتك انت مثله يعنی اذا كان مضافا قوله لعدم قبول الخ
ای بواسطة الاضافة قوله نه ای المرفوع المذكور قوله كانه كلمة ای حرف كما هو
كذلك عند الخليل او اسم ملغی كما هو كذلك عند بعض قوله كما انها ای الحاف
قوله ولا يلزم اختلافه ای اختلاف اعرابه باختلاف اعراب المتبوع جواب

عن سوال

سوال تقديره لو كان تاكيدا لما قبله لاعراب باعرابه لوجوب توافق اعراب
التابع والمتبوع فاجاب بقوله ولا يلزم الخ ق والمجموع من الاول برفع
الجزئين مبتداء وخبر وقع حالا بالواو وحده كاو بنصبهما ق معطوفين
عطف علی مفعولی نجعل قوله لغرض التعظيم والاجلال ق لا يحصل
بالتقدم وحده بل به والتفسير جميعا قوله والمجهول عطف علی الشان
قوله علی المشهور متعلق بيفسر او خبر مبتداء محذوف ای اشتراط
التفسير بالجملة علی المشهور ای المذهب المشهور او القول المشهور وهو احتراز
عن مذهب الفراء والكوفيين فانهم يجوزون التفسير بالمفرد كما اشار
اليه الشارح بقوله وعن الفراء الخ ق انه اجاز كان قائما الخ يعنی انه يجوز
التفسير بالمفرد فی كان اذ من المعلوم ان اسم الفاعل مع فاعله مفرد ق
فيجعل ای الفراء القاء للتفسير ق وزيدا فاعله فزيد عطف علی قائما
وفاعله علی خبر عطف علی معمولی عامل واحد وكذا قوله واسم كان ضمير الشان
والفرق بين مذهب الفراء والكوفيين هو ان الفراء يجوز التفسير بالمفرد
فی كان والكوفيون يجوزونه فی افعال القلوب ق ضمير الشان بدل من
الهاء او خبر يكون ق منصوبا خبر يكون او حال من ضمير الشان ق مع
انه الخ صفة منصوبا ای واقعا علی انه او متعلق بيكون ق وقائما فی محل
الرفع عطف علی الهاء فقوله مفعول الثانی منصوب بالعطف علی خبر يكون
ق اذا كان المبتداء صفة ظرف يفسره او خبر مبتداء محذوف ای ذلك
التفسير اذا كان المبتداء صفة ق فلا يتبع تفريع علی قول المصنف

ويتقدم قبل الجملة اى ولا يجعل ضمير الشأن تابعا ولا متبوعا اما الاول
فلانه متقدم والتابع ثان واما الثانى فلعدم استقلاله والمتبوع
مستقل واما عدم جواز حذف جزءه فلئلا ينتفى تقدم الجملة وتفسيره
لها واما عدم تثنية جزءه وجمعه فلكونه جملة وكونهما من خواص المفرد او
ليطابق المبتدأ فى الافراد ويجوز ان يكون قوله ولا يثنى ولا يجمع لعوده
الى الشأن وهو مفرد ق اذا كان اسم الظرف مستقر جزءه فانقصاص ق
او اسم باب ان عطف على مفعولا واو فيه لمنع الخلو او اسم ما عطف
مبتداء ق ويؤنث اى الضمير المذكور ق وذلك اى التأنيث غير فضلة
الفضلة المفاعيل وكالفضلة الاستثناء والتميز ونحوهما ق مع ذلك
اى مع كون التأنيث اجود قوله لا دليل عليه اى فى بعض الصور
والا فقد يقوم الدليل عليه فى مثل ان زيدا قايم فان رفع زيد دليل
عليه فامل ق محذوفا اشار به الى انه يمتنع التلفظ به ليكون ملفا
صورة عملا بالتخفيف وان كانت عاملة فى التقدير ق عليها متعلق
بمزية ق مع كونها اى المكسورة حيث يعمل ظرف لئلا يلزم ق ولنم وجد
عطف على يعمل فى حيث يعمل ما الواو ق اى ما سمى بها الى اشار بهذا الى التفسير
الى ان المراد باسماء الاشارة الاصطلاحية فلا تساوى المشار اليه اللغوى
حتى يلزم تعريف الشئ بما هو يساويه فى المعرفة والجهالة ق وضع الحروف
فانه على حرفين اولهما متحركة والثانية ساكنة مثل ذا فانه كعن
وضعا ق عليه اى على ذلك البعض ق الى ما يتميز به مدلولاتها ق مع

قرينة الاشارة بيان ما والاضافة وبيانية اى القرينة التى هى الاشارة
ق اصله ذى بالتشديد اى غير منون ق عن صورة الحرف اى حرف
التى هى كى ونحوه ق كالمفرد الى كمفرد ذان وجمع وعلة البناء ما مر
من الاحتياج الى القرينة ق مطلقا اى فى الاحوال الثلث ق فى بعض
اللغات وهو لغة ابن كعب ق مطلقا اى اشارة وغيرها ق مستويا
حال من ضمير وجمعها العائد الى المذكر والمؤنث ق وهو اى حرف التنبيه
مثل ما جئ الى فى كونه لتنبيه المخاطب ق لكونهما اى خمسة وعشرين
قوله وواحد مشترك وهؤلاء فى الاسماء لفظ المثنى فى حرف الخطاب
والمخاطب مذكر اى واحد ق فلا يجتمع معها الى القريب على كون اللام
لبعد المشار اليه لان الغرض من الاتيان بهاء التنبيه تنبيه المتكلم
بهاء المخاطب حتى يلتفت اليه ق وينظر الى شئ يشير من الاشياء الحاضرة
فلا جرم لم يؤت بها التنبيه ق الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره
من الحاضر والمتوسط لا فى البعيد الغائب الذى حال بينه وبينه حائل
اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس فى مرئيه ق بخلاف ذلك اى الرؤية
والغى والاستشهاد فيه ق والى الجمع عطف على الى المثنى ق هذا الناس
الاستشهاد فيه فانه اشار بهذا الى الناس مع كون ذا للمفرد والناس
جميعا ق والكاف عطف على حرف ق ومع اللام عطف على مقدر اى
والكاف بدون اللام المتوسط ومع اللام للبعيد ق ويلحقها اى يلحق
هنا المشددة دون ثمة ايضا اى كما يلحق هنا المخفف ق اى الموصول

حاصله ان المراد بالموصول الاصطلاحي وبالصلة اللغوية فلا يلزم
تعريف الشئ بما هو اخفى منه من حيث لا يعرف الاصطلاحية الا بالموصول
والدور ايضا كذلك قوله او ما هو في معناها اى في معنى الجملة الجزئية من اسم
الفاعل والمفعول مع معمولها ق لان وضع الموصول الخ تعليل لوجوب
كون الصلة جملة ق لما مر في الصفة اى من انها في المعنى محكوم به وهو
لا يكون انشاء ق معهودة صفة جملة اعلم ان معهودية الموصول
جنسية ومبهمية انما هو باعتبار معهودية ما اريد به من جنسيته و
مبهمية قوله او جنسيته عطف على معهودة وكذا قوله او مبهمة قوله لربطها
به تعليل لمرجع او المحذوف قوله لئلا تكون الخ تعليل لربطها قوله
حقيقة اى صورة ومعنى بل يدخلان على الجملة معنى دون صورة
كما عرفت اى في اسم الفاعل والمفعول ق على المشهور احترازا عما جاز
من دخولهما على المضارع والجملة في الشعر كما يجئ ق مشتهر مبتدا وكالبرق
خبره مقدم عليه وذا رشد حال من فاعل يستديم و قد جاء تا اى الالف
واللام ق الا الذى اى للشخص الذى نال اى ذلك الشخص به اى بذلك
المال وفيهما اى هذان من المذاهب الثلثة البناء بالالف والياء والاعراب
عند بعض والبناء بالالف مطلقا ق عمى تثنية عم ق مطلقا اى في حال
الرفع والنصب والجر ق وجاء اللاذين مطلقا اى في الاحوال الثلث
بمعنى الذى صفة ما اى الكائنة بمعنى الذى او خبر مبتدا محذوف اى هو
بمعنى الذى ق وفروعه اى فروع الذى ق من مونثه بيان فروعه

قوله

قوله ومثناهما اى مثنى الذى ومونثه عطف على مونثه فالحاصل
انه يستوى فيما المذكر والمونث والمثنى والمجموع قوله فيما لا يعقل
غالبا حال من ضمير بمعنى الذى اى مستعملة فيما لا يعقل او خبر مبتداء
محذوف اى هى يستعمل فيما لا يعقل غالبا قوله وقد جاء سبحان ما سبح
لكن الظاهر انه اشارة منه الى ان ما قد جاء في هذا الموضع بمن لا يعقل
من غير ارادة الصفة ولهذا لم يعطف على ما قبله من الامثلة قوله
بمعناه اى بمعنى الذى قوله منزلة منزلته اى من الحيوانات لنظائرف
ليضاف كالذى اى كذا والذى منه الاسماء الستة يعنى قد جاء معربا باعراب
ذى الذى منه الاسماء الستة بالحروف الواو والالف والياء قوله وروى
اى ذو بالوجهين اى البناء والاعراب مضمومتين اى مبنيتين
على الضمة عند سيبويه اى كون ذا دون باقى اسماء الاشارة واقعا
بعد ما الاستفهامية دون غيرهما بمعنى الذى انما هو عند سيبويه واما
الكوفيون فيعممون الحكم مطلقا اى بعد الاستفهام وغيره وسواء
كان الاستفهام بما او غيره من ذا بيان اسماء الاشارة لما في الكلام من
قوله تعليل لجواز الحذف ووجه الشغل هو ان الموصول لا بد له
عائد ضمير فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف ضمير لا ظاهر قوله ولم يكن
خبره جملة اى غير ظرفية او ظرفا اى جملة ظرفية ذلك لانه لو كان خبره
احديهما لم يدل الموصول عليه محذوفا مع كونه منويا قوله لاستغنائه
عنه بها لصلاحيتها لان تكون صلة وذلك غير جائز من جهة التحقق للزوم

حذف الضمير المستغني عنه مرادا قوله مطلقا اى عند طول الصلة وعدمه
قوله على التكرار الخ معطوف على مقدر اى على غير التكرار ان كان راجعا
الى وعلى التكرار ان كان راجعا على غيره اى عند الكوفيين عند مطلقا
طول الصلة وعدمه قوله بخلاف ما لو كان الخ متعلق بقوله والعائد
المرفوع يجوز حذفه اذا كان الخ او خبر مبتداء محذوف قوله وقد يقال
الخ كان نقض لقول المصنف الماتن والعائد ضمير له قوله فى جملة اى فيها
فيها قوله عن جهة المخبر عنه الواقع فيما رايناه من نسخ الكتاب تجريد
جهة عن اللام والصواب تعريفها له ليصح وصفها بالمخبر عنه ويكون
المعنى عن الجهة التى اخبر بها عن ذلك الاسم المنسوب او المنسوب اليه على حذف
العائد الى اللام الموصولة وفى اضافتها الى المخبر عنه نظر من حيث المعنى
ليصير تعليل لجعلت والجزء الآخر هو الذى كان مركبا مع المخبر عنه فى
الجملة ولو قال ليصير مع الاجزاء الاخر صلة او عايدا لكان اولى قاصل
قوله عن جهة كون زيدا يل على جهة كونه شخصا وقع عليه الضرب قوله
من اى من علم عمرو زيدا قائما قوله وعلى الظرفين اى واذا اخبرت عن الظرفين
قوله وهذا اى المذكور من الامثلة او هذا القول فى المنصوبات قوله واما
فى المرفوعات اى واما التمثيل فى المرفوعات اى واما التمثيل فى
المرفوعات فقولك اسم فى صورة الفعل على طريقة قوله وحق مثله
يخرج ويجوز ان يتعلق فى المرفوعات بمفعول ويجعل قوله فى الاخبار
الخ بدلا عن المرفوعات قوله التى طلعت مقول نقول قوله والمضمر عطف على

المظهر

المظهر قوله عن المجرور اى فى الاخبار عن المجرور قوله فيمن لا يجيزه اى فيمن
لا يجوز الاخبار عن المبدل لا به والبدل لمعا قوله بغيره اى بغير البدل
قوله من نحو زيد منطلق صفة المبتداء اى الكائن من زيد منطلق او حال
منه قوله فتقول الخ تفريع على وجوب الابراز فى اسم الفاعل والمفعول
جاريان على غير الصاحب ويجوز ان يكون الفاء للبيان وهذا
اولى قوله اذ اللازم تعليل لقوله فتقول والمقدر قوله اى ببروز الضمير
وجوبا فى هذا المثال اذ اللازم الخ قوله وهو اى زيد وغيره اى غير المتكلم
قوله والضاربه انا ضرب شديدا اى فى المصدر الموصوف قوله والسائر
انا فيه يوم الجمعة فى ظرف الزمان وقس عليه البواقى قوله وعن المرفوعات
عطف على عن المنصوبات قوله الطالعة الشمس عطف على الضاربه
انا زيد المعمول لتقول المفرع على وجوب الابراز مع انه غير واجب
هنا قلنا لك قلنا الاولى كون الفاء للبيان دون النتيجة قوله
المار انا رجل به احواله مثل البدل ق والمار انا به الخ مثال المبدل منه
مع البدل ق والمار انا به اخيك مثال المبدل من غير البدل قوله
مكان المجرور عنه ظرف جعل ق وجعل الضمير مكانه على تقدير فاعل تعذر
ق اذ ضمير الشأن الخ فيه ان ضمير الشأن لا يكون للموصول المعبر به
فى ضمير الشأن لانه فكان الاولى ان يقول فى التعليل لعدم جواز
عود ضمير الشأن الى مذكور ق اذ الضمير لا يوصف الخ فيه اشعار بان
تعذر الاخبار عن الموصوف والصفة انما هو عن احدهما بدون الآخر

ومن كليهما معا لعدم المحذور قوله اذ ا يلزم منه الاول الخ هذا
التعليل يستلزم ان التعذر انما هو في الاخبار عن العامل المذكور بدون
المعمول لا في الاخبار عنهما جميعا لانتفاء المحذور فتامل قوله مطلقا
اى سواء كان المضاف مع المضاف اليه بمنزلة اسم واحد نحو عبد الله صار
علما او لم يكن كذلك نحو غلام زيد قوله في مثل عبد الله الخ اى فيما كان
المضاف والمضاف اليه بمنزلة واحدة احترز به عن مثل غلام زيد
فانه يجوز الاخبار عن المضاف اليه فيه نحو الذى ضربت غلامه زيد قوله كبعض
الاسم اى وامتناع جعل بعض الاسم خبرا قوله ولفصل عن المضاف اى
وذلك ممتنع من حيث انه كبعض الاسم وبعضه لا ينفصل عنه قوله
سوى الجار اى سواء كان اسما او حرفا قوله بمفرد متعلق بموصوف
قوله وقولهم عطف على مررت قوله او بجملة عطف على بمفرد قوله وهى اى
المبهمة قوله وقولهم في التعجب الخ يناقض ما قدمه في بحث المبتداء
المختص من جعله هنالك ما في ما احسن زيدا موصوفة في المعنى ويمكن
ان يقال في التوفيق انه اشعر بما قدمه هنالك الى مذهب سيبويه وبالمذكور
هنا الى مذهب غيره قوله للتاكيد اى تاكيد التنكير تعظيما او تحقيرا او تنويعا
قوله على المشهور احتراز عن مذهب ابى على ومنه اى من كونه موصوفة
قوله ويقع صفة ايض للنكرة اى دون معرفة ففيه اشعار بان تشبيهها
بمن انما هو في ثبوت ما ثبت لها دون انتفاء ما نفى عنها قوله اى
منافق اى منافقا كاملا في النفاق قوله انما فتى فيه وايتان الرفع

على انه مبتداء خبره محذوف اى نعما فتى هو فلا يكون مستشهدا والنصب على
انه حال عن جر وهو معرفة فيكون مستشهدا ولا يجوز ان يكون صفة
لجر لانه معرفة وهي لا تقع صفة لها كما مر قوله في جميع استعمالاتها اى في جميع
استعمالاتها موصولة يدل عليه قوله دون سائر الموصولات فلا يرد على
استثنائها موصوفة مثل يا ايها الرجل لانه في بيان اعرابها موصولة
قوله واقتضائها الاعراب اى ولاقتضاء الاضافة الاعراب اذا لم يعرض عليها
ما ينافي الاعراب فلا يرد حيث ونحو يومئذ ويوم ينفخ في الصور لتنزلها
منزلة التنوين المقتضى للاعراب قوله فانها ترجع الى البناء لزيادة شبهه
بالحروف لان زيادة افتقاره بحذف عارض من جهة اضافة فتعاد مبنيا
قوله الذى هو مقتضى اصلها لان اصلها الموصولية والاصل في الموصولات
البناء قوله عند سيبويه ظرف يرجع مطلقا اى حذف صلتها ام لا وقع
هذا في عبارة الماتن نظر لا يخفى وموصوفة عطف على مصدرية قوله على الذى
احسن بجر احسن على الصفة اى على شيء احسن على انه الخ بناء على انه افعل
التفضيل لا فعل ماض مرفوع المحل خبر بعد خبر لتكون قوله ويقدر حذف
مضمر فيه ان اريد الحذف بالفعل فلا معنى لتقديره ويمكن ان يقال انه
بمعنى اسم المفعول اى ويقدر محذوف مضمر قوله ومنه اى من رفع الجواب
وهذا اى اختيار النصب اذا لم يقدر الخ والا فيكون المختار الرفع او كون ما ذا
في محل النصب اذا لم يقدر الخ عليها قيل من انه مفعول صنعت قوله والاولى
هو السلامة عن تقدير الحذف اى المفسر فيكون المختار في الجواب الرفع او النصب

في صنعت فيكون محل ماذا النصب على المفعولية والمختار في الجواب النصب
قوله بجعلهما اي بجعل ماذا اسما واحدا بمعنى الذي وشيء قوله وقد جاء ذا بمعنى
الذي فيه نوع تكرار مع ما قدمه من نقل مذهب الكوفيين ان اسم الاشارة مطلقا
من ذا وغيره بمعنى الذي قوله اي اسماء بمعنى الخ فيه اشعار بانه كان في كلام الماتن
زائدة ولكنها يحتمل الوجوه الباقية ايضا وقد جاء عطف على بمعنى قوله وحرف
اي كلمة قوله عندهم اي عند الحجازيين وعند هؤلاء الطوائف الثلث قوله وهي
اي ها التي يتصرف تصرفا غلط يناقض ما قدمه من اطلاق الحكم باستواء المفرد والمثنى و
والجمع والتذكير والتانيث في اسم الفعل قوله مطلقا في الاحوال المذكورة
قوله وبتصريفه تصريف هذا عطف على بهمزة ساكنة وتصريف الكاف اي تثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا قوله وهاء عطف على هاء اي وقد جاء ها قوله وتصريفه
عطف على نتر رام او على هاء قوله ويقال شان ما هما اي يقال في ذلك غير على
غير لا فصيح قوله ولذلك اي لوجوب كون فاعلها شيئين بينهما حرف عطف
استعيد الخ قوله بعضهم فاعل استعيد قوله يكن له فاعل ذلك لانه بين لازم
الظرفية قوله اذ معنى الخ تعليل لنفي الاستبعاد وفيه اشعار بان شتان عند هذا
البعض بمعنى المصدر الذي هو التفرق والتفاوت مبتداء وخبره بين وما ن
قوله واستحسن عطف على استبعد قوله بالثلث اي بالحركات الثلث قوله مبنون اي يجوز
ان يبنون والاصل عدمه قوله فيهما اي في الحركات الثلث وفي محلها اي محل اسماء
الافعال اعلم ان في كلا المذهبين ضعفا لانها لما صارت بمعنى الفعل
واخذت حكمه لا تصلح لا للمصدرية ولا للابتداء ويلزم الاخير التثليث

في اقسام المبتداء لكثرة وروده في كلامهم لا يخفى ان كثرة الورود لا يستلزم
القياسية قوله وهي اي تلك التعبة قوله وكراهة كثرة الخ فانه اذا جعل فعال قياسا
يكون بناء الاسماء اكثر وزاد البناء بزيادة الاسماء المبنية قوله التي هي
اي صفة كثرة بناء الاسماء فان الاصل في الكلمات الاعراب والبناء قليل
قوله ومن الرباعي اي واسم الفعل بمعنى الامر من الرباعي على فعلال سماع
فهو بتقدير المبتداء الضمير راجع الى اسم الفعل الدال عليه لفظ فعال قوله
عطف على جملة فعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس فيكون من باب الاستخدام
قوله صوت للصبيان اي عرعار صوت للصبيان وامر لهم بالخروج قوله او اسم
اللعب اي بمناسبة استعماله فيه قوله انه اي فعلال واسم الفعل من الرباعي
على فعلل قوله للفجرة اي هو اسم للفجرة او يقال للفجرة قوله وهجاج للباطل
ان الباطل صفة الآن يقال انه جاء ايضا بمعنى البطلان قوله مختص الحاصل
ان فعال صفة على قسمين قسم مختص بالنداء وقسم يكون فيه وفي غيره
جميعا قوله في غير النداء في محل النصب صفة لصفة عطف على قوله
مختصة اي وصفة كائنة في غير النداء اي غير مختصة بالنداء بل يقع
فيهما جميعا قوله بدل في محل الرفع بفاعلية بتل اذ كل منهما اي من
فعال الذي هو مصدر معرفة وفعال صفة قوله علما اي للمصدر كالفجرة مثلا
قوله لاتفاقهما اي لاتفاق فعال مصدرا او صفة وفعال الذي هو اسم الفعل
قوله في بناء فعال اي في صيغة فعال قوله مثل فجار المراد بمثل فجار فعال مصدر
معرفة قوله للنسوة متعلق بكل من قطام وغلاب وحزام وبهان اي علم

لهذه المتنبية اى علما للمرأة التى تنبأت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله للضبع اى علما للضبع وان كان اى العدل قوله لما مر فى الممتنع اى تقدير
العدل فى فعال علما دون تحقيقه لما مر فى الممتنع من ان تميما يوافق
الحجازيين فى بنائه مثل حضار وليس فيه ما يوجب البناء الا مناسبة نزال من حيث
الوزن والبناء واحد فقدر فيه العدل قوله فانه اى ما فى آخره راء قوله قياسا
على ما ليس فى آخره الراء اى قياسا لما فى آخره راء ولا يلزم قياس الشئ على
نفسه فتامل قوله بناؤها اى الاصوات قوله والمركب منها الخ اشارة الى جواب
سؤال مقدر وهو ان الصوت فى قولك صوت به للبعير وغاق
حكاية صوت الغراب قد تركب مع غيره فوجد فيه التركيب الموجب للاعراب
فلم يبن فاجاب بقوله والمركب الخ فى قولك نخ متعلق بالمركب قوله فيحكى تفريع
لقوله والمركب منها هو اللفظ اى اذا كان المركب هو اللفظ والمقصود
اياه بعينه فلو غير باعرابه وغيره لفات المقصود قوله والموجب
للاعراب اى التركيب الموجب للاعراب قوله هو المقصود اى هو التركيب الذى
قصد به تركيب اللفظ والمعنى جميعا قوله والضرب الثانى اى من الاصوات وهو
الذى صوت به للبهائم قوله اذ يلزم منه اى من كون الضرب من اسماء الافعال
قوله عند سماعه اى عند سماع الضرب الثانى وذلك اى كون الغرض ما ذكر
او انقياد البهائم عند السماع لاجراء الله تعالى العادة بذلك اى بالانقياد
عند السماع قوله اصلا اى لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى
نحو نحو تابط شرا وعبد الله والنجم ويزيد قوله وما اشبههما اى اشبه

الجيد

الجيد والردى كالسخاوة والبخل والعجمة والمضى قوله اى يوما بعد يوم
تفسير للمعنى والا فلا يكون مما تضمن حرفا والكلام قوله او ضمها عطف
على كسرها قوله وفتحها عطف على كسر الراء والحاصل ان فى خازباز سبع
لغات قوله بمعنى ضرب من العشب اى نوع منه فى الاول قوله وذباب فيه اى العشب
فى الثانى قوله وصوت الذباب فى الثالث قوله وداء فى اللهازم قوله والسنور
اى فى البواقى فالحاصل ان خازباز خمسة معان قوله لما مر اى لاشباهه صدر
الكلمة قوله فانه اصلها اى اصل الثلاثة الفاء للتعليل وللبيان او للتفسير
قوله ومثل ايدى سبا عطف على قوله بادى بدى فى قوله فان اصلها بادى
الخ اى فان اصل ذهبوا مثل ايدى سباء فخفف بحذف المضاف وتخفيف
الهمزة واسكان الياء فايدى سباء حال من فاعل ذهبوا وان كانت
معرفة فى الظاهر لانه فى التقدير مثل ايدى سباء مثل ولا ابا حسن ويجوز
ان يكون صفة لمفعول مطلق محذوف كما يشعر به قوله تفرقوا الخ قوله بالهمزة
فى الاصل اى كان سباء مهموزا فى الاصل ثم حذف الهمزة للتخفيف قوله
وهو اى ايدى اسم قوم قوله فحذف المضاف اى من مثل ايدى سباء وهو لفظ
مثل قوله فقد عد جوابا ما فى قوله واما نحو قولهم الخ بمنزلة الخ من حيث
ان مدلول الاسمين شئ واحد لان المراد من ايدى سباء ذلك القوم قوله
من حيث كثرة الاستعمال لا يخفى ان كثرة الاستعمال لا يقتضى كون الاسمين بمنزلة
كلمة واحدة الا ان يراد كثرة الاستعمال فى مدلول واحد ويكون قوله و
صيرورته الخ بيانا لها قوله عما وقع مفسرا فى كلام كقولك زيد اعطى

عمروا عشرين دينارا فان اردت ان عكسه قلت زيدا اعطى عمرو وكذا دينارا

قوله للابهام اى على المخاطب متعلق ببعيد قوله في الاستفهامية اى في وقت

كونها للاستفهام قوله ولمقابلتها اى لمقابلة رب على حذف المفعول

بقرينة ما قبله او لمقابلته برب على حذف الفاعل والاضافة الى المفعول

قوله وكذا عطف على كم اى وبناء كذا لكونه الخ ينقل لاجرائه مجرى المكنى

عنها كما في كيت وذيت لان كذا قد جاء لغير العدد ايضا نحو خرجت

يوم كذا كناية عن يوم الجمعة والسبت او نحوهما فلم يشتمل جميع افراد كذا

قوله مجرى المكنى عنها من الجملة اللازم في المكنى عنها بمعنى التي وعائدها

ضمير عنها ومن الجملة بيان لها قوله جريا على الاصل مفعول مطلق لفعل محذوف

ويجوز ان يكون مفعولا له قوله كسائر المميزات اى لغير العدد قوله

لكون المميز الخ تعليل لقوله منصوب مفردا وقوله جريا على الاصل والا

اظهر ويؤيده عطف قوله او لكون الاستفهامية الخ عليه قوله فاشبهت العدد

المركب اى في كونه مركبا مع الهمزة قوله العدد الصريح اى الذي ليس بكناية

على الاكثر اى على استعمال الاكثر حذرا مفعول له لقوله حملا قوله لو جئ به

لقوله للفصل بين المضاف والمضاف اليه دونه حذرا قائل قوله

وكقول الشاعر عطف على كم في الدار رجلا قوله اى في المميزين اى جوازا

ان لم يفصلهما عن كم فعل متعد ووجوبا اذا اتصلهما عن كم فعل متعد

لئلا يلتبس بالمفعول قوله مما قبلها من اضافة المصدر الى الفاعل او

المفعول وحذف الآخر قوله نقيضها اى من حيث ان رب لانشاء التقليل

وكم الخبرية

وكم الخبرية لانشاء التكثير قوله ومن ثمة اى ومن اجل ان لهما صدر الكلام

وجب الرفع اى في زيد وعمرو اذ لو نصبا لصارا مما اضمر عامله على شريطة

التفسير ومن شرطه جواز التسليط وهو منتف ههنا لبطلان صدارة كم لو

سلط ما بعده على ما قبله قوله فالاستفهامية اى فمثال الاستفهامية قوله

والخبرية عطف على الاستفهامية ق ويجوز ان يجعل كم الخ فيه اشعار بان مراد

المصنف بقوله غير مشتغل عنه هو عدم الاشتغال عنه لفظا وتقديرا والا

فلا تصدق الكلية الآن يحمل النصب على ما يشمل الوجوب والاولوية

جميعا فتامل في المقام واتول عليه تنل ما فيه ق على ضعف ذلك لان الاصل

عدم الحذف ق يصير الخ اى يصير عمرا من هذا الباب لا احتمالا كما في الصورة

الاولى فيجوز الوجهان مع كون الرفع اولى ق فحملها الجر الخ هذا اشارة

من الشارح رحمة الله عليه الى ان التشبيه في قول الماتن وكذلك الخ انما

هو في انواع الاعراب الثلثة دون وجوهه لعدم وقوع اسماء الشرط

جرا ولذا لم يشر اليه في الامثلة لا صريحا ولا احتمالا قوله اذا لم تقدر فيه

اى في كل من ضربت وتضرب قوله او النصب والرفع الاولى بدل الواو

الواصلة او الفاصلة قوله واشتغل عطف على قدر قوله والرفع في نحو

من اخوك عطف على النصب في قوله والنصب في نحو من ضربت مبتداء

واخوك خبره على قول سيبويه وبالعكس على قول غيره قوله وقد علم الخ ويحتمل

رفعهما على انه خبر المبتداء ونصبهما على انه حال قوله وبناؤها لاحتياجها

الخ ان قيل الاحتياج ثابت على تقدير الذكر ايضا قيل نعم لكون الاضافة

تمنع البناء واما نحو حيث واذ واذا فبناؤه لكون المضاف اليه داعيا اليه
معارضا المانع الاضافة قوله وقيل المضاف الخ حاصله ان سبب البناء
في الجميع على هذا القول هو تضمنه حرف الاضافة والاعراب في المعرب علم تضمنه
اياها تامل قوله لحذف المضاف اليه متعلق بالمعرب فقط قوله ولم يتضمن معنى
الاضافة يعني انه لما كان مضافا الى النكرة وحذفت يفهم منه مضافا
فهو على حدة قبل الاضافة من التنكير الاصلي فلم يتضمن معنى الاضافة
حتى يتضمن حرف الاضافة فيبنى بخلاف ما اذا كان المضاف اليه معرفة
فانه يكون معرفة فاذا حذف المضاف اليه المعرفة يفهم منه مفردا ما يفهم
منه مضافا فهو على حدة من التعريف فيتضمن معنى الاضافة فيبنى
تامل فانه دقيق قوله بعد الحذف اما قبله فكانت الغاية ما اضيفت
هي اليه قوله ومرفوعة اي لفظا غير مرفوعة منونة عند الزجاج وقال
الكوفيون لا غير بالفتح مثل لا ريب قوله كذلك اي بالحركات الثلث حوث
قوله الى جملة تضاف اي حيث اليها اي الى تلك الجملة والجملة مبنية فا كتب
المضاف اليها البناء منها قوله منها اي الاضافة الى المفرد قوله دون تعرض
لحدث ينفي كونها فعلا قوله وبالاخبار الخ يمنع فعليتها وحرفيتها مع
ظرفا الاخبار قوله راحة المؤمن الخ اذ الخبر لقوله راحة المؤمن بجعل زمان
دخول الجنة عين الراحة على المبالغة او بتقدير المضاف اي زمان
راحة المؤمن الخ او على انه ظرف مستقر قوله اذا جئتني بدل من غدا
بدل البعض من الكل قوله اذا كنت الخ مفعول اعلم بمعنى اعرف قوله

وغيره

وغيره عطف على قوله ظرفا قوله ولكونها مضافا اليها بلا تاويل اي بخلاف
الفعل لانه انما يكون مضافا اليه بتاويل وبخلاف الحرف فانها لا يكون
مضافا اليه اصلا قوله واستقبح الخ وجه القبح انه اذ يناسب قام من
حيث الدلالة على الزمان والمضي فالفصل بما لا يناسبها كالفصل بين
القريبين المتناجيين باجنبي وهو قبيح اذ هي ظرف الخ تعليل ليقع بعدها
الجملتان اقول لحيث في المكان اي ذ بمعنى الزمان من غير شرط فتضاف الى الجملتين
الاسمية والفعلية كما ان حيث في المكان من غير شرط تضاف اليهما
قوله لالتقاء الساكنين اي بين التنوين العوض عن المضاف اليه وبين اذ
قوله اي حين اتصالها بها قوله اقبس اي من ابنائها قوله وقد جاء
اي اذ مع بينا وبينما مذكورة قوله وهي اي اذا للمفاجاة قوله ح اي حين
وقوعها بين بينا وبينما واعلم ان اذ قد يكون بمعنى ان المصدرية
كما ذكره البيضاوي في تفسير قوله تعالى اذ انتبذت من اهلها مكانا
شرقيا قوله اي زيد بمعنى كيف زيد فيه نظر لانهم قالوا ولا بد من ان يكون
ما بعد اني بمعنى كيف فعل ولم يجئ اني زيد بمعنى كيف هو او اني
تأتني اكرمك اي بمعنى متى تأتني اكرمك ف او لكون التحريك الخ عطف
على النادية قوله والعامل فيها شرط الخ ولا يلزم كون الشيء الواحد عاملا
ومعمولا لان تعدد الوجوه كتعدد اصحابها فعملها في الشرط انما هو
من جهة كونها ظرفا فالخالف الوجه الذي عمل به كلاهما غير الوجه الذي
عمل الاخر قوله مطلقا مع ما وبدونه ف وهو ظرف مكان اي عند الاخفش

قوله بدليل عملها الخ يعني الدليل على كونه ظرفا هو عملها في الحال واما
الدليل على كونه للمكان دون الزمان وقوعه خبرا عن الجثة قوله لو قوعه الخ
حاصله انه يقع مثل صحيح جوابا له وجواب الشئ محمول عليه وقد وجب
اتحاد الموضع والمحمول فيما صدقا عليه فيكون كيف اسما صريحا كما ان
جوابه كذلك اسم صريح ق ورد الشئ الخ يجوز فيه كسر الدال وفتح الراء على
المصدر عطف على تصغير وفتحه مع ضم الراء على الفعل فيكون الواو للحال
بتقدير قد والاول اولى ق اولتحريك عطف على التصغير ق به اى بالضم
قوله لا اى لالتقاء الساكنين قوله مراجعة مفعول له لقوله فيقال ق لولا
اى لولا ان اصله الضم اولولا ان اصل مذ منذ قوله لقيل الخ ذلك لان
الساكن في الاصل اذا حرك حرك بالكسر قوله لتعين الخ تعليل لوجوب كون
المفرد معرفة او هو خبر مبتداء محذوف اى ذلك لتعيين الخ قوله لبيان المدة
المقصودة تعليل لقوله فيليهما المقصود بالعدد ق هذا اى ايلاء المفرد
او المقصود بالعدد مرفوعا بعد مذ ومنذ قوله اكثرهم ما زال مذ عقدت
الخ مثله عند الاكثرين ما ول له بتقدير الزمان المضاف الى الجملة ما ان عقدت
ق لبيان المعنى عليه تعليل لقوله فيقدر زمان ق للعلم به تعليل لحذف
اى حذف المضاف للعلم به بقرينة بناء المعنى على تقديره ليصح الحمل بناء
على مذهب الاكثر قوله لما مر ان تقديره الخ يعني صح وقوعه مبتداء للتاويل
بالمعرفة وهما ول المدة او جميعها ق مقدم صفة خبر وما حضرك عطف
على ما في ملكك ق وتجر اى لدى ق وكون عطف على مشابهة واشتمالها

الجملة

الى علة تخصيص هذا الحكم بغدوة دون سحرة مما كان على فعلة قوله غالبا
اى قلبا غالبا اى في الغالب قيد في الكل قوله وقد يستغنى عنه اى القلب فيها
اى في الى وعلى ولدى قوله وضمهما اى ضم الطاء والقاف قوله وبناء المخففة
اى الساكنة قوله ولام التعريف عطف على معنى ق لكونها اى المخففة والمشددة
قوله وشبههما عطف على لتضمنها قوله وعلمه عطف على الا فتقار قوله
في التقدير متعلق بحذف او صفة المضاف اليه قوله وفي التخفيف عطف على
في التضعيف قوله لنية التضعيف ذلك لان المحذوف في فقط مخففا مقدرا
والمقدر كالملفوظ قوله كذلك اى على سبيل الاستغراق قوله غير ان ابدا الخ
يجوز فيه الاتصال قوله لانه لما فر عوض بابدا كانه قال عوض كابدا مطلقا
الا ان ابدا يستعمل الخ والانقطاع وذلك ظاهر قوله غير ان عوض يجوز فيه الاتصال
والانقطاع ايضا قوله لتضمنه معنى الاشارة ذلك لانه في الحقيقة اشارة
الى الزمان الحاضر قوله وقد يعرب اى الآن ظرفا قوله وامس عطف على عوض
قوله مذ امسا الاستشهاد فيه فانه مجرور بالفتح لعدم انصرافه عندهم قوله
تشبيها بالظروف مفعول له لبنائها او مفعول مطلق لفعل محذوف
قوله والاعراب عطف على بناؤها او مبتداء خبره لاصالة الخ قوله لشبههما
بالظروف المتقدمة اى في الابهام فاكتسبا البناء مما اضيفا اليه مثلهما
قوله وهي اى اللام بدونه تقييدها بشئ من المعاني تعريفا وغيرها قوله
او بدلها اى بدل اللام وحدها ولذا يكتب الالف مع الميم قوله لمن سئله
لسهما القرطاس اشار به الى ان العهد العيني قد يكون بحضور المشار اليه

باللام كما يكون بتقدم ذكره ق او ذهنيا عطف على عينيا وهو حال عن
العهد ق او بمعنى الذى وح يكون اسما لا حرفا قوله وما يقوم الخ العطف
ع لتعريف العهد على جملة الجار والمجرور خبر هى ق زائدة اى قابلة للزوال
يعنى يجوز فيها الاثبات والنزع اذ زائدة فى المعنى وان كانت ثابتة فى اللفظ
وهى ح لا تعرف ولذا ق الخص وما عرف باللام دون ما دخله اللام قوله
كانت فى الاصل مصادر اى وجعلت اعلاما بدون اللام قوله ولازمة عطف
على زائدة او على لتعريف قوله كاسماء اى كاللام فى اسماء النجم الخ ق وكان
عطف على الاسماء قوله وعوض عطف ايضا على زائدة او على لتعريف
لفظة الله اى كما فى لفظة الله قوله حيوانا صفة شخصا وانسانا بدل منه قوله
او غيره عطف على انسانا قوله او غير شخص عطف على شخصا قوله وكقولك فى
الا علا دستة ضعف ثلثة الخ اعلم انه قد توهم بعض انه اذا اطلق لفظ
واريد منه نفس ذلك اللفظ دون معناها كان علما حقيقة قوله باطل
قطعا فاد من قال انه اذا اريد نفس اللفظ يكون علما اذ يكون بمنزلة
العلم فى تعيين المراد وتشخيصه لانه ما اوّل بهذا اللفظ قوله وفى الامثلة
عطف على فى الاعداد قوله صفة حال من ضمير لا ينصرف العائد الى افعل قوله من جملة
كان ذلك اى ما وضع عطف على من جملة ذات اى غير مشتق قوله او معنى عطف
على عين قوله او فعل ماض عطف على اسم عين قوله او عن مركب عطف على
مفرد قوله ويزيد بضم الدال قوله ومثل قول الشاعر قيد به احترازا عن يزيد
بفتح الدال منقولا عن الفعل وحده قوله واطرق عطف على برق نحره

جملة

جملة امرية قوله ومضاف عطف على جملة قوله او غيرها قوله اى غير كنية
او غيره اى غير مضاف عطف على جملة وفى عطفه على مضاف نظر ظاهر قوله
مراعى صفة منقول قوله وهو اى صالح يراعى فيه ذلك بيان صالح يراعى فيه
معنى مدح او ذم لا ينحصر فى الاسم بل اما اسم او كنية قوله اذ يصح وقوعها
الخ فيه اشارة الى ان الياء فى كلام المصنف لالحاق لكمية الخ النسبة اى للصفة
المنسوبة الى الكم التى يستفهم عنها بكم ويقع جوابا له وهى العدد الخاص
قوله وقيل فى تعريفه الخ فالواحد خارج عن العدد على هذين التعريفين
قوله ومائين ومائة فان المائة لا يجمع الان يراد انها لو جمعت هكذا
قوله من احد لكن قوم بدليل ما بعده من حاجزين قوله كاحداى كتسوع
قوله وحقه اى حق احد بمعنى القوم قوله والكناس قوله الى عشرة متعلق
بمنتهيا المقدر او زاد كذلك اى بقوله ثلثة رجال منتهيا الى عشرة او
ما زاد عليها الى عشرة فالى للاسقاط قوله لكونها الخ تعليل لالحاق التاء
فى المذكر واسقاطها فى المؤنث قوله بالاصل كونها اى الثلثة واخواتها
قوله بمنزلتها اى بمنزلة الثلثة واخواتها فى كونها اسماء لجماعة قوله مع المعدود
المذكور ظرف كونها قوله وتجردها عطف على كونها الخ قوله والمعتبر اى فى
التجريد عن التاء قوله حقيقة اى فى التانيث الحقيقى مثل قينات قوله
ومجازا اى فى التانيث اللفظى مثل درجات ق قبل التركيب اى الكائنة
قبل التركيب ق واجراء عطف على اعتبار قوله لئن ان المانع وهو كراهة
اجتماع التانيثين فاللام للعهد الخارجى قوله كراهة اجتماع الخ مفعول

لم يكسرونها قوله مع الامتزاج الخ فيه اشعار بانهم انما يكسرون الشين
من ثلث عشرة الى تسع عشرة دون احدى عشرة واثنا عشرة قوله على سبيل
التغليب فيه انه ليس من تغليب المذكر على الاناث في شيء لعدم وجود
صيغة مشتركة بينهما مجارية عليها على طريقة اجرائه على الذكور خاصة ولا
تغليب احد المتصاحبين والمتشابهين على الاخر لوضع عشرون ونحوه
فيهما جميعا ولا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غيره والذي يمكن
ان يقال في الجواب هو ان المراد بالتغليب هو ان القياس كون عشرين و
اخواتها للمذكر فلما استعمل للمؤنث ايضا كانه غلب المذكر على المؤنث قوله
بعدما كان بينا الخ ما الاول اما موصولة اسم كان ضميرها وبينا خبره
ومن الامر بيان لما وما الثاني بفعل بدل منه او مصدرية وما في ما
لا تفعل اسم كان ومن الامر بيان له مقدم ق كما مر اي من اعتبار الجزء
الاول بحال قبل التركيب والعطف وتذكير الجزء الثاني على سبيل التغليب
قوله على القياس اي قياس سائر المركبات ق مع كونه اي كون ثماني
عشر مركبا والقياس فتح آخر الاول في المركب ق لابهام العدد الخ
لا يخفى ما فيه من الضعف ق ليطابق اي لفظ العدد المعدود ق
فان مميزها مفرد لان المائة ليس بجمع لا لفظا ولا تقديرا لكونها
موضوعة لعقد معين ولا شيء من الجمع كذلك ق تانيثهما اي تانيث
لفظي مائة وامرأة ق بخلاف ثلثة رجال الخ فان فيها اجتماع تانيث
مع جمع ق وجاء على القياس القياسية انما هو باعتبار الحقيقة

والا فلا يجمع مائة او بالنظر الى العقل دون الاستعمال قوله ثلث مائين وعل
جاء اي المميز قوله وكونه اي المفرد ق كما قيست اي مائة عليها اي على ثلث
ق اذ هو الذي الخ تعليل للاشتقاق المذكور اي اذ ذلك اي المفرد هو
الذي صير العدد الذي دون العشر مشتقا اسم ذلك المفرد منه
بواحد الى المشتق اسمه منه او للتفصيل المذكور ق اي لا يتعداهما
اي العاشر والعاشرة قوله فيتعدى اي القول باعتبار حاله قوله لذهاب
المانع وهو علم الفعل بمعنى التصيير لعدم اعتبار التصيير هنا فلم يحتج
الى فعل بمعناه قوله ببناء الاسمين اي هو تقول ما ذكرنا مع بناء الاسمين
اي على الفتح في الكل الا في الحادي عشر والثاني عشر فانه يجوز فيهما
فتح الياء وسكونها قوله وتذكيرهما اي الاسمين قوله اذ كل منهما اي
الاسمين الحادي وعشر مثلا فان كلا منهما اي من ثلثة عشر وثلث
عشرة قوله فيضاف اي المفرد ق دون اي دون اصله قوله لامتناع
تصييره اي تصيير المفرد اياهما اي الاصل والاكثر قوله اياه اي الاصل
قوله فيضاف قوله الى اصله اي موافقه وكذا الى ما فوقه دون ما
تحته لفساد المعنى قوله وهو اي كون التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
قوله وفي الصفة عطف على الاسم او قوله او بين الواحد الخ عطف على
بين المذكر الخ ق وتكون اي التاء قوله او لتاكيد الخ عطف على للفرق
ق او علامة العجمة اي للدلالة على ان ملحقها معرب قوله او علامة
النسبة عطف على للفرق ق وهذا اي قوله وانت تخصيص لما قبله وهو

قوله اذا اسند اليه الفعل فبالتاء قوله يعني علم من هذا ان المراد بالمسند
اليه في قوله واذا المسند اليه انما هو الاسناد الى غير ظاهر غير الحقيقي ولا يخفى
مناقضته لقوله الى المؤنث مطلقا الا ان يجعل تفسير المدلول اللفظ ظاهرا
دون المراد منه ومع هذا فكلام المصنف الماتن لا يخلو عن الكدورة ايضا لثبوت
الخيار في صورة الفصل ايضا مع انه اجمالا حيث قوله واذا المسند اليه
الخ ولو حمل قوله فبالتاء على الجواز لكان قوله وانت في ظاهر الخ زائدا تامل
قوله خلافا للمبرد فانه لا يجوز الحذف للفصل قوله الا اذا سمي استثناء
مفرغ من قوله ويجوز حذفها الخ اي ويجوز حذف التاء في الحقيقي للفصل
كل وقت الا وقت تسمية امرأة بمثل زيد قوله لدفع الالتباس تعليل لما
فهم من الاستثناء اي فلا يحذف التاء ح لدفع الالتباس ف لكونها اي لكون
الجموع المذكورة من الرجال والزينبات وغيرهما قوله لكون تانيثها لفظيا
ذلك لانها في معنى جماعة وتانيثها لفظي اذ ليس بازائها ذكر من الحيوان او
اعتبر مفرد الجمع فلفظ المفرد غير بان في نحو الضوارب وحمل عليه ما بقي
مفرده كالمسلمات اجراء لباب الجمع مجرى واحد الجمع وفي اطلاقه قد نظر اذ النون
لم يوضع لمطلق الجمع بل لجمع غير العقلاء ونحو النساء محمول عليه قوله وهو اي
كل من الالف والياء قوله في مثلو الخ اي في مثلو كل من الالف اي فيما كان
الالف والياء تاليا له قوله ولزوم الالف في الاحوال الثلث قوله على راي
اي على راي من اثبت في تثنية ذا الف التثنية واسقط الف ذا واما على راي
من اسقط الف التثنية واثبت الف ذا فلا اذ لا يكون ح في ان هذان ثانيا

لالف

لالف التثنية او على راي من جعل هذان اسم ان دون من جعل اسمها
ضمير الشان وهذان مبتداء ولساحران خبره قوله وعن الاولى اي الحركة
قوله وعن الثانية اي التنوين ق في نحو غلامي زيد فيه انه لا وجود للتنوين
عند الاضافة حتى يكون عوضا الا ان يقال التنوين المحذوف للاضافة
مقدرة فيكون عوضا في التقدير للتنوين المقدر ق اذ هو اي الثاني
الساقط في الاضافة اي اضافة المفرد فلو كان النون في نحو غلامي زيد
عوضا عن الحركة ايضا لم يحذف في الاضافة كما لا يحذف الحركة فيها تامل
ف فانه وضع الخ الفاء للتعليل حاصله ان العلم لا يمكن تثنيته ما دام
علما الا بتاويل كونه مسمى بكذا وح صار متواطيا كالموضوع بخلاف القرء
فانه ليس موضوعا للقدر مشترك يشمل الحيض والطهر جميعا قوله كركوبين
لفرس وحمار فان الفرس والحمار مشتركان في جنس المركوبية داخلان تحته
وايقاع عطفه على تقديره ق هو اي الالف ق بان كان اي ذلك الثاني
ق او شبهه اي الحرف نحو لدى ف ولم يمل احترازا عن نحو متى وبلى ق او مجهوله
الاصل عطف على اصل ق او ياء عطف على ثلاثي ق عن واو عطف على
ياء ق او ياء عطف على عن واو ق او زائدة عطف على اصلية قوله لردها
اي الالف ق وبدليل الامالة عطف على ردها فان الامالة دليل على انها
اي الياء قربها الى الياء قوله والف احترز به عما كانت للتانيث فانها
منقلب عن الف التانيث كما سيصرح به الشارح قوله فان اصل الخ
الفاء للتعليل او التفسير فعلى هذا الهمزة وحدها للتانيث والالف للمد

الصوت وهم قد صرحوا انهما تريدتا معا لمعنى واحد وهو التانيث وافقهم
الشارح على ذلك فى غير هذا الموضع ق لمما ثلتهما اى الواوا ياءها اى الهمزة فى
تعويضها اى الهمزة عنها اى عن الواو قوله واثباتها اى وجاء اثباتها
عنه اى عن الاصل ق والفاى ويحذف الالف دون غيرهما اى خصيتان
والبيتان ظرف لقوله فى خصيتان ق لشدة اتصالها اى التاء تعليل
عن غيرهما ق لصحة الخ تعليل لقوله اذ وضع الخ فانه لو كان جمعا لم يجز
اطلاقه على القليل كسائر الجموع ووقوعه تمييز الخ عطف على صحة
وضع تمر للجنس وفى كليهما نظر ظاهر الصواب ان يقال فى مثل عندى رطل
تمر اتامكى ق ونصغيرهما على بنائهما الصواب فى الرفع على الابتداء والخبر
عطف على جملة قوله وضع تمر للجنس وفى جره عطف على صحة نظر يعرف بالتامل
قوله وعدم الخ الواو للحال على تقديرا اى وقد عدم الخ قوله ناقة هجان كسرة
الهاء فيه مثل كسرة حمار وهى فى مثل نوق هجان مثل كسرة رجال قوله فيما ذكر
يعنى لا يقال عيون يراد الباصرة والركبة والذهب مثلا والواو والياء
الاعراب وحرفه او دليله والنون عوض عن الحركة والتنوين او عن احدهما
قوله لعدم الخ اى لانتفاء ما يوجب تغيره لسهولة النطق بالواو والمفتوح ما قبلها
ق وهذا اى بقاء ما قبل الالف الزائد مفتوحا قوله على مفرده فعلة
المراد من وزن فعلة سما كان فيه تاء التانيث غير عوض قوله دون المعوض
حال من نحو ملكا قوله مالم يكسر اى سالم يجمع جمع التكسير كشفة اصله
شفه حذفت اللام وجعل التاء عوضا عنه فانه وان كان التاء فيه

عوضا ولكنه جمع جمع التكسير قبل التسمية نحو الشفاة فلا يجمع بالواو
والنون علما قوله او يعتل ثانيه عطف على مالم يكسر اى مالم يكن الثانى
فى التلفظ حرف علة والا فيائية ثالثه فى الاصل اذ الاصل وشى قوله مطلقا
اى عوضا كانت التاء اى علما كر قبل التسمية او لا حرف علة كان الثانى او لا
قوله مثل احمر حمراء فاما اجمعون مع جمعاء فعلى خلاف القياس قوله
بين الاول اى افعل فعلاء قوله والثانى فعلان فعلى قوله فانهما اى افعل
التفضيل وفعلان فعلانة قوله اذ هو اى جمع السلامة بالمعنيين اى
بالمذكر والمؤنث قوله اذ المراد الخ دفع لما قيل من انه لا حاجة الى هذا
الشرط استغناء عنه بقوله مذكر يعنى انه ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد
بالتذكير المعنوى فقط قوله وللضرورة عطف على بالاضافة قوله وقبل
لام الخ اى ولو قوعه قبل لام ساكنة قوله غالبا اى حذفا غالبا او فى الغالب
الغالب قوله بهما اى بالواو والنون قوله لجبر ضعفهما الخ اى من التغيير
الحاصل بجعل الحرفين بمنزلة حرف وانتقاص حرف به وهو معنى الضعف
ههنا قوله لئلا يلزم تعليل للاشتراط المذكور لحايض تمثيل للمجرد ق
اذا لم يعتبر الخ اى بتجريد كل من حايض وما عطف عليه اذا لم يعتبر الخ اى بل
اذا اعتبر الثبوت قوله والتانيث اى والحاق تاء التانيث انما هو باعتبار
الحدوث قوله بالفتح او بما يوافق الفاء يعنى يجوز كلا الامرين فى
فعلة مكسورة الفاء او مضمومها واما فيها مفتوحها فالفتح لا غير
قوله لاجتماع ثقل الخ تعليل لشذوذها قوله لبيان مدلوله اى من

النوعية او المرات او التاكيد ق وقد يجيء منه اى من غير الثلاثى على غيره
اى غير القياس ق اذ هو يعنى الخ تعليل لعمل المصدر مطلقا ق فكما يقدر
اى المصدر ولو كان والفعل مع ان يعمل مطلقا لكان اولى واوضح
اذ هو اى معمول المصدر صلة الموصول والمراد بالصلة الفعل بعد ان
وبالموصول ان ق وهو اى معمول صلة الموصول ق من حيث انه اى المصدر
الخ متعلق بقوله فى معنى معمول صلة الموصول او تميز عنه ق فلا يقال
الخ بيان لقوله وهو لا يتقدم ق كما لا يتقدم مفعول مطلق لقوله لا يتقدم
فى قوله وهو لا يتقدم عليه اى على الموصول ق لانه اى معمول صلة الموصول
كجزء الكلمة التى هى الصلة فلا يتقدم على الموصول كما لا يتقدم هى عليه
قوله باعتبار نفسه اى نفس المصدر قوله وكل منهما غير مستقيم اما الاول
فظاهر واما الثانى فلانه ترجيح لما بالغير وهو التثنية والجمع باعتبار الفاعل
على ما بالذات (الثانى ح) وهو التثنية والجمع باعتبار المصدر نفسه وهو غير
جائز قوله لاتحاد مدلولى الخ اى لاتحاد ما صدق عليه تثنية احدهما تثنية
وجمع للاخر فلا يلزم شيء من المحذورين ق بخلاف فصال المسند اليه
الى الفاعل فعلى الخ متعلق بقوله المصدر المانع ولا يلزم او التشنيع لعدم
كونه احد الخ قوله فيقال الفاء للتعليل والبيان لعدم لزوم ذكر الفاعل
على تقدير ان ضرب الخ صفة لقوله ضرب زيدا او حال منه قيد به لتعيين
كونه من اضافة المصدر الى الفاعل مع ترك المفعول فانه على تقدير ان
ضرب عمرو زيدا يكون من اضافته الى المفعول مع ترك الفاعل قوله

وهو

وهو الاكثر اى كون المصدر مضافا الى الفاعل اكثر من كونه مضافا الى المفعول
قوله لكونه اى الفاعل اخص اى بالمصدر الا يرى كل مصدر لا بد من
فاعل يصدر هو عنه قوله وقد يوجد المصدر بدون المفعول كما فى
مصادر الافعال اللازمة لكونه مدلوله اى المصدر غير الفاعل اى غير
مدلول الفاعل تعليل لجواز الاضافتين يعنى يجوز الاضافتان
لحصول شرطها المغايرة بين المضاف والمضاف اليه دون جنس
المغايرة قوله لكونه اى المصدر فى العمل الخ حاصله انه شذ وذ عمله
لامرين احدهما انه لا بد فى عمله ان يقدر بان مع الفعل ليصير بمعنى الفعل
فيعمل وقد تعذر تقديره بذلك معها والثانى انهم عملوه على وجه
يجوز ذكر الفاعل معه مضافا اليه فاذا دخلت اللام تعذر اضافته
الى الفاعل وفى الثانى للثانى نظر ق سواء كان اى فى الفعل قوله غير
لازم اى غير لازم الحذف قوله لتعذر تقديره الخ فينتفى مدار عمله فلا
يعمل يرد عليه قول الشاعر فزججتها بمزجة ق زج القلوص ابى مزادة ق
ق لما مر اى من تعذر تقديره بان والفعل ق لما بين اى من تعذر المذكور
ق ليخرج اى ذكره او قيد به ليخرج الخ ق وبه اى بلفظ الفاعل سمى
اى الفاعل يعنى يطلق على الفاعل لفظ فاعل دون غيره من المفعل
والمستفعل وغيرهما لكثرة الثلاثى لا اسم الفاعل فتامل ق او غيره
اى غير مكسورة قوله مقدما اى على المعمول ق فى الاظهر متعلق بيعمل
قوله لثبوت مشابهته تعليل ليعمل ق عمل بما عمل اى من فعله قوله

لفوات شبهه اى ما كان بمعنى الماضى ق به اى بما عمل عملا من فعل الماضى ق بسببه
اى بسبب كونه فرعا لان الفرع لا بد وان ينحط من درجة الاصل ق وصيرورته
قو يا الخ ذلك موقعا هو بالفعل اولى واليق والمراد بالصاحب
المشتق هو له او المتعلق وبالاعتماد عليه كونه قاليا له متعلق
به بنوع تعلق ثم خلفه اى يقوم مقامه ق لاستقلال الصفة ح اى
حين اعتمادها على شئ من المذكورات مع فاعلها كلاما ق فيتقوى
فيها جهة الفعل ق وفاعليته زيد عطف على قائم الزيدان والفرق بين
الصورتين ان الزيدان لا يحتمل غير الفاعلية كن زيد يحتمل الابتداء ايضا عندهم
قوله فهو اى زيد معطى عمرو درهما امس جايز باتفاق الكسائى وغيره
مطلقا اى سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال ق من حيث
انها اى اللام متعلق بجزى قوله واصلها اى اصل اللام الموصولة
قوله بفعل اى فعل كان ماضيا اى غير ماض وهو اى الى الجميع
حين دخل اللام قوله مايين اى الشرح يجرى مجرى الفعل مطلقا
ق فيه اى فى العمل ق كذلك اى وقع ما فصل ق لطول الصلة
قوله وكذا ان وقع قبل لام ساكنة كقوله تعالى لذائقوا العذاب ق
ايضا اى كما فى الفاعل ق لما ترى من كثرة الثلاثى ق بالهمزة اى الرباعى
الكائن بالهمزة قوله دون الرباعى ظرف غيره او حال من مفعول
لا ولويته اى الثلاثى بها اى بزيادة الواو وبالتغير المذكور
قوله لقلته اى الثلاثى لكونه اقل حروفا قوله فيكون على وزن

آه

الخ اى وكفاه ذلك لحصول المشابهة اللفظية المشروطة فى عمله ق من غير استحسان
ذلك لالحاق علامة التثنية به مسندا الى الظاهر ق كذلك اى من غير استحسان
فى الاول وعليه فى الثانى ق ليخرج عنه اى عن تعريفهما ق كذلك اى بانواع
الاعراب الثلثة فى المعمول ق وهى لفظية الواو والحال ق اذ هى الخ تعليل
لعدم افادتها التخفيف ق بها اى بالاضافة قوله لكونها اى الاضافة
علة للاوضاع ق للاختلاف الخ تعليل لقوله فلا يلزم الخ تفسيره ق لكونه
الجنس الخ تعليل لاختلاف مدلولهما ق وايضا فيه فلا يكون الحسن هو الوجه
بل الضمير فيه ق ونثنى ويجمع اى فى المعنى استدلالا على ثبوت الضمير فيه ق ذلك
اى المذكور من اضافة الشئ الى نفسه واستواء التذكير والتانيث فى
المصدر انما هو اذا لم يكن فى لفظ تانيث كذا رايته مسطورا
فى بعض المصنفات فى علم العربية قوله اذ هو اى المذكور من الاضافة
اضافة قوله بالثانى اى بنصب المعمول منها اى من التنوين والنصب
قوله او فى المعمول عطف على فى الصفة قوله من غير زيادة ونقصان
اى عما يقتضيه الكلام من الاتيان بضمير يربط الصفة بما
قبلها قوله المثال الثانى بدل من حسن وجها ومثل مبتداء خبره
قول الشاعر قوله احد الضميرين بدل من المحتاج اليه قوله والمرفوعة
فيها اى فى الامثلة بدل فيه انه يلزم فى الاخيرين ابدال نكرة من
معرفة بدون وصف النكرة وهو ممتنع قوله لمشابهة الالف اى فى
التثنية والواو اى فى الجمع فيها اى فى الصفة اياهما اى الالف

والواو الكائنين في الفعل عنده اي عند ذكر الفاعل تعليل
لقوله لا حسنان الخ ق في رجال حسنه اي في المفرد ق وكذا فيما
كانت الصفة اي في كون الصفة على مصدرية ما يعني ما مر
من الامثلة التثنية والجمع انما هو في الصفة المجردة عن اللام والاضافة
والمعمول غير منون ولا مضاف وقس عليه الامثلة فيما كانت الصفة
باللام قوله فيهما اي فيما كانت الصفة باللام او مجردة عنها قوله للالتباس
بالمفعول اي لالتباس الفاعل بالمفعول حين الاضافة اليه او نصبه
لانه لا يعلم ان المضاف اليه فاعل او مفعول والمراد بالفاعل المسند
اليه ليشمل ما لم يسم فاعله قوله صريح هذه البنية فيه تنبيه على ان
بناء افعل من غير الثلاثي يمكن لا يكون صريحا بل مع التباس كما صرح به
بقوله وباسقاط الخ قوله وغيره اي غير الثلاثي من المنشعبة قوله مطلقا
اي مسموعا وغيره قوله واما احمق الخ فيه انهم قالوا والمراد بالعيب هنا
الظاهر فما معنى شذوذ احمق من هبنقة والحماقة من العيوب الباطنة
قيل يمكن ان يراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما يحكى من
هبنقة من تعليق الخرزة في عنقه لئلا يفقد نفسه فيكون من
العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فيكون شاذا ق اي بقاء الافعال الخ
او لا انفصال الحقيقي ق بغيره اي بغير المفضل ق بالمفضل عليه بدل
من غيره قوله ذكونه الخ حاصله انه يلزم ان يكون مشاركا لهم في اصل
الفضل في الواقع وخارجا عنهم من جهة التفضيل عليهم هذا ولكن

المتبادر

بحث اسم التفضيل

المتبادر من عبارة القوم ان المراد بكونه منهم ان يكون من احاد
جنسهم داخلا في وصف عنوانهم ويشعر به قول الماتن لخروجه
عنهم باضافتهم اليه قوله لا التفضيل اي لا بقصد التفضيل على
من اضيف اليه قوله لانتفاء الموجب وهو قصد الزيادة على من
اضيف اليه قوله لانتفاء الموجب وهو قصد الزيادة على من اضيف
اليه لانه الموجب لمشاركته في اصل الفعل قوله وان اتفقت الخ تنبيه
على انه لا يلزم من نفي اشتراط الكون منهم انتفاء الكون لعدم (لعدم) ا
اعتباره (اعتداده) قوله من الاضافتين اي من معنى الاضافتين قوله صاحبه
اي افعل التفضيل اي مع اختلاف صاحب اسم التفضيل له في
التذكير والافراد ق في كونه اي كون اسم التفضيل المضاف مخصصا
اي بالاضافة كما كان المعرف باللام مخصصا بالتعريف بها ق لبعد المشابهة
بما اتي بمذا اي بما اتي فيه بمن او بما اتي به مع من فبعد المشابهة
في الثاني من علم فيه ذكر المفضل عليه [illegible] وفي المعرف من حيث
ذكره غير صريح ق لمشابهة افعل الخ المراد بالمشابهة في الوزن اعم من (اللفظية)
فيتناول خيرا وشرا اعلم انه لا يرد عليهم آخر مطابقتها لمن هي له
بتجردها عن معنى الزيادة لانها تستعمل بمعنى غير وان العلة مشتركة
بين الكل وخص اعتبارها بالذي بمن لكونه الاصل قوله ويجب حذفها اي
حذف من من آخر ذلك لتجرده عن معنى الزيادة واستعمالها بمعنى غير كما مر
ق في اصله وهو الذي بمن قوله ليس له اي لا فعل التفضيل قوله

اذ هو مشعر بان التوجه انما توجه الى اصل الفعل والظاهر انه انما توجه

الى القيد الذى هو معنى التفضيل وبقى اصل الفعل مثبتا فيستلزم

هذا التركيب ثبوت حسن الكحل فى عين كل رجل حسنه فى عين زيد او

حسنه فيكون بمعنى حسن من هذا الوجه تامل المفضل عليه تذكير ضمير

عليه باعتبار لفظ العين وصورة اللام وفى بعض النسخ عليها وهو

الاصوب ق فى المعنى قيد به لان المفضل عليه فى اللفظ هو الكحل فى

العين دون فيها فتح ولتستغنى به اى بالتقديم

تم الكتاب بيد الحقير الراجى الى عفو الملك

الكريم فى وقت الضحى فى يوم الاحد

فى ١٤ شهر رمضان المبارك [illegible]

المخدوم الكريم ملا فتح الله [illegible]

[illegible]

١٢٦٤

که بهم بر زده بینی خط من عیب مکن

که مرا بخت و ایام بهم بر زده است

